

الْمِنْتَحَجُ الْفِكْرِيَّةُ

سَمْع

المقدمة الجندرية



شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

الْمِنْهَاجُ الْفَيْكْرِيَّةُ

مَرْعٍ

المقدمة الجزرية

تأليف

ملا علي بن سلطان محمد القاري

وبها مشها شرح

شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري

علي

المقدمة الجزرية

لأبي الخير محمد الجزري

نفع الله بهم المسلمين آمين

الطبعة الأخيرة

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

شركة مكتبة وطبعة مصطفى البابي الحلبي ولؤلؤه بمصر

(بسم الله الرحمن الرحيم) قال شيخ الإسلام والمسلمين زين الله والد الدين أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي رحمه الله وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركته في الدنيا والآخرة بمحمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه وعترته : بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسي ونعم الوكيل الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه وأجزل لمن جوده وعمل به ثوابه وصلى الله على سيدنا محمد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد : فإن المقدمة المنظومة في تجويد القرآن لشيخ الإمام والخبر الهمام شيخ الإسلام حافظ عصره أبي الخير محمد بن محمد الجزري طيب الله ثراه وجعل الجنة مأواه : لا (٢) اعتنى بها ذوو الجلد والاجتهاد وكانت محتاجة إلى بيان المراد وحوت مع صغر الحجم

وحسن الاختصار ما لم يحوه في هذا الفن كثير من الكتب الكبار رأيت أن أضع عليها شرحا يحل ألفاظها ويبين مرادها ويرز دقاتها ويقيد مطلقها ويفتح مغلقها وسميته [بالدقائق المحكمة في شرح المقدمة] وعدة آياتها مائة وسبعة على ما في أغلبها . قال ناظمها رحمه الله تعالى :

(بسم الله الرحمن الرحيم) أى ابتدئ أو ابتدئ بالحمد وابتدئ رحمه الله تعالى بها وبالجملة كما يأتي اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » وفي رواية بالحمد لله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره ولا تعارض بين الزايتين لأن الابتداء حقيق وإضافي قبل البسملة حصل الحقيق وبالجملة حصل الإضافي أى بالإضافة إلى غيرها وقدم البسملة

[وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا]

(قرآن كريم)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أودع جواهر المعاني الضائية ، في قوالب زواهر المباني من الحروف الهجائية ، وأبدع المكنونات لظهور حقيقة ذاته العلية في مرآة صفاته الجليلة ، وأنزل القرآن بلسانه عربي مبين ، مع وساطة الروح الأمين ، على رسوله خاتم النبيين وسابق الأولين ، الذي أشار إلى صفاء صدقه سورة صاد ، وهو أفصح من نطق بالصاد من بين العباد ، وأظهر المغيبات مما أدغم وأخفى وقلب على قلب أهل العناد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه المقربين إليه والمريضين لديه ، التالين على سبيل الترتيل لكتابته والمجودين لأداء آدابه ، الواقفين على عتبة بابه ، الواصلين إلى حضرة جنبه ، المترسمين على وفق خطابه حيث شمو رائحة فائحة الكتاب وراموا فيها قاموا لأئمة لامة خاتمة الكتاب .

أما بعد : فيقول الملتجئ إلى حرم كرم ربه الباري ، على بن سلطان محمد القاري ، عاملهما الله بلطفه الحفي وكرمه الوفي : إن المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الإسلام والمسلمين وخاتمة الحفاظ والمحدثين سيدنا وسندنا ومولانا وشيخنا من أولانا الشيخ أبي الخير شمس الدين محمد ابن محمد بن محمد الجزري قدس الله سره السرى ، مارأيت لها شرحا كاملا يبين بيانا شاملا يكون لتحقيق الحقائق كافلا فسنح بيالى أن أضع عليها شرحا معتدلا لا يختصرا محلا ولا مطولا محلا .

فأقول وبالله التوفيق ويده أزيمة التحقيق ان قوله : (يقول راجي عفو رب سامع) بأشباع كسرة العين لا وزن ، وفي نسخة بإثبات ياء الإضافة (محمد بن الجزري الشافعي)

عملا بالكتاب والإجماع . والله علم على القادات الواجب المستحق لجميع المحامد . والرحمن الرحيم وصفان يشير نبيا من الرحمة للبالغة وقدم الرحمن لأنه الأبلغ لأن فيه زيادة المعنى كما في قطع وقطع ومن ثم أطلق جماعة الرحمن على مفيض جلائل النعم والرحيم على مفيض دقائمه (يقول راجي عفو رب) أى مؤمل صفح مالك (سامع) لرجائه وغيره فيجيبه لما رجاه (محمد) عطف بيان على راجي أو بدل منه (ابن) محمد بن محمد (الجزري) نسبة إلى جزيرة ابن عمر ببلاد المشرق (الشافعي) نسبة إلى الشافعي إمام الأئمة وسليطان الأمة محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم ابن المطلب بن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم .

يشير إلى أن العبارة المقولة إذا كانت من جنس العلوم للنقولة ينبغي أن تنسب إلى قائلها لتكون سنداً
لناقليها وعبر بصيغة المضارع الدال على الاستقبال ليشعر أن الخطبة متقدمة على أصل المقدمة ولوفرز
عكس ذلك لوجده وجه آخر أيضاً هناك بأن حمل على حكاية الحال الماضية ويؤيده تعبير بعضهم بقال
في أوائل التصانيف المرضية وأغرب شارح حيث قال وهو أولى من تعبيره في طيبته بقال لأن القول لم
يقع ولا يقال أنه ألف الكتاب ثم بعد فراغه قال هذا القول لأنه خلاف الظاهر أقول بل هو التبادر بناء
على حسن الظن بالأكثر والراجح اسم فاعل من المعتل اللام الواو وأبدل واو بياء لتطرفها وانكسار
ما قبلها ثم استتقال الضمة باعث لحذفها وجر عفو لكونه مضافاً إليه بالنسبة إلى سابقه وإن كان مضافاً من
جهة لاحقه وتوهم بعضهم جواز نصبه على أنه مفعول لاسم الفاعل بناء على أنه من قيل والمقيمي
الصلاة حيث قرئ في الشواذ بنصبها وليس كذلك لعدم التوافق هنالك كان الأولى أن يجعله نظيراً
لقوله تعالى انكم لذاثقوا العذاب على رواية شاذة في القراءة وفيه ضعف في العربية إلا أن نصب عفو مع
نونين راجح لا يصح رواية ولا دراية وكذا لا يجوز تنوين راجح ونصب عفو لما ذكر مع مخالفتها للرسم
وسطر نعم عمل اسم الفاعل المضاف إذا كان معرفاً نصب مفعوله تخفيفاً معتبر في العربية وأما عمله كذلك
مع كونه نكرة فهو ضعيف كما صرح حوايه وإن قرئ قوله انكم لذاثقوا العذاب بالنصب فلا يقاس عليه
سبباً مع مخالفتها للرسم لديه . والرب بمعنى الربى على الأظهر من جملة معانيتها المناسبة في مبانها وأما قول ابن
المصنف لا يقال له رب بمعنى صاحب لأنه ليس من أسمائه ففيه نظر لورود اللهم أنت صاحب في السفر
مع أنه لا يلزمه من عدم كون صاحب من أسمائه وصفاته تعالى عدم جواز إطلاق الرب بمعنى صاحب
عليه فتأمل فيما يتوجه إليه ثم قول المصنف سامع بأشباع كسر العين على ما في الأصول المحررة والنسخ
المعتبرة قال الشيخ لكن سميع أبلغ ففي العبارة مناقشة كأن في الإطلاق مسامحة فإن أسماء الله تعالى
توقيفية ولا يجوز تغيير ما أورد من الصفات الجليلة مع اقتضاها وصف الأبلغية حتى قيل في الصفة السلبية
قد تأتي بصيغة المبالغة للأشعار بأنه لو كانت ثابتة له لكانت بهذه الصفة الحقيقية كما حقق في قوله تعالى
وما ربك بظلام للعبيد وهذا مسلك دقيق ليس عليه مزيد للريد ثم من العلوم أنه لم يرد سامع في السامع
بحسب إطلاقه وإن جاء في بعض الروايات السامع خلقه نعم قد يكون السمع بمعنى القبول والاجابة ومنه
قول المصلي مع الله لمن حمدته قال عصام الدين أي ممن حمدته وهو بعيد مبنى ومعنى أما أولاً فلا فلان اللام
بمعنى من غير معروفة وأما ثانياً فلا أن تحتها ليس إفادة تامة لان صفة صماعة بمعنى ادراكه عامة فيحمل على
معنى القبول والاجابة لتام الافادة وأما قول ابن المصنف معناه قبل حمد من حمدته وأجاب من حمدته إلى
ما طلب منه فستقيم من جهة المعنى إلا أنه يحتاج إلى القول بزيادة اللام في المبني فالأظهر أن يقال ان سميع
بمعنى استجاب فانه يتعدى بنفسه كما في القاموس وباللام كما في الكتاب وأما قول ابن المصنف وهذا
المعنى هو المراد به هنا يعني في هذا البيت ففيه نظر ظاهر من جهة حصر الأرادة إذ يمكن حمله على المعنى
المشهور من السمع وهو ملائم لقوله يقول نعم الأولى أن يحمل عليه لما سبق من الإشارة إليه وقد جمع
الشيخ زكريا بين ارادة الحقيقة والمجاز واستعمل بين المعنيين المشتركين على ما أجازته الشافعي فقال في
المستلثين أي سامع لرجائه وغيره فيجيبه بما رجاه ولا يخفى أن قوله مؤمل صفح مالك تفسير بما هو أخفى
فالأولى أن يقال المعنى يقول طامع مغفرة رب عظيم لما في ذكر الرب من الاستعطاف والاياء الى عادته
سبحانه في الكرم والعتاء وسائر الألفاظ المستفاد من قوله سامع أي سماع اجابة وقبول كما قيل في قوله
تعالى واسمعوا وحيث يكون الاجابة والقبول قيداً في السماع لأنه معنى مستقل مضموم اليه ولا يبعد
أن يكون سامعي ياء الاضافة على الالتفات من الغيبة إلى التكلم وحيث أن يكون خبراً بتقدير كان

(الحمد لله) مقول القول وألفيه للاستغراق أول الجنس أول العهد وعلى كل منها يفيد اختصاص الحمد بالله أما على الاستغراق فظاهر وأما على الجنس فلا ن لام لله للاختصاص (٤) فلا فرد منه لغيره واللام يكن مختصاً به وأما على العهد فعلى معنى أن الحمد الذى

حمد الله به نفسه وحمده به أنبياءه وأوليائه مختص بالله تعالى والعبرة بمحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختيارى على جهة التبجيل من نعمة وغيرها ومثله المدح لكن بخذف الاختيارى تقول حمدت زيدا على علمه وكرمه ولا تقول حمدته على احسنه بل مدحته . والشكر فعل ينبى عن تعظيم النعم بسبب انعامه على الشاكر أو غيره قولاً وعملاً واعتقاداً فهو أعم منهما موداً وأخص متعلقاً وهما بالعكس والمدح أعم من الحمد مطلقاً وعطف على الحمد الله قوله (وصلى الله) وسلم والصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن آدميين تضرع ودعاء بخير وكان ينبغى له ذكر السلام لان أفراد الصلاة عنه مكروه كعكسه لا قرائنها في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليماً ولعله ذكره لفظاً (على نبه) بالهمز من النبأ أى الخبر لان النبى مخبر عن الله وبلاهمز وهو الأكثر قيل انه مخفف المهجوز

أو بتقدير هو على أن الجملة معترضة وأخطأ الشارح حيث قال السميع والسماع صفتان مشتقان من السمع بمعنى القول والاجابة بل السميع صفة مبالغة من السمع والادراك للسموعات ومنه قوله تعالى وهو السميع البصير ثم رفع محمد على أنه بدل أو عطف بيان للراجح ويجوز نصبه بتقدير أعنى أو يعنى وأبعد من جعله فاعلاً وجعل راجى عفواً حالاً . والجزرى نسبة الى جزيرة ابن عمر ببلاد الشرق كذا ذكره ابن المصنف وتبعه من بعده فى اجماله وفى القاموس بـلد شمال الموصل تحيط به دجلة مثل الهلال والله أعلم بالحال والمراد بابن عمر الذى نسب اليه هو عبد العزيز بن عمر وهو رجل من أهل برقيد من عمل الموصل بناها فنسبت اليه نص على ذلك العلامة أبو الوليد بن الشحنة الحنفى فى تاريخه روضة المناظر فى علم الأوائل والأواخر فليس بصحابى كما توهمه بعضهم والشافعى نسبة الى الامام محمد بن إدريس بن شافع القرشى المطلى كذا قال الشراح وقال ابن المصنف نسبة الى مذهب الإمام وهو أقرب الى المرام وأنسب فى هذا المقام وإلا فالتحقيق أن الشافعى نسبة للإمام الى جده شافع وأن القياس فى النسبة الى مذهب الشافعى تكرير النسبة وأنها كفى بواحد منهما تخفيفاً . وهنالطيفة حقية وهى أن نسبة الحنفية حقيقية ونسبة الشافعية مجازية ثم الشافعى صفة لمحمد فهو مرفوع أول الجزرى فهو مجرور والثانى أقرب والأول أنسب وسكن الباء وخفضه للضرورة . (الحمد لله وصلى الله على نبه ومضطناه)

بالاشباع فيهما والمثلان مع ما بعدهما من الآيات الى آخر الكتاب مقول القول والجملة الأولى اسمية مفيدة للدوام والثبوت الأزلية والأبدية وهى فى النبى انشائية والجملة الثانية خبرية وفى المعنى فعلية ماضوية مفيدة للتجدد فى كل حالة وقضية وهى خبرية لفظاً ودعائية معنى ثم قيل الحمد والمدح والشكر ألباظ مترادفة والمحققون على أنها حقائق مختلفة فإن الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختيارى على جهة التبجيل من نعمة وغيرها ومثله حد للمدح لكن بخذف الاختيارى منه فيقال حمدت زيدا على حلمه وكرمه ولا يقال حمدته على حسنه بل مدحته . والشكر فعل ينبى عن تعظيم النعم بسبب انعامه على الشاكر أو غيره قولاً وعملاً واعتقاداً وفعلاً فهو أعم منهما موداً وأخص مطلقاً وهما بالعكس والمدح أعم من الحمد مطلقاً ثم أ ل فيه للاستغراق عند أهل السنة خلافاً للمعتزلة بناء على خلافهم فى مسألة خلق الأفعال إذ المعنى كل حمد صدر من حامد فهو ثابت لله تعالى أو مختص به دون من عدها فإن حمد المصنوع راجع الى حمد الصانع سواء علم بذلك أو جهل فيها هنالك أول الجنس وهو يفيد فى هذا المقام ما يستفاد من الاستغراق فى عموم المرام فإن لام لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره واللام يكن مختصاً به أول العهد . يعنى الحمد الذى حمد الله به نفسه فى أزاله وأظهره على لسان أنبيائه وأصفائه مختص به والعبرة بمحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وقد يقال فى المعنى ان صفة الحمادية والحمدية ثابتة له تعالى فهو الحامد وهو المحمود ليس فى الدار ديار سوى الله تعالى وما فى الوجود إلا الله والله اسم لذات الواجب الوجود المستجمع لصفاته الكمال التى من جملتها الكرم والجود والقول الأتم أنه الاسم الأعظم لكن بشرط أن تقول الله وليس فى قلبك سواه . واختلف هل هو مشتق أولاً وقد ذكرنا بعض ما يتعلق به لغة وإعلاماً فى بعض الرسائل بحسب ما ظهر لنا من الوسائل ليكون مقنعاً لكل طالب وسائل وان لم يكن طائل تحت هذه الوسائل وبدأ بالحمد اقتداء بالقرآن الحميد واقتفاء بحديث النبى الحميد ﷺ كل أمر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجند أى مقطوع البركة وفى رواية فهو أقطع وفى أخرى

قلبت همزته ياء وقيل إنه الاصل من النبوة أى الرفعة لأن النبى صلى الله عليه وسلم مرفوع فهو الرتبة على سائر الخلق ، وهو انسان أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه . والرسول انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه فالنبى أعم منه مطلقاً (ومضطناه) من الصفوة بتثنية الصاد وهى الخلو من أى مختاره روى الشيخان خبره : أناسيد ولد آدم ولا غفر وروى مسلم خبر

فهو أبقر الحديث أخرجه أبو داود وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه وحسنه ابن الصلاح وغيره وورد أيضاً عن مرفوعا كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وفي رواية عنه أيضاً كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أقطع أثير محقق من كل بركة والمراد بذي بال صاحب شأن في حال أو مال فتحصل من مجموع الأحاديث أنه ينبغي أن يقع الابتداء بكل من الثلاثة وأن الابتدائية يعتبر فيها التوسعة في أجزائها الزمانية المقيدة بما قبل الشروع في المقاصد التصنيفية والترتيب مستفاد من ورود الآيات القرآنية فتعين تأخير الصلاة المحمدية عن الجملة المحمدية لتقصان مرتبة العبودية عن صفة الربوبية وأما تقديم الشاطبي رحمه الله الجملة الصلواتية فلعله أراد بأن البسملة بمنزلة الشهادة للوحدة والتصلية بمنزلة الاعتراف بالنبوة وبهما يحصل مقام الإيمان فيناسب أن يقع بعده الحمد لله على ذلك الأحسان ثم إن الشاطبي رحمه الله عليه تكلف وأتى بأجزاء البسملة منظومة لكنهما متفرقة منفصلة ولم يسع الناظم هنا أن يأتي بتلك الطريقة فاكثف بالجملة كما يدل عليه حديث كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله الجامع الرافع للزاع في أن الابتداء يكون حقيقة وإضافة . والحاصل أن المقصود من الأحاديث النبوية أن الابتداء لا يصدر في حال الغفلة ليفيد الإخلاص لله تعالى والاختصاص به وينفي الرياء والسمعة ويحصل له بركة الابتداء توفيق الانتهاء وعدم الانقطاع في الأثناء سواء يكون ذكر الله في ضمن البسملة أو الحمدلة أو التصلية أو غيرها ولا يبعد أن المصنف جمع بينهما بأن تلفظ بالبسملة ولم يجعلها جزءاً من الكتابة وأما الشرح لاشيخ زكريا فهو يشير إلى أن البسملة في أولها قبل الشروع فيها موجودة بحسب الكتابة لكنه مخالف لما عليه الأصول مع أنها لا تدخل تحت القول ويؤيد ما ذكرنا قول ابن المصنف بدأ بالحمد تأسياً بالقرآن وبحديث الحمد في كل أمر ذي شأن وأغرب شارح مصري هنا حيث قال الوقف على بسم الله قبيح وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام اه وهو كلام ناقص كما سيأتي حله في محله وكذا في قوله يحوز كسر الدال بنقل حركة اللام إلى الدال على الاتباع فانه لا تقل في ذلك بل اتباع مجرد هنالك كما قرئ شاذاً بالكسر والضم في الحمد لله ثم النبي امامهموز من النبأ وهو الخبر فعيل بمعنى الفاعل وهو الاظهر لأنه مخبر عن الله تعالى وإما غير مهموز وهو الأ أكثر فقيل إنه مخفف المهموز فأبدلت همزته ياء وهو المختار كما أشار إليه الشاطبي بقوله :

وجمعا وفردا في النبي وفي النبوة الهمز كل غير نافع أبداً

وأغرب الشارح بقوله هو مأخوذ من الإنباء وقيل من النبأ اه وقيل إنه من النبوة بمعنى الرفعة لأن النبي مرفوع الرتبة على سائر البرية وهو انسان أوحى إليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه . والرسول انسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه فالنبي أعم منه مطلقاً . وأما قول ابن المصنف والفرق بينه وبين الرسول أن الرسول مأمور بتبليغ ما أنبأ به والنبي هو المخبر ولم يؤمر بالتبليغ فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً فتفريع غير صحيح على قوله وهو قول جماعة لأنهما حينئذ متباينان بل هو صريح فيما قدمناه من أن الرسول أخص من النبي كالانسان بالنسبة إلى الحيوان والله المستعان ، ثم اختياره وصف النبوة لأنها أعم وفي الأحوال أتم ولأنه إذا كان نعت النبوة يستحق الصلاة وانزال الرحمة فاعتبار وصف الرسالة أولى لا يخفى أو أراد بقوله ومصطفاه رسوله كما يشير إليه قوله تعالى : الله يصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس . وهو لا ينافي حديث مسلم أن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل واصطفى من كنانة قريشا واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفاني من بنى هاشم . واعترض الشيخ زكريا على المصنف حيث قال وكان ينبغي له ذكر السلام لأن أفراد الصلاة عنه مكروه ككسبه لا اقترانهما في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليماً ولعله ذكره لفظاً اه وهو مبني على ما قال النووي والمصنف ذهب إلى خلافه

إن الله اصطفى كنانة من ولد
إسماعيل واصطفى قريشاً من
كنانة واصطفى من قريش
بنى هاشم واصطفاني من بنى
هاشم فأنا خيار من خيار
من خيار

كثرت خصاله الحميدة محمد
وسماه جده عبد المطلب في
سابع ولادته ملوت أي قبلها
فقليل لم يسميته محمد وليس
من أسماء آبائك ولا قومك
فقال رجوت أن محمد في
السماء والأرض وقد حقق
رجاءه (و) على (آله) وهم
مؤمنو بني هاشم وبني
المطلب على الأصح وأصله
أهل لتصغيره على أهل
قلبت الهاء همزة والمهمزة
ألفا وقل أول لتصغيره على
أويل قلبت الواو ألفا
لتحركها واقتراح ما قبلها
ولا يستعمل الألفي الأشراف
والعقلاء بخلاف أهل وإنما
قل آل فرعون لتصوره
بصورة الأشراف (و) على
(محبه) بفتح الصاد ويجوز
كسرها اسم جمع لصاحب
عند سيبويه وجمع له عند
الأخفش والصحابي كل
مسلم لقي النبي ﷺ
ولو لحظ (و) على (مقرئ)
القرآن (العامل به) (مع محبه)
أي القرآن أو مقرئه وتجوز
الصلاة على غير الأنبياء بلا
كراهة تبعا وبها استقلال
لأنها حينئذ شعار أهل البدع
وأما صلاته ﷺ على آل
أبي أو في قليل من خصائصه
وقيل لبيان الجواز (وبعد)
أي وبعد البسملة والحمدلة
والصلاة (إن هذه) إشارة

حيث قال في مفتاح الحصن وأما الجمع بين الصلاة والسلام فيقال ﷺ فهو الأولى والأفضل
والأكمل ولواقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة فقد جرى عليه جماعة من السلف منهم الإمام
مسلم في أول صحيحه وهلم جرا حتى الإمام ولي الله أبو القاسم الشاطبي في قصيدته اللامية والرائية وهو
قول النووي وقد نص العلماء على كراهة الاختصار على الصلاة من غير تسليم اه فليس ذلك بمأكد
فأني لا أعلم أحدا نص على ذلك من العلماء ولا من غيرهم أقول ولا دلالة في الآية للجمع بينهما على
وجه المعية وأما قول من قال يكره تركه وله خطأ فخطأ ثم لا شك أن الإضافة في نبيه ومصطفاه عهدية
وهو الفرد الأكمل ممن اتصف بالنبوة والاصطفائية لكن مع هذا أوضحه المصنف بقوله :

(محمد وآله وصحبه ومقرئ القرآن مع محبه)

يجز محمد على أنه بدل أو عطف بيان من نبيه وهو علم مأخوذ من حمد مبالغة حمد لما اقتضاه من الصيغة
التفصيلية ثم نقل من الوصفية إلى الاسم والرادب آله أقاربه وأهل بيته أو جميع أتباعه من أمته فعطف
صحبه من باب عطف الخاص على العام فلا يحتاج إلى قول ابن المصنف والتقدير وصحبه غير الآل ليقوى
العطف معنى إذ الأصل فيه المغايرة لكن نقول يكفي فيه المغايرة الاعتبارية واختيار الآل مختص
بذوي الشرف أما على المعنى الأول فيبينها عموم وخصوص من وجه فتأمل فإن الصحب بفتح الصاد
وبكسره اسم جمع كركب الراكب وهو اختيار سيبويه وقيل جمع صاحب وهو غنار الأخفش وضعف
بأنه لا يجمع فاعل على فعل والصحيح في حد الصحابي أنه من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على
الإيمان من غير تحلل بالردة وقد حققنا هذا البحث في شرحنا شرح النخبة والمراد بمقرئ القرآن
معلم القرآن وهو يشمل ﷺ وآله وأصحابه وأتباعه ولا يدعي حينئذ توارد التولية باعتبار
الصفات المختلفة فلا يحتاج إلى تخصيص الأقراء بالتابعين وغيرهم ممن بعدهم كما ذكره ابن المصنف
والضمير في محبة راجع إلى القرآن وهو صادق بعموم أهل الإيمان فلا يحتاج إلى تقييده بالعامل به
كما ذكره الشيخ زكريا أو إلى مقرئه وهو أبلغ في مقام البرهان ثم هو أعم من أن يكون قارئاً أو
غيره لأن الرء مع من أحبه وقيل الضمير في محبة راجع إلى النبي ﷺ وهو في غاية من البعد وكذا
قول الشارح الرومي أصله مقرئين سقط النون بالإضافة وفي الجمع بين الآل والصحابة إيماء إلى
اعتقاد أهل السنة خلافاً للخوارج والرافضة أبعدهم الله عن مرتبة المحبة [تنبيه] وقع اختلاف بين
أكابر الأمة في أن النبوة أفضل أم الرسالة ولكل وجهة إذ النبوة المجردة من حيث التوجه إلى الله
تعالى وأخذ الفيض منه سبحانه وتعالى أولى من حيث التوجه إلى الخلق وإيصال الفيض اليهم الآن
الرسول من حيث إنه كامل مكمل أفضل من النبي من حيث إنه كامل مع أن الرسالة لا تنافي في الولاية فله
المرتبة الجمعية المستفادة من صفة الاصطفائية فإن الكامل الواصل إلى مرتبة جمع الجمع لا يحجبه
الكثرة عن الواحد ولا الوحدة عن الكثرة وأما عبارة بعض الصوفية أن الولاية أفضل من النبوة
فيكون بها أن ولاية الرسول أفضل من النبوة كما سبق لا مطلقاً لئلا يزم منه أن يكون الولي أفضل من
النبي إذ لم يقل به أحد من أهل الإسلام وأما قول الحليمي يحصل الإيمان بقول الكافر آمنت بمحمد
النبي بخلاف محمد الرسول لأن النبي لا يكون إلا نبيه والرسول قد يكون لغيره فنبى على الاستعمال العرفي
الا أن لفظ الإيمان يمنع من حمله على المعنى العرفي كما لا يخفى على أهل الايقان وفي البيت إيماء إلى قوله
عليه السلام اغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محباً ولا تكن الخامسة فتهلك رواه البزار والطبراني عن
أبي بكر (وبعد فإن هذه مقدمه) أي بعد ما تقدم من الحمد والصلاة وهي كلمة يؤتى بها للانتقال من

غرض أو أسلوب إلى آخر ويستحب الإتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداء بالنبي عليه السلام كذا ذكره خالد وفيه الإتيان بأما بعد وهو مستحب بلا شبهة وإنما الكلام في وبعد ولا يبعد أن يقال مالا يدرك كله لا يترك كله خذ وحافى ضروره الكلام مع احتمال تقدير أما لتحصيل المرام . هذا وقد روى عبد القاهر الرهاوى في الأربعين بأسانيد عن أربعين صحابيا أنه عليه السلام كان يأتي بها في خطبه وكتبه قال ابن المصنف وتقدر المضاف اليه محذوف في هذا البيت وفيه أن التقدير مغن عن المحذوف وكذا عكسه والرواية بضم الدال وإن أجاز ابن هشام فتحها لكن أنكره النحاس وأما تجوز القراءة رفعه منوناً وكذا نصبه فليس هذا محلّه وأما ما ذكره شارح عن بعض مشايخه من أن وجه الرفع والتنوين كونه فاعل لا يمكن المقدرة في قولهم معها يكن من شيء بعد فإما بعده عن التحقيق والله ولي التوفيق وهذه إشارة إلى الرسالة الأرجوزة أو القصيدة وهي إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة حسية وإن تقدمت عليه ذهنية ومنه قوله تعالى ذلكم الله ، وتلك الجنة . والمقدمة طائفة من العلم كمقدمة الجيش وهي بكسر الدال من قدم اللزوم بمعنى تقدم ومنه قوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله أى لا تتقدموا وقيل في الآية إن المفعول مقدر أى لا تقدموا أمراً وتكلف بعضهم هنا أيضاً وقال المعنى هذه مقدمة نفسها على غيرها ويجوز فتح الدال على لغة قليلة كمقدمة الرحل من قدم المتعدى واقتصر عليه بحرق في شرحه . وأما قول جمع من الشراح إن هذه طائفة من علم التجويد فليس على ظاهره لأن التجويد أحد مسائلها كما سيأتي بيانه في محلها اللهم إلا أن يقال تنسب اليه تغليبا لكونه المراد الأصلي منها وقول خالد ويقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب لطائفة من كلام قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع فيه بسببها يوم أن المراد هنا بالمقدمة أحد معني المقدمة وليس كذلك بل المراد بها طائفة من مسائل علم القراءة ينبغي الاهتمام بها والاعتناء بشأنها كما أشار إليه المصنف بقوله (فيما على قارئه أن يعلمه) أى بيان ما يجب على كل قارئ من قراءة القرآن علمه وأبعد من قدر مضافاً قبل أن يعلمه وقال تعلم أن يعلمه وتجوز شارح كون ما مصدرية في غاية غرابة من القواعد العربية وأما قول ابن المصنف هذه مقدمة مغنية له عن غيرها فليس على إطلاقه . واعلم أن هذه المقدمة أرجوزة من بحر الرجز وأجزاؤه مستعلن ست مرات (إذ واجب عليهم محتم) بإشباع ضمة اليمين (قبل الشروع أو لا أن يعلموا) إذ تعليل للوجوب المقدر في ضمن قوله فيما على قارئه كما ذكره ابن المصنف وغيره وقال شارح للوجوب المفهوم من على لا من مقدر كما توهمه بعضهم بتصريحهم بأنه قد يراد بها الوجوب . قلت لم يذكر صاحب المعنى ولا صاحب القاموس من معانيها الوجوب وإنما الوجوب مستفاد منها بقرينة المقام الدال باعتبار متعلقه على المرام ثم الوجوب الشرعى ما يثبت على فعله ويعاقب على تركه والعرفي ما لا بد منه في فعله ولا يستحسن تركه فيجب حمل كلام المصنف على المعنى الاصطلاحي وهو لا ينافي الوجوب الشرعى في بعض الصور من الفن العرفي ولا يجوز حمله على المعنى الشرعى لأن معرفة جميع ما في هذه المقدمة ليس من هذا القبيل إلا إذا حمل على وجوب الكفاية فقول شارح أراد بالوجوب هنا الوجوب الشرعى وأما ما ذكره بعضهم من أنه يراد به ما لا بد منه مطلقاً وحمل عليه كلام الناظم هنا فمحمول على من أمكنه التجويد بطبعه وسليقته كالعرب الفصحاء وغيرهم ممن رزقه الله تعالى ذلك بالجيلة وطبع عليه فلا شك أنه ليس معناه الواجب عند الفقهاء الذي يعاقب على تركه وأما من لم يتصف بما ذكر فلا بد في حقه من التجويد وعليه يحمل كلام الناظم ويراد به الوجوب الشرعى اه فبنى على ما يجوز عند الشافعي من الجمع بين الحقيقة والمجاز في إطلاق واحد كما اختاره الشيخ زكريا بقوله إذ واجب صناعة بمعنى ما لا بد منه مطلقاً وشرعاً بمعنى يائمه تاركه إذا أوهم خلل المعنى أو اقتضى تغيير الإعراب والنبي والتحقيق المرضي

يدى الله وبفتحها على قلة كمقدمة الرحل في لغة من قدم المتعدى والمراد أن هذه أرجوزة لطيفة (فيما) يجب (على قارئه) أى القرآن (أن) يعلمه (فيما) يعتبر في تجويده (إذ) واجب (صناعة) بمعنى ما لا بد منه مطلقاً وبمعنى ما يائمه بتركه إذا أوهم خلل المعنى أو اقتضى تغيير الإعراب (عليهم) أى القراء (محتم) تأكيد لواجب (قبل) (الشروع) في القراءة (أولاً) تأكيد لما قبله (أن يعلمه)

مخارج الحروف) المجائية وهي تسعة وعشرون حرفاً وسيأتي عدة مخارجها ومخرج الحرف موضع خروجه بواسطة صوت وهو هواً يتموج بتصادم جسمين والحرف صوت يعتمد على مقطع محقق أو مقدر ويختص بالإنسان وضعا والحركة عرض يحله (و) أن يعلموا (الصفات) التي للحروف والمراد (٨) مشهورها وهو سبعة عشر كما يعلم مما يأتي (لينطقوا) وفي نسخة ليلفظوا (بأفصح)

اللغات) وهي لغة العرب التي نزل القرآن بها ولغة نبينا صلى الله عليه وسلم ولغة أهل الجنة فيها خبر «أحب العرب ثلاث لأني عربي والقرآن عربي ولسان أهل الجنة في الجنة عربي» وأُنزل القرآن بلغتهم رواه ابن النازم في شرحه للقدمة المذكورة وقد يتفرع على ما ذكر فروع بأن يتولد الحرف من حرفين ويتردد بين مخرجين بعضها فصيح وبعضها غير فصيح والوارد من الثاني في القرآن خمسة: الألف المالة، والمهمزة المسهلة، واللام المفخمة، والصاد كالزاي والنون المخففة واللغات جمع لغة وهي الألفاظ الموضوعة من لُغى بالكسر يلفي لُغياً إذا لُجج بالكلام وأصلها لُغى أولغو والهاء عوض عن المحذوف (محسرى) أي واجب عليهم أن يعلموا ما ذكر حالة كونهم محققى (التجويد) للقرآن (المواقف) أي محال الوقف ومحال الابتداء (وما الذى رسم) أي كتب (في المصاحف) العثمانية

عند الكل ما قدمناه مع أن هذه المقدمة ليست منحصرة في بيان التجويد فقط كما تقدم والله تعالى أعلم . قال ابن المصنف ضمير عليهم راجع إلى كل المقدر في قوله فيما على قارئه وتبعه خالد ولا يحتاج إلى ذلك فإن المراد به جنس قارئ القرآن وأغرب شارح في قوله الضمير إلى القارئ، لأن لاهم التي للاستغراق في معنى كل قارئ، ونبه على أنه كذا في بعض النسخ اه ولا يستقيم له ذلك لعدم اتزان البيت به كما لا يخفى وقوله محتم تأكيده لقوله واجب إذ قد لا يكون الواجب فرضاً لازماً وقوله قبل الشروع ظرف لواجب وأكد بقوله أولاً أى يجب عليهم قبل الشروع في قراءة القرآن وفي ابتداء قصدهم تعلم القرآن أن يعلموا (مخارج الحروف والصفات) لا قبل أن يشرع في أدائه على المشايخ كما قال بحرق فانه حينئذ يأخذ العلم والعمل بالأداء عن أفواههم وأسماعهم (ليلفظوا بأفصح اللغات) وفي نسخة صحيحة لينطقوا قيل وهذه هي النسخة التي ضبطت على لفظ الناظم آخرها والمؤدى منها واحد إلا أن النطق يشمل الحروف المجائية بخلاف اللفظ فانه موضوع للركب ولوعلى سبيل العالوية كما يشير إليه قوله تعالى ما يلفظ من قول والمراد أفصح اللغات مطلقاً أو أفصح من لغات سائر العرب القراء فان المراد به لغة قريش وهم قومه صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى : وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه . ولقوله عليه السلام «أحب العرب ثلاث : لأني عربي ، والقرآن عربي ، ولسان أهل الجنة في الجنة عربي» والحديث أخرجه الطبراني والحاكم والبيهقي عن ابن عباس رضى الله عنهما ، وسيأتي تحقيق معنى المخرج والحرف وصفته في محل المقصود به تفصيله فان هذا مقام إجمال ما في هذه الرسالة بمنزلة فهرس الكتاب ، ولذا قال في هذا الباب :

(محسرى التجويد والمواقف وما الذى رسم في المصاحف)

بإشباع كسرة الفاء إلى جد الياء ورسم بتشديد السين المكسورة وفي نسخة بتخفيفه أي كتب والمعنى حال كون علماء المخارج والصفات طالبى تحرير تجويد القرآن وإتقانه من تحسينه وإمعانه ومرهذى معرفة المواقف والمبادئ من الكلمات القرآنية ومعرفة مرسوم المصاحف العثمانية لأنه أحد أركان القرآن والركنان الآخران التواتر وموافقة العربية وحذف المبادئ من باب الاكتفاء كقوله تعالى : سرايل تقيم الحراى والبرد والمراد بالمواقف المواضع التي يحسن الوقف إليها فهو اسم مكان لا مصدر بمعنى الوقف كما قال خالد ولما لم يستوف المصنف جميع ما يتعلق بالرسم على ما استوعبه الشاطبي رحمه الله في قصيدته الرائية بل اكتفى بالمقدار المحتاج إليه في القواعد الوفاقية بين ما رسم بقوله (من كل مقطوع) أى ما يكتب مقطوعاً منه الكلمات لا من الحروف كما قاله الرومى (وموصول بها) أى فيها والضمير يعود إلى المصاحف (وتاء أنى لم تكن تكتب بها) أى بهاء وقصر كما هو قراءة حمزة في الوقف على المهمزة لا كما قال ابن المصنف وتبعه غيره إنه للضرورة وتكتب في الأصل مرفوعاً لأنه خبر كان وإنما أدغم على مذهب السوسى في الإدغام الكيز والغنى تاء تأنيث لم تكتب بتاء مربوطة بل تكتب بتاء مجرورة كما سيجىء تحقيقه وبيان فوائد كل منها في محله وفي الجمع بين المقطوع والموصول صنعة الطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين وفيما بين بهاءيهاء صنعة الجناس وهو الجمع بين متشابهين في اللفظ والخط وأغرب

شارح

(من كل مقطوع وموصول بها) أى فيها (و) من كل (تاء أنى لم تكن تكتب بها) بالقصر للوقف

والتجويد لغة التحسين . واصطلاحاً تلاوة القرآن بإعطاء كل حرف حقه من مخرجه وصفته كما سيأتى وطريقه الأخذ من أفواه المشايخ العارفين بطرق أداء القراءة بعد معرفة ما يحتاج إليه القارئ من مخارج الحروف وصفتها والوقف والابتداء والرسم كما سيأتى بيانها وفي البيت الأخير الجناس اللفظى والخطى وهو الجمع بين متشابهين في اللفظ والخط والطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين

بشرح في قوله ما استنباهية فانها إما أن تكون زائدة أو موصولة مؤكدة وعلى كل تقدير عطف على التجويد لا على مفعول يعلموا كما ذل الشارح فانه في كمال البعد والله أعلم (مخرج الحروف) أي العربية الأصول (سبعة عشر) أي مخرجا وهو موضع الخروج في الأصل لكنه هنا عبارة عن الحيز المولد للحرف كذا قال جماعة من الشراح والأظهر أنه موضع ظهوره وتميزه عن غيره ولذا قالوا في تعريف الحرف: هو صوت معتمد على مقطع محقق وهو أن يكون اعتمادا على جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة أو مقطع مقدر وهو الهمزة إذا ألف لا معتمدا على شيء من أجزاء الفم بحيث إنه ينقطع في ذلك الجزء ولذا يقبل الزيادة والنقصان ثم الراد بالحرف حرف البنى هنا الحروف الهجائية لا حرف المعنى كما هو مذكور في الكتب العربية وأصل الحرف معناه الطرف وإنما سمى حرفا لأن حرف التهجي طرف الأصوات وبعض منها وحرف المعنى طرف أي جانب مقابل للمعنى الاسم والفعل حيث يقام عمدة في الكلام وهو لا يقع الاضلا في الراء ومادة الصوت وحده هواء يتموج بتصادم جسمين ومن ثمة عم به ولم يخص بالإنسان بخلاف الحرف فانه يختص بالإنسان وضعا والحركة عرض تحله على - ألف في ذلك يطول بحثه ولا طائل تحته ثم الأصول في الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا باقتراح البصريين إلا البردقانه جعل الألف والهمزة واحدا محتجا بأن كل حرف يوجد مسما في أول اسمه والألف أوله همزة . وأجيب بآزوم أن الهمزة تكون هاء لأنها أول اسمها والتحقيق في الفرق بينهما أن الألف لا تكون إلا ساكنة ولا يتصور أن يوجد لها اسم يكون مسما ساكنة والهمزة إنما تكون متحركة أو مجزومة فكان حقها أن يقال لها همزة لكنها أبدل منها هاء . ولا قيل دليل تعددهما إبدال أحدهما من الآخر كما حقق في الآل والأهل وأراق وهراق والشيء لا يبدل من نفسه . والحاصل أن الألف على نوعين لينة وغيرها فهو أعم لمة واعتبارا وإن كان مغايرا للهمزة اصطلاحا وأن مخرج الهمزة محقق ومخرج الألف مقدر هذا وقال سيويو وتبعه الأكثر على ما نقله الجعبري أن مخرج الحروف ستة عشر فجعل الألف من مخرج الهمزة كما اختاره الشاطبي والواو والياء الساكنين أعم من مخرج للتحركين وقال الفراء وأتباعه أربعة عشر فجعل مخرج النون واللام والراء واحدا والجمهور على أن لكل واحد مخرجا كما سيأتي تحقيقه وقال الخليل وهو شيخ سيويو وأتباعه من المحققين وهو الذي عليه الجمهور إن سبعة عشر كما أشار إليه الصنف بقوله (على الذي يختاره من اختبر) أي بناء على قول من اختار ذلك باختباره الأقوال وتميزه بين الأحوال واختيار المضارع لحكاية الحال للماضية وأغرب شارح حيث قال أي على القول الذي يختاره منا من بين الأقوال من سبق اختياره للحروف ، وأعجب من هذا حيث أعجب بكلامه وقال هذا المعنى يغنى عن تأويل المضارع بالماض كما جنح إليه ابن الناظم وغيره ، ويحصر هذه المخرج الحلق واللسان والشفة وزاد جماعة منهم الشاطبي والناظم الجوف والحشوم ، وهذا وإذا أردت أن تعرف مخرج حرف صريحا بعد تلفظك به صحيحا فسكنه أو شدده وهو الأظهر وأدخل عليه همزة وصل بأي حركة واضع إليه السمع بحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة كان مخرجه المقدّر فتدبر ثم إذا سئلت عن التلفظ بحرف من كلمة وكان ساكنا حكيته بهمزة وصل وان كان متحركا حكيته بـهـاء السكت لأنه لما سأل الخليل أصحابه كيف تلفظون بالهم من جعفر فقالوا جيم قال إنما تلفظتم بالاسم لا بالسمي لكن قولوا جه وأغرب شارح هنا حيث اعترض على الجعبري وابن الناظم في قوليهما والصوت هو الهمزة يتموج بتصادم جسمين فقال الذي عليه أهل السنة أن الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتوج الهواء والقرع والقلع خلافا للحكماء في زعمهم أن الصوت كيفية

(مخرج الحروف سبعة عشر) (على) القول (الذي يختاره من أهل العرف بها كالخليل بن أحمد وستة عشر على قول سيويو باسقاط حرف الجوف ، وأربعة عشر على قول الفراء باسقاط ذلك وجعل مخرج النون واللام والراء مخرجا واحدا وحصرها في هذا كـ تقريبه وإلا فلنكل حرف مخرج ويحصر أنواع المخرج الحلق واللسان والشفة ، وبمعناها الفم وزاد جماعة منهم الناظم عليها الجوف والحاشيم وسيأتي بيان ذلك كله وإذا أردت معرفة مخرج الحرف فسكنه وأدخل عليه همزة وصل واضع إليه بحيث انقطع صوته كان مخرجه

(قَالَ الْجَوْفُ) أَيُ مَخْرَجِ الْأَلْفِ الْجَوْفُ وَهُوَ الْخَلَاءُ الدَّخْلُ فِي الْقَمِ فَلَا حَزْ لَهَا مُحَقِّقٌ (وَأَخْتَاهَا) وَهِيَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ السَّائِغَتَانِ
الْمُجَانِسَتَانِ لَهَا مَاقِبِلَهُمَا بَأَنْ انْضَمَّ مَاقِبِلُ الْوَاوِ وَانْكَسَرَ مَاقِبِلُ الْيَاءِ بِخِلَافِهِمَا إِذَا تَحَرَّكَا أَوْ سَكَتَا وَلَمْ يَخْتَسِمَا مَاقِبِلَهُمَا فَيَصِيرُ لَهَا حَزْ
مُحَقِّقٌ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ لَهَا مَخْرَجَانِ (١٠) (وَهِيَ) بِكَسْرِ الْمَاءِ أَيْ الْأَلْفُ وَأَخْتَاهَا (حُرُوفُ مَدٍّ) وَلَيْنَ (لِلْهَوَاءِ)

فِي الْهَوَاءِ بِسَبَبِ تَمَوُّجٍ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرْ فَإِنَّهُ كَلَامٌ غَيْرُ حَرِّ وَنَشَأَ مِنْ غَيْرِ تَأَمُّلٍ وَتَدَبُّرٍ. وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ مَذْهَبَ
أَهْلِ السُّنَّةِ هُوَ أَنَّ لَا تَأْثِيرَ لِفِعْرِ اللَّهِ وَأَنَّ الْأَشْيَاءَ قَدْ تَوَجَّدَ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ لَكِنْ عِنْدَ خَلْقِ اللَّهِ إِيَّاهَا
كَمَا أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ خَلَقَ الشَّيْءَ بِسَبَبِ الْأَكْلِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَشْبَعَ مِنْ غَيْرِ أَكْلِ وَأَنْ يَجْعَلَ الْأَكْلَ سَبَبًا
لِزِيَادَةِ الْجُوعِ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ فِي الْمُسْتَقَى وَالتَّلِي بِمَجْمُوعِ الْبَقَرِ. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْحُرُوفَ لِلْمَذْكُورَةِ هِيَ
الْأَصُولُ الْأَصْلِيَّةُ وَثَمَّةُ حُرُوفٍ فَرَعِيَّةٌ تَكُونُ مِمَّا تَرْتَجِعُ بِالْأَصْلِيَّةِ لِأَعْلَلِ الْمُقْتَضِيَةِ لَهَا لَيْسَ هَذَا مَحَلُّهَا وَهِيَ
الْمُحْمَزَةُ الْمُسَهِّلَةُ بَيْنَهَا بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ وَكَذَا الْأَلْفُ الْمُمَالَّةُ وَاللَّامُ الْهَخْمَةُ وَالصَّادُ الْمَشْمَةُ وَالنُّونُ
الْمُخَفَّاةُ وَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْخَمْسَةُ كُلُّهَا فَصِيحَةٌ جَاءَتْ بِهَا التَّحْقِيقُ الصَّحِيحَةُ وَالرَّوَايَاتُ الصَّرِيحَةُ وَقَوْلُ خَالِدٍ
وَالشَّيْنِ كَالْجِيمِ فِي نَحْوِ أَجْدَقٍ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُتَفَرِّعَةِ الْمُسْتَحْسَنَةِ وَجَدَتْ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ مِنْ فَصِيحِ
الْكَلَامِ خَطَأً ظَاهِرًا فِيهِ قَامَ الْمَرَامُ وَأَمَّا الْكَافُ الْعَجْمِيَّةُ وَكَذَا الزَّيُّ وَالْيَاءُ الْفَارِسِيَّةُ فَلَيْسَتْ مِنَ اللُّغَاتِ
الْقُرْآنِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ لُغَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ الْمَصْرِيَّةِ أَوْ الْبَحْرِيَّةِ. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ شَارِحًا ذَكَرَ هُنَا حَدِيثًا عَنْ
مَشَايِخِهِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْأَزْهَرِيَّةِ بِمَاتَلُوحٍ لَوَائِحِ الْوَضْعِ عَلَيْهِ فِي الرُّتْبَةِ الْأَظْهَرِيَّةِ ثُمَّ قَالَ التَّحْقِيقُ أَنَّ
لِكُلِّ حَرْفٍ مَخْرَجًا مَخَالَفًا لِمَخْرَجِ الْآخَرِ وَإِلَّا كَانَ إِيَّاهُ فَيَكُونُ الْحُكْمُ تَقْرِيبًا. قُلْتُ هَذَا التَّعْلِيلُ بَعِيدٌ مِنْ
التَّحْقِيقِ فَإِنَّ الْجُمْهُورَ مِنْ أَرْبَابِ التَّدْقِيقِ جَعَلُوا الْحُرُوفَ مُتَعَدِّدَةً بِمَخْرَجِهَا وَاحِدًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّمْيِيزَ
حَاصِلٌ بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ الصِّفَاتِ وَإِنْ كَانَ الْإِتِّحَادُ بِاعْتِبَارِ الذَّوَاتِ وَلِذَا قِيلَ إِنَّ مَعْرِفَةَ الْمَخْرَجِ بِمَنْزِلَةِ
الْوِزْنِ وَالْقَدَارِ وَمَعْرِفَةُ الصِّفَةِ بِمَنْزِلَةِ الْحُكِّ وَالْمَعْيَارِ.

(قَالَ الْجَوْفُ وَأَخْتَاهَا وَهِيَ حُرُوفُ مَدٍّ لِلْهَوَاءِ تَنْتَهِي)

ضَبَطَ الْجَوْفُ بِالرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرِ مَخْرَجِهَا قَبْلَ الْجَوْفِ وَبَعْدَهُ أَوْ مَخْرَجِ أَلْفِ الْجَوْفِ وَبِالْجَرِّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ
الْإِضَافَةِ إِلَى الظَّرْفِ نَحْوُ صَائِمٍ النَّهَارِ وَقَائِمٍ اللَّيْلِ أَوْ الْإِضَافَةِ لِأَدْنَى مَلَاسَةٍ وَفِي نَسْخَةِ الْجَوْفِ أَلْفٌ وَهُوَ
غَيْرُ مُتَزَنٍ ثُمَّ قَوْلُهُ وَأَخْتَاهَا أَيْ كَذَلِكَ وَالْمُرَادُ شَبِيهَتَاهَا بِأَنْ تَكُونَا سَائِغَتَيْنِ وَحَرَكَةُ مَاقِبِلِهِمَا مِنْ
جَنْسِهِمَا بِأَنْ تَكُونِ قَبْلَ الْوَاوِ ضَمٌّ وَقَبْلَ الْيَاءِ كَسْرٌ وَجَعَلَتْ الْأَلْفُ أَصْلًا لَأَنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ عَنْ حَالِهَا
أَلَّا لَوْ قَالُوا لِأَوْصِلًا بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَصَحَّ قَوْلُهُ وَهِيَ حُرُوفُ مَدٍّ أَيْ حُرُوفٌ مَدِيَّةٌ لَا يَتَحَقَّقُ وَجُودُهَا
إِلَّا بِمَدِّهَا قَدْ رَأَى الْأَلْفُ الْأَصْلِيَّ وَالذَّائِي وَالطَّبِيعِي وَقَدْ زَادَ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْمَدِّ الْفَرَعِيَّ كَمَا سَيَأْتِي
بَيَانُهُ فِي مَقَامِهِ الْوَضْعِيِّ وَنَسَمَى هَذِهِ الْحُرُوفَ أَيْضًا لَيِّنِيَّةً وَإِنْ كَانَتْ اللَّيِّنِيَّةُ مُخْتَصَّةً بِكَوْنِهَا سَائِغَةً وَلَا تَكُونُ
حَرَكَةُ مَاقِبِلِهَا مِنْ جَنْسِهَا تَخَوُّفٌ وَغَيْرُ التَّحْقِيقِ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ تَسْمَى حُرُوفُ الْعِلَاقَةِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى سَوَاءً
تَكُونُ مُتَحَرِّكَةً أَوْ سَاكِنَةً حَرَكَةُ مَاقِبِلِهَا مِنْ جَنْسِهَا أَوْ لَا ثُمَّ حُرُوفُ الْمَدِّ الَّتِي بِالْوَجْهِ الْأَخْصِ وَهُوَ
مُخْتَصٌّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ دُونَ الْأَلْفِ كَمَا سَيَأْتِي هَذِهِ الْحُرُوفُ تَنْتَهِي إِلَى هَوَاءِ الْقَمِ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادٍ عَلَى جُزْءٍ مِنْ
أَجْزَائِهِ وَلِذَا قِيلَ لِهَذِهِ الْحُرُوفِ جَوْفِيَّةٌ وَهَوَائِيَّةٌ وَقَوْلُ ابْنِ الْمُنَافِ مَخْرَجُهَا مِنْ جَوْفِ الْقَمِ وَالْخَلْقُ بِرَيْدٍ
أَنَّ مَبْدَأَهَا مَبْدَأُ الْخَلْقِ وَيُمْتَدُّ وَيَمُرُّ عَلَى كُلِّ جَوْفِ الْقَمِ وَهُوَ الْخَلَاءُ الدَّخْلُ فِيهِ فَانْهَنَّا لِأَحْزَانِ مُحَقِّقٍ
تَنْتَهِي إِلَيْهِ بَلْ تَنْتَهِي بِاتِّهَاءِ الْهَوَاءِ أَعْنَى هَوَاءِ الْقَمِ وَهَذَا الصَّوْتُ وَلِهَذَا تَقْبَلُ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ فِي مُرَاتِبِهَا
وَقَوْلُ الشَّارِحِ الرُّوحِيِّ كُلُّ خَالٍ هَوَاءٌ لَيْسَ بِخَالٍ عَنْ تَصَوُّرِ بَلِّ كُلِّ خَالٍ مَحَلُّ هَوَاءٍ ثُمَّ إِنَّهُنَّ بِالصَّوْتِ الْمَجْرَدِ
أَشْبَهَ مِنْهُنَّ بِالْحُرُوفِ وَيَتَمَيَّزْنَ عَنِ الصَّوْتِ الْمَجْرَدِ بِتَصَعُّدِ الْأَلْفِ وَتَسْفُلِ الْيَاءِ وَاعْتِرَاضِ الْوَاوِ فَتَنْسَبُ إِلَى

أَيُّ هَوَاءٍ الْقَمِ وَهُوَ الصَّوْتُ
أَيُّ عِنْدَ انْتِهَائِهِ (تَنْتَهِي)
حُرُوفُ الْمَدِّ أَيْ تَرْجِعُ إِلَيْهِ
فِيهِ بِهِ أَشْبَهَ وَتَتَمَيَّزُ عَنْهُ
بِتَصَعُّدِ الْأَلْفِ وَتَسْفُلِ الْيَاءِ
وَاعْتِرَاضِ الْوَاوِ وَنَسَبَتْ
إِلَى الْجَوْفِ لِأَنَّهَا آخِرُ اقْطَاعِ
مَخْرَجِهَا وَصُمِّتَ حُرُوفُ
الْمَدِّ وَاللَّيِّنِ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ
بِمُتَعَدِّدٍ وَلَيْنٍ مِنْ غَيْرِ كَلْفَةٍ
عَلَى الْأَسْبَابِ لَا تَتَّسِعُ
مَخْرَجُهَا فَإِنَّ الْمَخْرَجَ إِذَا
اتَّسَعَ انْتَشَرَ الصَّوْتُ
وَامْتَدَّ وَلَانَ وَإِذَا ضَاقَ
انْضَغَطَ فِيهِ الصَّوْتُ وَصَلَبَ
وَكُلُّ حَرْفٍ مَسَاوٍ لِمَخْرَجِهِ إِلَّا
هِيَ فَلِذَلِكَ قَبِلْتُ الزِّيَادَةَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَقْدَارٍ لَهُ
نَهَائَتَانِ أُتِيهَا فَرَضْتُ أَوَّلَهُ
كَانَ مَقَابِلَهَا آخِرُهُ. وَلَمَّا
كَانَ وَضْعُ الْإِنْسَانِ عَلَى
الْإِتِّصَابِ كَانَ رَأْسُهُ أَوَّلَهُ
وَرِجْلَاهُ آخِرُهُ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ
أَوَّلُ الْخَارِجِ الشَّفَتَيْنِ
وَأَوَّلُهَا مِمَّا يَلِي الْبَشْرَةَ
وَأَخْرَاهَا مِمَّا يَلِي الْأَسْنَانَ
وِثَانِيَا الْأَسْنَانَ وَأَوَّلُهُ مِمَّا يَلِي
الْأَسْنَانَ وَآخِرُهُ مِمَّا يَلِي
الْخَلْقَ وَهُوَ ثَلَاثُهَا وَأَوَّلُهُ مِمَّا
يَلِي الْأَسْنَانَ وَآخِرُهُ مِمَّا يَلِي
الصَّدْرَ وَلَوْ كَانَ وَضَعُهُ عَلَى
التَّنَكُّيسِ لَانْفَكَسَ وَلَمَّا

الْجَوْفُ

كَانَ مَادَّةُ الصَّوْتِ الْهَوَاءُ الْخَارِجُ مِنْ دَاخِلِهَا أَوَّلُهُ آخِرُ الْخَلْقِ وَآخِرُهُ أَوَّلُ الشَّفَتَيْنِ

فَرَّبْتُ النَّظْمَ كَالْجُمْهُورِ بِالْحُرُوفِ بِاعْتِبَارِ الصَّوْتِ حَيْثُ قَالَ قَالَتْ الْجَوْفُ إِلَى آخِرِ مَا يَأْتِي وَرَبِّ تَسْمِيَةِ الْخَارِجِ بِاعْتِبَارِ وَضْعِهَا حَيْثُ جَعَلَ

الْأَبْعَدُ مِمَّا يَلِي الصَّدْرَ وَالْأَقْرَبُ مَقَابِلَةً فَقَالَ :

الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجها وحيث لزم الألف هذه الطريقة المعتادة من كونها ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها وهي الفتحة لم يختلف حالها من أنها دائماً تكون هوائية بخلاف أختها فانها إذا فارقتها في صفة المشابهة صار لها حيز محقق ومن ثمة كان لها مخرجان مخرج حال كونها مديتين ومخرج حال كونها متحركتين ثم كل حرف مساو لمخرجه أي لمقداره لا يتجاوز ولا يتقاصر عنه إلا حروف المد فانهادون مخرجها ومن ثمة قبلت الزيادة في المد إلى انقطاع الصوت وسميت حروف المد واللين لأنها مخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب ثم التحقيق أن معنى جعل سيبويه الألف من مخرج الهمزة أن مبدأه مبدأ الحلق ويمتد ويمر على جميع هواء الفم فيرتفع التزاع وهذا أيضا معنى قول مكى في الرعاية لكن الألف حرف يهوى في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق فنسب في الخروج إلى الحلق لأنه آخر خروجه إذ منافاة بين أن يكون مبدؤه مبدأ الحلق وانقطاع مخرجه في الحلق لأن المراد أنه ليس له اعتماد على شيء من أجزاء الفم بل يتبدى من الحلق وينتهي إلى الصوت الناشئ من الحلق وهذا معنى قول الداني لا معتمد للألف في شيء من أجزاء الفم على هذا وهو أن يكون مبدؤه الحلق ومنقطع مخرجه في الحلق يحمل جعل الشاطبي وغيره الألف حلقياً وينزل قوله مع غيرهم في هذه الحروف أعنى الواو والياء على غير المديّة هذا . وقال الناظم في النشر والصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بخلاف الهمزة . ثم اعلم انه قدم حروف المد على سائر الحروف لعدم مخرج المديّة وكونها بالنسبة إلى مخارج البقية بمنزلة الكل في جنب الجزء فيستدعى التقديم من هذه الحيثية وان كان المناسب تأخيرها عنها باعتبار أن حيزها مقدر وما حيزه مقدر فهو حقيق بأن يؤخر عما حيزه محقق . ثم اعلم أن كل مقدار يكون منتصباً وله نهايتان أي طرفان وغايتان أيتهما فرضت أوله كان مقابله آخره ولما كان وضع الانسان على الانتصاب مخالفاً لباقي الحيوان لزم منه أن يكون رأسه أوله ورجلاه آخره فإذا كان كذلك كان أول المخارج الشفتين وأولها مما يلي البشرة وثانيها اللسان وأوله مما يلي الأسنان وآخره مما يلي الحلق وثالثها الحلق وأوله مما يلي اللسان وآخره مما يلي الصدر ولو كان وضع الإنسان على التكنيس لانعكس . ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل الإنسان كان أوله آخر الحلق وآخره أول الشفتين فرتب الناظم رحمه الله الحروف باعتبار الصوت وفاقاً للجهمور حيث قال فألف الجوف ورتب تسمية المخارج باعتبار وضعها الأصلي حيث جعل الأتقى وهو الأبعد مما يلي الصدر والأدنى وهو الأقرب لمقابله فقال (ثم لأقصى الحلق همز هاء) أي لأبعده من الفم حرفان وهي همز وهاء وحذف العاطف رعاية للوزن ومنهم من ضم الألف إليها وجعلها بعدها كالشاطبي ونسب هذا القول إلى سيبويه ونقل عنه أيضاً تقدم الألف على الهاء كما يفهم من كلام الجار بردي وقيل الهمزة والهاء في مرتبة واحدة وقيل الهمزة أولى (ثم لوسطه فعين حاء) وحقه أن يقال عين حاء وغيره للضرورة ووسط الشيء حركة ما بين طرفيه كأوسطه فإذا سكنت كان ظرفاً أوها فيما هو مصمت كالحملة فإذا كانت أجزاؤه متباينة فبالساكن فقط أو كل موضع صلح فيه بين فهو بالتسكين والاف هو بالتحريك كذا في القاموس فقول شارح سين وسطه ساكنة في النظم على لغة ضعيفة ضعيف وفي نسخة ومن وسطه بالتحريك وفي نسخة وما لوسطه فعين حاء فلا إشكال في القاء وتقدم العين على الحاء كلام سيبويه وهو قول مكى ونص أبو الحسن بن شريح على أن الحاء قبل العين وهو كلام المهدوي وغيره (أدناه عين خاؤها والقاف) أي أقرب الحلق إلى الفم وهو أوله من جانب الفم ملحق بعين وخاؤها وإضافة الحاء إليها لأدنى ملاسة وهي المشاركة في الحروف الهجائية أو في صفة

(ثم لأقصى الحلق) أي أبعد وهو آخره مما يلي الصدر حرفان (همز هاء) ولم يذكر الألف معها لما مر وذكرها الشاطبي وغيره معها لأن مبدأها مبدأ الحلق ثم تمتد وتمر على الكل لكنه جعلها بعدها وغيره جعلها بينهما لأن الثلاثة وان كانت من مخرج واحد فهي مرتبة في الهمزة ثم الألف ثم الهاء (ثم لوسطه) يأسكان السين لغة ضعيفة في فتحها عكس نحو جلست وسط القوم مما يصلح فيه بين (فعين حاء) أي ثم لوسط الحلق حرفان عين ثم حاء مهملتان (أدناه غين) أي ثم لأقرب الحلق وهو أوله حرفان العين ثم (خاؤها) المعجنتان فخارج الحلق ثلاثة وحروفه ستة أو سبعة وتسمى حلقية لخروجها من الحلق وأضاف الحاء إلى العين لمشاركتها لها في صفاتها إلا في الجهر فانها مهموسة والعين مجهورة كما سيأتي . ثم لما فرغ من مخارج الحلق وحروفه أخذ في بيان مخارج اللسان وحروفه فقال (والقاف) أي مخرجها

(أقصى اللسان) أى آخره مما يلي الحلق (فوق) أى وما فوقه من الحنك الأعلى (ثم الكاف) أى مخرجها أقصى اللسان (أسفل) أى وما تحته من الحنك الأعلى (١٢) ويسمى الحرفان لهوين لأنهما يخرجان من آخر اللسان عند اللهاة وهى اللحمية

الشرفة على الحلق والجمع لى ولهوات ولهيات (والوسط) باسكان السين مثل مامر (جيم) بترك التنوين لا وزن (السين يا) بالقصر للوقف أى وسط اللسان مع ما يحاذيه لمن وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم ثم الشين ثم الياء للثناة تحت وقدم بعضهم الشين على الجيم وتسمى الثلاثة شجرة لخروجها من شجر الفم وهو منفتح ما بين اللحيين (والضاد من حافته إذ وليا) بألف الاطلاق (الاضراس) أصلها الأضراس نقلت حركة الهمزة إلى اللام واكتفى بها عن همزة الوصل أى والضاد تخرج من طرف اللسان مستطيلة إلى ما يلي الأضراس (من أيسر) أى أيسرها وهى أكثر وأيسر (أو) من (يمينها) وهى قليل وعسير أو منهما وهى أقل وأيسر. قيل كان عمر رضى الله عنه يخرجها منهما وبالجملة هى أصعب الحروف وأشدّها على اللسان ولهذا قال عليه السلام «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من فريش» أى الذين هم أصل العرب وهم أفصح من نطقها وأنا أفصح العرب وخسها

الحلقية أوفى الاتصاف بالمعجمة وتقديم العين على الخاء هو مختار سيويه أيضا وعليه الشاطبي وتبعه الناظم ونص مكى على تقديم الخاء على العين وقال ابن خروف النحوى إن سيويه لم يقصد ترتيبا فيما هو من مخرج واحد فهذه ثلاثة مخارج لسته أحرف وتسمى هذه الحروف حلقية لخروجها من الحلق فى الجملة وقوله والقاف بتقدير المضاف أى ومخرجها (أقصى اللسان فوق ثم الكاف) ضم قاف فوق على تقدير مضاف أى فوق الكاف لأن ما يلي الحلق من اللسان يعد فوقا وما يقابله تحتا لمسبق من النكته فى اعتبار مبدأ الصوت فى ترتيب المخارج أو المراد به أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى ثم الكاف أى مخرجها أقصى اللسان (أسفل والوسط جيم الشين يا) أى أسفل من القاف وهو مبنى على الضم مثل فوق ظرف للكاف السابق أى فى أسفل اللسان بالنسبة إلى القاف أو أريد به ما تحته من الحنك الأعلى وهو أقرب إلى الفم من القاف ويقال لها اللهوية لأنهما يخرجان من آخر اللسان واللهة اللحمية الشرفة على الحلق وقيل اللهة أقصى الفم واللسان واللام فى الوسط بدل من المضاف إليه أى وسط اللسان أى مع ما يحاذيه من وسط الحنك الأعلى أو وسطهما ثم يخرج الجيم والشين والياء وفى نسخة الجيم الشين يا حذف تنوين الجيم وعطف الشين والياء ونكر وعرف بحسب ما استقام له الوزن فى هذا المقام وقصر يا وقفا لضرورة وقال المهدوى إن الشين تلى الكاف ثم الجيم والياء تليان الشين كالحكاة عنه الناظم وتسمى الحروف الثلاث شجرية لأنها تخرج من شجر اللسان وما يقابله والشجر مفتوح الفم وقيل يجمع اللحيين والمراد بالياء غير الياء المدية (والضاد من حافته إذ وليا) أى ومخرج الضاد من جانب اللسان وطرفه إذا قرب الجانبان أى أحدهما فالتذكير باعتبار معنى الحافة وهو الجانب والطرف أولا كتسابه التذكير من الإضافة والألف للثنائية والحكم لكل واحد منهما على انفراد وقيل الألف للاطلاق أى إذا قرب جانب اللسان (الاضراس من أيسر أو يمينها) أصلها الأضراس فنقلت حركة الهمزة إلى اللام واكتفى بها عن همزة الوصل على أحد الوجهين فى أمثاله كما يستفاد من الشاطبية : وتبدأ بهمزة الوصل فى النقل كله وإن كنت معتدا بعارضه فلا

وأبعد شارح حيث قال الرواية فى الأضراس هو النصب على أنه مفعول وليا والفاعل مستتر عائذ إلى اللسان وبعده من وجهين لفظا ومعنى أما أولا فلا لأن الضمير يرجع إلى المضاف دون المضاف إليه غالبا وأما معنى فلا أنهم اعتبروا الولاء بين الأضراس والحافة لابين الأضراس وطرف اللسان ثم قال ولو قيل برفعه على الفاعلية فيكون المراد إذ وليه الأضراس لكان ملائما لعبارتهم . أقول لأنهم اعتبروا أيضا ولواء الأضراس بالحافة دون العكس اهـ ولا يخفى بما فى قوله أيضا وقوله دون العكس من المناقضة مع أن القرب والميل انما هو من حافة اللسان إلى الأضراس دون العكس لبقائها فى محلها وأما ما أسند إليه صلى الله عليه وسلم تبعه الشيخ زكريا من قوله : أنا أفصح من نطق بالضاد فقد صرح الحفاظ منهم الناظم بأنه موضوع والمعنى تخرج الضاد من طرف اللسان مستطيلة إلى ما يلي الأضراس من الجانب الأيسر وهو الأيسر والأكثر ومن الأيمن وهو اليسر والعسير والعقب أو من الجانبين معا وهو من مختصات سيدنا عمر رضى الله عنه وهو معنى قول الشاطبي * وهولدهما يعز وبالمعنى يكون مقللا * وكان حق الصنف أن يقول من أيسر أو يميني أو يسراها أو يمينها لكن غاير بينهما ضرورة والضمير فى يمينها إلى الأضراس أو الحافة وهما متلازمان ثم الحافة مخففة الفاء على ما ذكر فى القاموس من مادة الأجوف وتوهم الجعبرى كونه من المضاعف فقال خفف للوزن . ثم اعلم أن الأسنان على أربعة أقسام منها أربعة تسمى ثنانيا

ثنان

بالذكر لغيرها على غير العرب وقوله بيد بمعنى من أجل وقيل بمعنى غير وأنه من تأكيد المدح بما يشبه الفم كقوله : ولا عيب فهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتاب

أى واللام مخرجها من أول حافة اللسان مع ما يليها من الحنك الأعلى إلى آخرها قال سيويه فويق الضاحك والتب والرابعة والثنية (والنون) تخرج (من طرفه) أى اللسان مع ما ذكر (تحت اجعلوا) أى واجعلوها أيها القراء تحت اللام قليلا وقيل من فوقها قليلا (والراء) بالقصر للوزن مخرجها (يدانيه) أى يقارب مخرج السون (لظهر أدخل) أى وهو أدخل إلى ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام وقضية هذا تقديم الراء على النون وجرى عليه بعضهم وما ذكره الناظم من تغير مخرج الثلاثة مذهب سيويه والحقاق وذهب يحيى والفراء وقطرب والجرجى إلى أن مخرجها واحد وهو طرف اللسان مع ما ذكر وتسمى الثلاثة ذلقية وذوقية لأنها من ذلق اللسان وهو طرفه (والطاء والدال) المهملتان (وتا) بالقصر للوزن مثابة فوق تخرج (منه) أى من طرف اللسان (ومن) أصول (عليا الثنايا) أي ثما بينها مصعدا إلى الحنك وتسمى الثلاثة نطعية لأنها من نطح غار الحنك الأعلى وهو سقفه والثنايا الأسنان

ثنتان من فوق وثنتان من تحت من مقدمها ثم أربعة مما تلتها من كل جانب واحدة تسمى رباعيات ثم أربعة كذلك تسمى أنيابا ثم الباقي تسمى أضراسا منها أربعة تسمى ضواحك ثم تسمى اثنا عشر طواحن ثم أربعة نواجد ويقال لها ضرس الحلم وضرس العقل وقد لا توجد في بعض أفراد الإنسان وأغرب شارح حيث قال سقطت همزة الوصل في الأضراس والمراد بالأضراس الأسنان وشارح آخر قال أراد بها الطواحن اهـ فالتحقيق أن المراد بها الأضراس العليا من أحد الجانبين مبتدئا مما حاذى أوسط اللسان بقرينة ذكره بعده منتها إلى أول مخرج اللام والله أعلم بالمرام. (واللام أدناها لمتنها) أى ومخرج اللام أقرب الحافة وأولها إلى نهايتها أو إلى منتهى طرفها كما قال الشاطبي: * وحرف بأدناها إلى منتهاه قد * يلى الحنك الأعلى أى حرف منها بأدنى الحافة واصل إلى منتهى اللسان على ما ذكره الجعبرى فاللام بمعنى إلى وقيل اللام للاختصاص أى الأقرب المخصوص بمنتهى حافة اللسان ولا يخفى ما فيه من التكلف في البيان ثم المراد من الحنك الأعلى من اللثة في سمت الضاحك لا الثانية خلافا لسيويه واللثة بضم فتخفيف مثلثة مثبت الأسنان والثنية مقدم الأسنان والضاحك كل سن تبدو من مقدم الأضراس عند الضحك. والحاصل أن مخرج اللام مادون أول إحدى حافتي اللسان وذلك لأن ابتداء مخرج اللام أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الضاد وينتهى إلى منتهى طرف اللسان وما يحاذى ذلك من الحنك الأعلى فويق الضاحك والتب والرابعة والثنية وليس في الحروف أوسع مخرجا منه وأغرب شارح في قوله أدنى حافة اللسان أى آخرها (والنون من طرفه تحت اجعلوا) بنصب النون على أنه مفعول لقوله اجعلوا وتحت مبنى على الضم نظرفه بفتحيتين أى واجعلوا مخرج النون من طرف اللسان وهو رأسه وأوله مع ما يليه من اللثة مائلا إلى ما تحت اللام قليلا وقيل فوقها وهو أضيق من مخرج اللام وقيل النون مبتدأ بتقدير مخرج ومن طرفه خبره وتحت ظرف اجعلوا ومفعوله محذوف أى اجعلوا النون تحت اللام (والرايدانيه لظهر أدخل) بقصر الراء ضرورة باشباعها يدانيه لفة أى ومخرج الراء يقارب مخرج النون لكنه إلى ظهر من اللسان أدخل وهذا معنى قول ابن المصنف والراء من ظهر رأس اللسان ومحاذاه من لثة الثنيتين العليتين وقال المصنف في النشر مخرج الراء من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا العليا غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلا وقال الشاطبي * وحرف يدانيه إلى الظهر مدخل * قال أبو شامة يعنى يداني النون وهو الراء مخرج من مخرجها لكنها أدخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون لانحرافه إلى اللام وقال ابن المصنف في شرحه أى الراء أكثر انحرافا إلى ظهر اللسان من النون ثم المراد بالظهر ظهر اللسان لا ظهر طرفه كما اختاره خالد ويمكن أن يكون التقدير والراء يقاربه مائلا إلى ظهر وهذا القول أدخل وأقرب إلى التحقيق فإنه مذهب الحذاق وأهل التدقيق كسيويه ومن وافقه وقطرب والجرجى إلى أن اللام والنون والراء من رأس اللسان ومحاذاه ثم هذه الثلاثة تسمى ذلقية وذوقية لأنها من ذلق اللسان وهو طرفه وحده ثم أدخل مفرد يقرأ باشباع الضمة واوا وفي نسخة أدخلوا بإثبات الواو بصيغة الجمع وهو محتمل الأمر والنهي وأغرب بحر في قوله أى مخرج هذه الثلاثة من أدنى حافة اللسان ممتدا إلى منتهاها إلا أن اللام تخرج من أدناها والنون من طرف اللسان والراء يداني مخرج النون داخلا إلى ظهر رأس اللسان فلا يكون حينئذ مقدما على مخرج النون (والطاء والدال وتا منه ومن * عليا الثنايا والصغير مستكن)

بتخفيف النون مراعاة للوزن قال خالد المراد بالثنايا في هذه المواضع الثنيتان وإنما عبر الناظم رحمه الله بلفظ الجمع لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوما ويمكن أن يحمل على القول بأن أقل الجمع اثنتان والتحقيق أن الثنايا أربعة أسنان متقدمة اثنتان فوق واثنتان تحت فالتقدير وعليها الأسنان الثنايا أى

للتقدمة اثنتان فوق واثنتان تحت (والصغير مستكن) أى وحروف الصغير الآتية وهي الصاد والزاي والسين مستقر خروجها

(منه) أى من طرف اللسان (ومن فوق الثنايا السفلى) وعبرة الشاطبي ومن بين الثنايا يعنى العليا ولا منافاة فهى من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلى وتسمى الثلاثة أسلية لأنها من أسلة اللسان وهى مستدقة (والطاء والذال) العجمتان (وئا) بالقصر للوزن مثله (للعليا من) (١٤) طرفيهما) يعنى تخرج من طرفى اللسان والثنايا العليا وتسمى الثلاثة

لثوية نسبة إلى اللثة وهى اللحم الثابت حول الأسنان فخارج اللسان عشرة وحروفه ثمانية عشر. ثم أخذ فى بيان مخارج الشفتين وحروفهما فقال (ومن بطن الشفة هالفا) بالقصر للوزن وزيادة الفاء (مع اطراف) باسكان العين ونقل حركة الهمزة اليها أى والفاء تخرج من باطن الشفة السفلى مع أطرف (الثنايا الشرفة) أى العليا وأطلق الشفة ومراده السفلى كما تقدم لعدم تأتى النطق بالفاء مع العليا (للسفتين الواو باء ميم) أى الواو والباء الموحدة وللميم تخرج من بين الشفتين لكن بافتتاحهما فى الأول وانطباقهما فى الآخرين وبعضهم قدم الباء على الواو والميم وبالجملة فخارج الشفتين اثنتان وحروفهما أربعة (وغنة) وهى صوت أغن لا عمل للسان فيه قيل شبهه بصوت الغزال إذا ضاع ولدها (مخرجها) أى مخرج محلها (الحيشوم) وهو أقصى الأنف ولهذا

العليا منها وإنما الاشكال إذا قيل التركيب من إضافة الصفة إلى الموصوف أى مخرج الطاء والذال والتاء من طرف اللسان ومن الثنايا العليا يعنى عما بينه وبين أصول الثنايا العليا مصعدا إلى الحنك الأعلى ولا معنى لقول شارح يئانى إمامن أصولهما أو من وسطهما ويقال لهذه الحروف الثلاثة نطعية لخروجها من نطق الغار الأعلى أى سقفه والغار داخل الحنك والتحقيق أنها إنما سميت نطعية لمجاورة مخرجها نطق الغار الأعلى وهو سقفه لخروجها منه فتأمل يظهر لك وجه الحل ثم أخبر أن حروف الصغير وهى الصاد والزاي والسين كما سيذكرها الناظم فى بيان الصفات مستقر خروجهن (منه ومن فوق الثنايا السفلى) أى من طرف اللسان ومن أطراف الثنايا السفلى كذا قال ابن المصنف وفيه بحث لأن الناظم اعتبر فوق الثنايا السفلى الذى هو تحت العليا بعينه ويريد به ما بينهما وهو لم يعتبر ذلك إذ طرف الشيء غير فوقه نعم يمكن التوفيق بحمل الفوق على الطرف لمجاورته إياه مجازا وقال الشاطبي ومنه ومن بين الثنايا ثلاثة أى وثلاثة منها من رأس اللسان ومن بين الثنايا السفلى قال الجعبرى وقال زكريا عبارة الشاطبي رحمه الله ومن بين الثنايا يعنى العليا ولا منافاة فهى من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلى اه ويقال لهذه الثلاثة أسلية لخروجهن من أسلة اللسان وهو مستدقة (والطاء والذال وئا للعليا) أى يخرج هذه الثلاثة خاص للثنايا العليا (من طرفيهما) أى من طرفى اللسان وأطراف الثنايا العليا ويقال لهذه الثلاثة لثوية لخروجها من اللثة وهى مثبت الأسنان وبه تم مخارج اللسان وهى عشرة وحروفها ثمانية عشر حرفا وإنما قدم المصنف حروف الصغير على الاثوية تبعاً لسيويوه ولأنها تقارب مخرج الطاء وأختارها لأنها قبل أطراف الثنايا. ثم ذكر الناظم مخارج الشفة وحروفها بقوله (ومن بطن الشفة) بفتح الشين ويكسر (فالفاع اطراف الثنايا المشرفة) بكسر الراء والفاء زائدة فى الفاء لأنه مبتدأ والمعنى أن الفاء تخرج من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا المعينة بقوله المشرفة وأطلق الناظم الشفة ومراده السفلى كما تقرر لعدم تأتى النطق بالفاء مع العليا ومع ساقية على لغة ربيعة ثم نقلت حركة الهمزة إليها على لغة الجادة (للسفتين الواو باء ميم) أى يخرج هذه الثلاثة خاص للشفتين حيث تخرج من بين الشفة العليا والسفلى إلا أن الواو بافتتاح والباء والميم بانطباق إلا أن انطباقهما مع الباء أقوى من انطباقهما مع الميم فكان ينبغى تأخير الواو عنهما لذلك كما فعل مكى حيث قدم الباء وذكر الميم عقبها وختم بالواو والمراد بالواو غير المذية (وغنة مخرجها الحيشوم) أى أقصى الأنف وبرهان الغنة فى سد الأنف ولهذا أمسكت الأنف لم يمكن خروجها ثم الغنة من الصفات لأنها صوت أغن لا عمل للسان فيه فكان اللائق ذكرها مع الصفات لأمع مخارج الذوات قال ابن المصنف والغنة صفة النون ولو تنوينا والميم المدغمتان والمخفأتان وقال الجعبرى الغنة صفة النون ولو تنوينا والميم تحركتا أو سمكتا ظاهرتين أو مخفأتين أو مدغمتين وهذا معنى قول الدانى وأما الميم والنون فيجافى بهما اللسان إلى موضع الغنة من غير قيد وهى فى الساكن أكل منها فى المتحرك وفى الخفى أكل منها فى المظهر وفى المدغم أكل منها فى الخفى عند مثبتها وقول الشاطبي : وغنة تنوين ونون وميم ان * سكن ولا إظهار فى الأنف محتلا

لأنه لو أمسكت الأنف لم يمكن خروجها ومحلها النون ولو تنوينا والميم إذا سمكتا ولم تظهر والتقيد بهذين أى ذكره كثير منهم الشاطبي وهو تقيد لكلال الغنة لأصلها كما ذكره الجعبرى وسيأتى إيضاحه فى الكلام على قول الناظم : وأظهر الغنة * وللحروف صفات أى كفيات بها تتميز الحروف المشتركة بعضها عن بعض كما يتميز غيرها بالمخارج إذا مخرج للحرف كالإيران تعرف به كميته والصفة له كالناقد تعرف بها كفيته وقد أخذ فى بيان للشهور منها وهو سبعة عشر فقال :

أى إذا سكنا أو أخفيا أو أدغما وقول مكى الساكنان قيد لكمال الغنة لأصلها لما تقدم والله أعلم اه
ولذا قال بعضهم مخرج حرفها قل ابن المصنف وكان ينبغي أن يذكرها عوضا عنها مخرج النون
الخفئة فان مخرجها من الخيشوم وهى حرف بخلاف الغنة . قلت ولهذا قال بعض الشراح أى مخرج محلها
من النون والميم وفيه أن مخرج محلها من النون والميم قد سبق وأن النون الخفئة مركبة من مخرج
الذات ومن تحقق الصفة في تحصيل الكمالات وقد أغرب الشارح الجاني حيث قال الغنة تارة تكون
صفة وتارة تكون حرفا وهى النون والميم المدغمتان والخفئتان وهو مذهب المصنف اه وغرابته
نما لا يخفى وعلى كل تقدير فقد الغنة من مخرج الحروف السبعة عشر لا يخلو عن إشكال فتدبر ثم رأيت
المصنف ذكر في النشر أن المخرج السابع عشر الخيشوم وهو الغنة وهى تكون في النون والميم
الساكنين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة فان مخرج هذين الحرفين يتحول في هذه الحالة
عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجه الى الجوف على
الصواب وقال سيويه ان مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة انما يريد به النون
المظهرة اه وقد نص مكى في الرعاية على أن الغنة نون ساكنة خفية تخرج من الخيشوم وهى تكون
تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير الخفئة وهى التى تتحرك مرة وتسكن مرة وللتون والميم
الساكنة ثم قال والغنة حرف مجهور شديد لا عمل للسان فيها وقد صرح الجار بردي أن النون
الساكنة الخفئة تسمى غنة وأنها من الحروف المتفرعة ثم بين ذلك بقوله فالك إذا قلت عن كان مخرجها
من طرف اللسان وما فوقه وإذا قلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم لكنها غنة تخرج من الخيشوم فلو
نطق بها الناطق مع هذه الحروف وأمسك أنفه لبان اخذ فها يمكن حمل الغنة هنا على النون الخفئة
نفسها من غير تكلف بقرينة أن الكلام في الحروف لا في صفاتها وهذا بخلاف الغنة في قوله وأظهر
الغنة وغيره من المواضع الآتية فان المراد بها الصفة حتما وما يؤيده قول أبى شامة قلا عن أبى عمرو
هذه الغنة المسماة بالنون الخفية ليست النون التى مر ذكرها فان تلك من الفم وهذه من الخيشوم
وشروط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح إخفاؤها فان كان بعدها حرف من
حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى

(صفاتها جهر ورخو مستفل منفتح مصعقة والضد قل)

الصفة ما قام بالشئ من المعانى كالعلم والسواد وقد تطلق الصفة ويراد بها النعت النحوى والمراد بها ههنا
عوارض تعرض للصوت الواقعة في الحروف من الجهر والرخاوة والمهمس والشدّة وأمثال ذلك
فالخرج لا حرف كاليزان يعرف به ماهيته وكميته والصفة كالحك والناقد يعرف بها هيئته وكيفيته وبهذا
يتميز بعض الحروف المشتركة في المخرج عن بعضها حال تأديته ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة أصوات
البهائم التى لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا يفهم منها المرام وهذا معنى قول اللزاني إذا همست وجهرت
وأطبقت وفتحت اختلفت أصوات الحروف التى من مخرج واحد وقال الرمانى وغيره لولا الاطباق
لصارت الطاء دالالاة ليس بينهما فرق الا الاطباق ولصارت الطاء ذالا ولصارت الصاد سينا فسبحان من
دقت في كل شئ حكمته روى أن الامام أباحنيفة رحمه الله تعالى ناظر معتزليا فقال له قل باقلا بالم قال قل خا
فقال خا فقال له بين مخرجيهما فينهما فقال ان كنت خالق فمالك فاخرج الباء من مخرج الحاء فيبهرت
المعتزلى وصفات الحروف منها ماله ضد ومنها ما ليس له ضد كاسمائي يابها وانما ذكر الشيخ رحمه الله
ههنا صفاتها المشهورة الائمة لمقدمته المختصرة والا فقد ذكر بعضهم أن لها أربعة وأربعين صفة وزاد
بعضهم عليها كما في الكتب المبسوطة فذكر المصنف من صفاتها سبعة عشر نوعا: منها الجهر والرخوة

(صفاتها) أى المشهورة

(جهر ورخو) بتثنية

الراء والكسر أشهر

و (مستفل) و (منفتح)

و (مصعقة) المناسب

التعبير بالاستفحال والافتتاح

والاصبات (والضد) لها

(قل) وهو المهمس والشدّة

والاستعلاء والانطباق

والانزلاق وقد أخذ في

بيانها مع بيان عدة

حروفها المعلومة منه عدة

حروف الخمسة الأولى فقال

والاستفال الافتتاح والاصات بحسب ما اتفق له من الوزن تارة بلفظ المصدر وأخرى بصفة الوصف وستأتي ومعانيها مع أضدادها في محلها اللائق بها وقوله والصد قل أي واذكر أضداد هذه الصفات الخمسة بالمقابلة المرتبة كما قال (مهموسها) خمسة شخص سكت) فان الأشياء تتبين بأضدادها وبتعداد حروف بعض الأضداد تعرف سائر الأضداد من جهة الأعداد ولما كانت الحروف المهموسة وأمثالها قليلة قابلة لسرعة ضبطها وحفظها بينها وترك بيان أضدادها لما يعرف من مفهوم ما عنيها . والحاصل أن الحروف المهموسة مجتمعة في كلمات مركبة منها عبر عنها بقوله «ختمه شخص سكت» وهي عشرة الفاء والحاء المهملة والتاء الثلاثة والهاء والشين والحاء المعجمتان والصاد والسين والكاف والتاء الثلاثة من فوق فالحث بمعنى الحض والشخص معروف وسكت فعل ماض من السكوت ثم المهمس في اللغة الخفاء ومنه قوله تعالى «فلا تسمع إلا همسا» والمراد به حس مشي الأقدام إلى المختبر أو حس كلام أهله من هول ذلك المنظر ، وبما يناسب المعنى الأول قول الشاعر :

وهن يمشين بنا هميسا إن يصدق الطير نك لميسا

وسميت مهموسة لجريان النفس معها لضغطها ولضعف الاعتماد عليها عند خروجها وضدها المجهورة والجهر في اللغة الصوت القوي الشديد وسميت بمجهورة لمنع النفس وحصره أن يجري معها لقوتها وقوة الاعتماد عليها عند خروجها والتحقيق أن الهواء الخارج من داخل الإنسان إن خرج ذلك يدفع الطبع يسمى نفسا يفتح الفاء وإن خرج بالإرادة وعرض له موج تصادم جسمين يسمى صوتا وإذا عرض للصوت كيفيات مخصوصة بأسباب معلومة يسمى حروفا وإذا عرض للصوت كيفيات أخرى عارضة بسبب الآلات تسمى تلك الكيفيات صفات ثم إن النفس الخارج الذي هو صفة حرف إن تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان ذلك الحرف مهموسا وأيضاً إذا انحصر صوت الحرف في غرضه انحصاراً تاماً فلا يجري جرياً تاماً يسمى شديداً فانك لو وقفت على قولك الحج وجدت صوتك راكبداً محصوراً حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك وأما إذا جرى الصوت جرياً تاماً ولا ينحصر أصلاً يسمى رخوة كما في الطش فإنك إذا وقفت عليها وجدت صوت الشين جارياً بمدة إن شئت وأما إذا لم يتم الانحصار ولا يجري يكون متوسطاً بين الشدة والرخوة كما في الظل فلذلك إذا وقفت عليه وجدت الصوت لا يجري مثل ذلك يعني مثل جرى الطش ولا ينحصر مثل انحصار الحج بل يخرج على حد اعتدال بينهما فإذا عرفت ذلك تبين لك أيضاً معنى قوله (شديداً لفظ أجد قط بكت) فأجد أمر من الإجادة وقط منون مجرور مخفف بمعنى بحسب وبكت مجرور التبكيت يقال بكته إذا غلبه بالحجة والمراد بها هنا أن الحروف للتصفة بالشدة مجموعة في الكلمات الثلاث مركبة منها وهي الهمزة والجيم والدال المهملة والقاف والطاء المهملة والياء الموحدة والكاف والتاء الثلاثة من فوق فماعداهاماعدا اللينة التي ذكرها في قوله (وبين رخو والشديد) أي وما بينهما حروف خمسة يجمعها تركيب (لن عمر) كلها حروف رخوة والشدة في اللغة القوة وسميت شديدة لمنعها الصوت أن يجري معها لأنها قوية في مواضعها فزمت الشدة والرخوة مثله الرأ والكسر أشهر والرخوة في اللغة اللين وسميت بذلك لجرى النفس والصوت معها حتى لانت عند النطق بها وضعف الاعتماد عليها ثم الحروف التي بين الرخوة والشدة خمسة يجمعها قولك «لن عمر» بكسر اللام أمر من لان يلين وعمر منادى بخف حريف النداء وهذا التركيب أولى من جمع بعضهم في لم نزع ومما وقع في الشاطبية من قوله عمرنك مع ما فيه من خلوص اللين وخلاصة المعنى كما لا يخفى وهي اللام والنون والعين المهملة والميم والراء وإما وصفت بذلك لأن الرخوة إذا نطقت بها في نحو اجلس واقرش جرى معها الصوت والنفس فكانت عند النطق بها

أحرف يجمعها لفظ (ختمه شخص سكت) فحروف الجهر تسعة عشر وهي ماعدا هذه العشرة وإعيا ذكر عدة المهموسة وأخواتها دون المجهورة وأخواتها لقلتها والمهمس لثة الخفاء سميت حروفه مهموسة لضغطها وجريان النفس معها لضعف الاعتماد عليها في مخرجها والجهر لثة الإعلان سميت حروفه مجهورة للجهر بها لقوتها ومنع النفس أي الكثير أن يجري معها لقوة الاعتماد عليها في مخرجها (شديداً) ثمانية أحرف يجمعها (لفظ) أجد قط بكت) فحروف غيره أحد وعشرون وهي ماعداهذه الثمانية لكن حروف الرخو منها ستة عشر وحروف المتوسط بينها وبين الشديد خمسة كما ذكره بقوله (وبين) أي وما بين (رخو والشديد) خمسة أحرف يجمعها لفظ (لن عمر) والشدة لثة هي القوة وسميت حروفها شديدة لمنعها النفس أن يجري معها لقوتها في مخرجها والرخوة لثة اللين سميت حروفها رخوة لجريان النفس معها حتى

وسميت الخمسة المذكورة متوسطة بينها لأن النفس لم يحبس معها انحباس الشديدة ولم يجر معها جريانه مع الرخوة عند

(وسبع علو) يضم العين وكسرها أى والمستغلية سبعة أحرف . . . باللفظ (خص ضغط قط حصر) وبه على جميعها في هذه قوله (حصر) أى جمعها بعضهم في هذه حروف الاستغفال اثنان وعشرون وهى ماعدا هذه السبعة والاستغلاء من العلو وهو لغة الارتفاع سميت بحروفه مستغلية لاستغلاء اللسان عند النطق بها إلى الحنك الأعلى والاستغفال لغة الانخفاض (١٧٧) سميت بحروفه مستغلة لتسفلها

وأنخفاض اللسان عند النطق بها . . . الحنك (وصاد) (ضاد) (طاء) بترك توين الأول والثالث للوزن و (ظاء) أربعها (مطبعة) بفتح الباء وكسرها فالمفتحة خمسة وعشرون حرفا وهى ماعدا هذه الأربعة . والانطباع لغة الالتصاق سميت بحروفه مطبقة لانطباق طائفة من اللسان بها على الحنك عند النطق بها . والافتتاح لغة الافتراق سميت بحروفه مفتوحة لافتتاح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها . واعلم أن بحروف الاستغلاء أقوى الحروف وأقواها حروف الانطباع ومن ثم منعت الإجماله لاستحقاقها التخصيم للمناقى للأماله (وفر من لب) بحذف التوين للوزن واللب العقل أى و (الحروف المدقة) بلغة حمة نمة يجمعها لفظ فر من لب أى هرب الجاهل من العاقل . والمصنعة ثلاثة وعشرون حرفا وهى ماعدا هذه الستة والدلق لغة الطرف سميت بحروفه مدقة لخروج بعضها من ذلق اللسان وبعضها من ذلق الشفة أى

عند سكونها والشديدة إذا نطق بها في نحو اضرب واقعد انحبس الصوت والنفس معها ولم يعرجا والحق بين الرخوة والشدّة إذا نطق بها في نحو انعم واعمل لم يعرج الصوت والنفس معها جريا نهما مع الرخوة ولم ينحبس انحبسا مع الشدة هذا وقد قال ابن الحاجب في الشافية المجهورة ما ينحصر أى يتقطع جرى النفس مع تحركه والمهموسة بخلافها وخالف بعضهم فجعل الضاد والظاء والذال أى اللعجات والزاي والعين والين والباء أى الموحدة من المهموسة والكاف والتاء أى المنقوطة بنقطتين من فوق من المجهورة ورأى أن الشدة تؤكد الجهر والشديدة ما ينحصر جرى صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يعرجى قال شارحها النظامى: والجهر انحصار النفس مع تحركه فقد يعرجى النفس ولا يعرجى الصوت كالكاف والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وقد يعرجى الصوت ولا يعرجى النفس كالضاد والعين للمجهتين فظهر الفرق بينهما والله أعلم (وسبع علو) يضم العين وتكسر (خص ضغط قط حصر) أى حصر سبع علو حروف خص ضغط قط فقط أمر من قاط بالمكان إذا قام به في السيف والخص يضم الحاء المعجمة البيت من القصب والضغط الضيق والمعنى أقم في وقت حرارة السيف في خص ذى ضغط أى اتع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربها واسلك طريق السلف الصالح وما وافقه فقد جاء عن أبى وائل شقيق بن سلمة وهو من أكابر التابعين من أصحاب عبد الله بن مسعود رضى الله عنه نحو من ذلك قال عبد الملك ابن عمير كان لأبى وائل خص من قصب يكون فيه هو ودايته فإذا غزا قصفه وإذ أرجع بناءه كذا ذكره أبو شامة رحمه الله فقول الشارح خص فعل ماض مبنى للمفعول بمعنى اختص صحف عليه والمراد هنا أن بحروف الاستغلاء سبعة انحصرت في مركبات هذه الكلمات وهى الحاء المعجمة والضاد المهملة والظاء والعين المعجمتان والقاف والظاء وسميت مستغلية لاستغلاء اللسان عند النطق بها إلى الحنك الأعلى وما عداها مستغلة لانخفاض اللسان عن الحنك عند لفظها (وصاد ضاد طاء ظاء مطبعة) بفتح الباء ويجوز كسرها ويترن البيت بتوين الثانى والرابع وإعالم يركب هذه الحروف الأربعة المطبقة على قياس سائرهما لعدم حصول معنى في تركيبها ولتقلها على اللسان بخلاف غيرها . والحاصل أن حروف الانطباع أربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء وهى من جملة الحروف المستغلية وأخص منها وسميت بها لإطباق ما يحاذى اللسان من الحنك على اللسان عند خروجها وهو أبلغ من الاستغلاء وهو لغة الإصاق وضدها المفتحة وسميت بها لافتتاح ما بين اللسان والحنك وخروج الحروف من بينهما عند النطق بها وهو لغة الافتراق ومن الغرائب أن قوله تعالى حسب جهنم قرى بجميع حروف المطبقة ولم يجمع في كلمة غيرها (وفر من لب الحروف المدقة) أى والحروف المدقة مجموع حروف فر من لب وهو يضم اللام وحذف التوين للوزن على أن من حرف جر واللب الذى هو العقل بمعنى الفاعل والمعنى هرب الجاهل من العاقل ويمكن أن يكون المعنى فر من فر من الخلق من عقل به عرف الحق فنيه إيماء إلى قوله تعالى: ففروا إلى الله وقوله سبحانه: وتبتل إليه تبتيلا . والحاصل أن القاء والراء والميم والتون واللام والباء الموحدة يقال لها المدقة لخروجها من ذلق اللسان والشفة أى طرفيها والمراد أن خروج بعضها من ذلق اللسان وهى الراء واللام والتون وبعضها من ذلق الشفة وهى الباء والفاء والميم وما عداها مصمتة لأنها من الصمت وهو المنع قال الأخفش لأن من صمت منع نفسه من الكلام والمراد بها هنا أنها ممنوعة

(٣ - المنع الفكرية) طرفها والإصمات من الصمت وهو لغة المنع بحيث حروفه مصمتة لأنها متنوعة من انفرادها أصولا في نبات الأربعة والخمسة أى إن كل كلمة على أربعة أحرف أو خمسة أصول لابد أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من الحروف المدقة وإعما فعلا ذلك لخصها فعادوا بها الثقيلة ولذلك قوا إن عسجد اسم للذهب أعجمى لكونه من نبات الأربعة وليس فيه حرف من المدقة

(صغيرها) أي خروج الصغير (صاد) مهملة (وزاي) و (سين) مهملة مميت بذلك الصوت يخرج معها بصغير يشبه صغير الظائر وفيها لأجل صغيرها قوة وأقواها في (٦٨) ذلك الصاد للإطباق والاستعلاء وتليها الزاي للجبر ثم السين (قلقلة) أي وحروف

القلقلة ويقال لها المقلقة خمسة يجمعها القطر (قطب جد) تخفيف الدال والقلة والقلقلة والقلقلة الحركة مميت حروفها بذلك لأنها حين سكونها تتقلقل وتتقلقل عند خروجها حتى يسمع لها نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضبط دون غيرها من الحروف (واللين) أي وحروف اللين بلامد (واو) وياء سكناء (افتحا) بألف الإطلاق أي وانفتح ما (قبلها) نحو خوف وبيت ومما بذلك لأنها يخرج من في لين وعدم كلمة على اللسان كما مر وأجرى بعضهم حرفي اللين مجرى حروف اللين واللين حتى إذا وقع بعدها ساكن لوقف أو لإدغام جاز المد والتوسط وسوء على التوسط والتوسط على الطول بهذا المعنى ووصف الانحراف اللام فيه انحراف وميل إلى طرف اللسان والراء فيه انحراف إلى طرف اللسان وميل قليل إلى جهة اللام ولذلك يجعلها الأتبع لاما والضمير في جعل راجع إلى الراء والمعنى أن الراء يوصف بالتكرار أيضا كما وصف بالانحراف والتكرار إعادة الشيء وأقله مرة على الصحيح ومعنى قولهم إن الراء مكرر هو أن الراء له قبول التكرار لا رتداد طرف اللسان به عند التلفظ كقولهم لغير الضاحك إنسان ضاحك يعني أنه قابل للضحك وفي الجعل إشارة إلى ذلك ولهذا قال ابن الحاجب لما عجمه من شبه ترديد اللسان في مخرجه وأما قوله ولذلك جرى مجرى حرفين في أحكام متعددة فليس كذلك بل تكريره لحن فيجب معرفة التحفظ عنه للتحفظ به وهذا كعقوبة السحر ليحتجب عن ضرره ويعرف وجه رفعه قال الجعري وطريقة السلامة أنه يلصق اللفظ ظهر لسانه بأعلى خنكته لصقا محكما مرة واحدة ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء وقال مكي لا بد في القراءة من إخفاء التكرير وقال واجب على القارئ أن يحذف تكريره ومتى أظهر فقد جعل من الحرف الشدد حروفا ومن الخفف حرفين أه ثم قول ابن الحاجب في أحكام متعددة بينه أبو شامة

من اقترادها أصولا في ثبات الأربعة والخمسة بمعنى أن كل كلمة على أربعة أحرف وخمسة أصولا لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من حروف الذلقة وإنما فعلوا ذلك لحقتها فلذلك عادلوها بالقلة ولأجل ما ذكر حكموا بأن عسجد اسم للذهب أعجمي لكونه من نبات الأربعة وليس فيه حرف من حروف الذلقة وقال مكي في الرأية إن الألف ليست من الذلقة ولا من المصمتة لأنها هوائية لا مستقر لها في المخرج وبهذا تمت أشتداد الصفات الخمسة المذكورة فشرع في ذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون بعضها من غير تحقق وجود أشتدادها فقال (صغيرها صاد وزاي وسين) أي حروف الصغير ثلاثة صاد مهملة وزاي وسين مهملة ولم يركب كما سبق في المطلب وجعل الرومي ضمير صغيرها إلى الصفات فيحتاج إلى تكلف في صحة الحمل بأن يقال حروف صغيرها والمعنى أن هذه الحروف موصوفة بصفة الصغير وهو صوت رائد يخرج من بين النفس يصحب هذه الحروف عند خروجها وهو لغة صوت يصوت به للبهائم ثم اعلم أن السين حرف مهموس من حروف الصغير ويمتاز عن الصاد بالإطباق وعن الزاي بالهمس كما في القاموس (قلقلة قطب جد واللين) أي حروف القلقة ويقال لها القلقة خمسة يجمعها قولك قطب جد وهي القاف والطاء المهمل والباء الواحدة والجميم والدال المهملة وإنما وصفت بذلك لأنها حين سكورها لا ساكنا إذا وقعت عليها تتقلقل المخرج حتى يسمع له نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضبط دون غيرها وهي في اللغة التحريك والاضطراب والقطب بتثنية القاف والضم أشهر وهو ما يدور عليه الأترو منه قطب الرحي والجد البخت والعظمة وخفف للوزن ثم قوله واللين أي حروفه اثنان (واو وياء سكناء وافتحا) بألف الإطلاق أي وقع الفتح (قبلها) والانحراف محجبا) يصيغة المجهول والألف للإطلاق أي إن سكن الواو والياء وانفتح ما قبلها يسمى لينا قلقة المد فيها بالنسبة إلى حروف اللين التي حركة ما قبلها من جنسها وذلك لأن في حرف المد مدأ أصليا وفي حرف اللين مدا يضبط بالمشافهة كل منهما كما ذكره الجعري ولذا أجرى حرفا اللين مجرى حروف المد حتى إذا وقع بعدها ما كن يوقف أو إدغام جاز المد والتوسط والقصر إلا أن هذا الترتيب أولى في المد وعكسه في اللين وقد رجح قصر ورش في نحو شيء وسوء على التوسط والتوسط على الطول بهذا المعنى ووصف الانحراف صحيح ثبوته (في اللام والراء) مقصورا (وتكرير جعل) وإنما قيل اللام والراء منحرقان لأن اللام فيه انحراف وميل إلى طرف اللسان والراء فيه انحراف إلى طرف اللسان وميل قليل إلى جهة اللام ولذلك يجعلها الأتبع لاما والضمير في جعل راجع إلى الراء والمعنى أن الراء يوصف بالتكرار أيضا كما وصف بالانحراف والتكرار إعادة الشيء وأقله مرة على الصحيح ومعنى قولهم إن الراء مكرر هو أن الراء له قبول التكرار لا رتداد طرف اللسان به عند التلفظ كقولهم لغير الضاحك إنسان ضاحك يعني أنه قابل للضحك وفي الجعل إشارة إلى ذلك ولهذا قال ابن الحاجب لما عجمه من شبه ترديد اللسان في مخرجه وأما قوله ولذلك جرى مجرى حرفين في أحكام متعددة فليس كذلك بل تكريره لحن فيجب معرفة التحفظ عنه للتحفظ به وهذا كعقوبة السحر ليحتجب عن ضرره ويعرف وجه رفعه قال الجعري وطريقة السلامة أنه يلصق اللفظ ظهر لسانه بأعلى خنكته لصقا محكما مرة واحدة ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء وقال مكي لا بد في القراءة من إخفاء التكرير وقال واجب على القارئ أن يحذف تكريره ومتى أظهر فقد جعل من الحرف الشدد حروفا ومن الخفف حرفين أه ثم قول ابن الحاجب في أحكام متعددة بينه أبو شامة

حيث

أي وصف لأنها تتكرر في نحو فروخ لا في نحو نار وهو مراد قول ابن

الناظم ومتى قولهم الراء مكرر أن له قبول للتكرار لا رتداد طرف اللسان عند التلفظ به كقولهم لإنسان غير ضاحك ضاحك ، وما قيل إنه مراد من قال إنه جرى مجرى حرفين في أمور متعددة ليس كذلك بل هو لحن يجب التحفظ منه

حيث قال حسن اسكان ينصركم ويشركم ولم يحسن اسكان يقتلكم ويسمكم وحسن ادغامهم وان
تصبروا وتنفوا لا ينصركم احسن منه في ان يمسكم ولم يعلم طالب وغانم وأميل طارد وغارم وامتولمن
إمالة راشد ولم يمتنعوا من إمالة ناشد وكل هذه الأحكام راجعة في النع والتسوية إلى التكرار الذي في الراء
(والتفتي الشين ضادا استطل) التفتي الانبيات والانتشار والكلام من باب القلب أي صفة
التفتي ثابتة للشين والمعنى أن الشين موصوف بانتشار الصوت عند خروجها حتى تصل بحرف طرف
اللسان منها مخرج الظاء المشالة والحال أن مخرجها حافة اللسان من محاذة وسطه وقوله استطل أمر من
الاستطالة وهي لغة أبجد الساقطين والمراد منها هنا الامتداد من أول حافة اللسان إلى آخرها كما قاله
الجعري والمعنى صفة الاستطالة. والحاصل أن الضاد حرف مستطيل وانما وصف بالاستطالة لأنه يستطيل
حتى يتصل بمخرج اللام. وللتحريين المخرجين باعتبار واحد صعب اللفظ بها وقد ألحق المتقدمون
الثاء الثلاثة بالشين في التفتي وقالوا انها تفشت حتى اتصلت بمخرج الباء ولذا تبدل منها فيقال جدف
وحدث قال ابن المصنف وسيل تسهيل النطق بها قطع النظر عن الحيز المقابل وتمكنها في مخرجها
وتحصيل صفاتها المعيزة لها عن الظاء قال الجعري والفرق بين المستطيل والمدود أن المستطيل جرى
في مخرجه والمدود جرى في نفسه. ثم اعلم أن خمسا من الصفات العشر المتقابلة قوية وخمسا منها
ضعيفة فالقوية الجهر والشدة والاستعلاء والاطباق والاصبات، والضعيفة الخس القابلة وهي الهمس
والرخاوة والاستفالة والافتتاح والدلق وأما السبع الفردة فكأها قوية الا الذين ثم كل حرف من التسعة
والعشرين لا بد أن يتصف بخمس من الصفات العشرة فما جمع جميع الصفات القوية كالطاء الهملة
فهو أقوى الحروف وما جمع جميع الصفات الضعيفة فهو أضعفها كالفاء وما اجتمع فيه
الأمران فهو متوسط فيها وضعفه وقوته بحسب ما تضمنه منها (والأخذ بالتجويد حتم لازم) جمع
بينهما تأكيداً للوجوب وجعل الشيخ زكريا الثاني تفسيراً للأول بناء على أنه عطف بيان وقد رعبدهما
للقاري لأن الحكم ليس على اطلاقه والأظهر أن يقال تقديره وأخذ القاري بتجويد القرآن وهو
تحسين ألفاظه باخراج الحروف من مخرجها واعطاء حقوقها من صفاتها وما يترتب على مفرداتها
ومركباتها فرض لازم وحتم دائم ثم هذا العلم لا خلاف في أنه فرض كفاية والعمل به فرض عين في
الجملة على صاحب كل قراءة ورواية ولو كانت القراءة سنة وأما دقائق التجويد على ما سيأتي بيانه فأما
هو من مستحسناته فالأظهر أن المراد هنا بالجم أيضا الوجوب الاصطلاحي المشتمل على بعض أفراد
من الوجوب الشرعي لا الجمع بين الحقيقة والحجاز أو استعمال المعنيين بالاشتراك كما ذهب إليه الشراح
من الشافعية فإن اللحن على نوعين جلي وخفي، فالجلي خطأ يعرض للفظ ويخل بالمعنى والاعراب كرفع
الجبر وروضه ونحوهما سواء تغير المعنى به أم لا والخفي خطأ يخل بالحرف كترك الاخفاء والقلب والإظهار
والادغام والعنة وكتريق المفخم وعكسه ومد المقصور وقصر المدود وأمثال ذلك ولا شك أن هذا
النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد وانما فيه خوف العقاب والتهديد. وأما تخصيص
الوجوب بقراءة القرآن كذا ذكره بعض الشراح فليس بما يناسب الزام في هذا المقام (من لم يحود
القرآن آثم) أي من لم يصحح كما في نسخة صحيحة بأن يقرأ قراءة تخل بالمعنى والاعراب كما صرح
به الشيخ زكريا خلافا لما أخذه بعض الشراح منهم ابن المصنف على وجه العموم الشامل للحن
الخفي فإنه لا يصح كما لا يخفى وأغرب من هذا أن المصنف ضعف قول الشيخ زكريا مع أنه شيخ
الإسلام في مذهبه ثم لفظ القرآن منقول في البيت على قراءة في كثير كما قال الشاطبي رحمه الله. ونقل
قرآن والقرآن دواؤنا. فلا يحمل على ضرورة الوزن هنا من موصولة ولو نزلت شرطية فحذف الفاء

(والتفتي الشين ضادا استطل)
القلب أي والتفتي ثابت
للشين المعجمة. والتفتي
لغة الاتساع، واصطلاحاً
انتشار الريح في الفم حتى
يتصل بمخرج الظاء المشالة
وبذلك عرف وجه تسمية
حروفه متفتية وعده بعضهم
مع الشين في ذلك الفاء
وبعضهم الثاء الثلاثة
وبعضهم الضاد (ضادا)
معجمة (استطل) أنت أي
اجعلها حرفاً مستطيلاً
والاستطالة لغة الامتداد
ومعنى حرفها بذلك لأنه
يستطيل حتى يتصل
بمخرج اللام والفرق بين
المستطيل والمدود أن
المستطيل جرى في مخرجه
والمدود في نفسه وقد علم
بما تقرر أن الصفات ثلاثة
أقسام: قوية، وضعيفة
ومتوسطة بينهما. ولما فرغ
من مخرج الحروف
وصفاتها أخذ فيما يترتب
عليها فقال (والأخذ
بالتجويد حتم لازم) أي (الزمام)
للقاري فحينئذ (من
لم يحود) وفي نسخة يصحح
(القرآن) بأن يقرأ
قراءة تخل بالمعنى أو
بلاعراب فهو (آثم)

نبي بالتجويد (الإله أنزله)
وهكذا منه (إلنا وصل) قال
تعالى : « ورتل القرآن ترتيلا »
أي أمته به طي تودة بتبيين
الحروف والحركات كد
الأمر بالترتيل بالمصدر مطلقا
لشأنه وترغيا في ثوابه
والقارى بتركه ذلك من
الداخلين في خبر « رب قارى »
للقرآن والقرآن يلعبه «
ولم بذلك طلبا التحرز عن
اللحن وهو هنا الخطأ والليل
عن الصواب وهو جلي
وخفي ، فالجلي خطأ يعرض
لفظ ويغل بالمعنى والأعراب
كرفع الجرو وروضه والحفي
خطأ يعرض للفظ ولا يغل
بالمعنى ولا بالأعراب كترك
الاخفاء والاقلاب والفنة
(وهو) يضم الهاء أى
التجويد (أيضا حلية
التلاوة) أى زينتها (وزينة
الأداء والقراءة) والفرق
بين الثلاثة أن التلاوة قراءة
القرآن متابعا كالأوراد
والأسباع والدراسة والأداء
الأخذ عن المشايخ والقراءة
تطلق عليهما فهى أعم
منهما ومراتب التجويد
ثلاثة ترتيل وتدوير وحدر
والأول أهم من الثاني فالترتيل
التودة وهو مذهب ورش
وعاصم وحزرة والحدر
الاسراع وهو مذهب ابن
كثير وأبي عمرو وقالون
والتدوير التوسط بينهما

من قيل * من يعمل الحسنات الله يشكرها * (لأنه به الإله أنزله) بألف الاطلاق والضمير في لأنه
للشأن أول القرآن وفي به بالتجويد أى لأن الله أنزل في القرآن الأمر بالتجويد حيث قال « ورتل القرآن
ترتيلا » مؤكدا بالمصدر مبالغة في الأمر ومن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مجودا كما أنزل
لكنه خطب له والمراد أمته وتعل عن على كرم الله وجهه أنه قال : الترتيل هو تجويد الحروف
ومعرفة الوقوف ، لكن فيه أن معرفة الوقوف ليست من الواجبات لقول الناظم :

* وليس في القرآن من وقف وجب * اللهم الآن يقال المراد بمعرفة الوقوف هو أن يعلم كل كلمة إذا وقف
عليها كيف يقف عليها فإنه ربما يقف عليها من ليس له وقوف بها على وجه يغل بمعناه وعن مجاهد أى
ترسل فيه رسلا والمعنى يعمل في المبني لتبين لك المعنى كما قال تعالى ولا تعجل بالقرآن ولا تحرك به لمسلمك
لتعجل به وعن الضحاك ابنه حرفا وحرفا وعن ابن عباس بينه وبيننا وقال بعض العلماء أى تلبث
وتثبت في قراءته وأصل الحرف من الحرف الذى بعده ولا تستعجل فتدخل بعض الحرف في بعض
اه ولا يخفى أن الآية بهذه المعاني لادلالة فيها على المدعى وكذا ما ذكره ابن المصنف من قوله سبحانه
وقرأنا فرقناه لتقرأ على الناس على مكث وغير المكث بالترتيل وهو غير مستقيم بحسب التفسير
والتأويل وكذا في قوله تعالى ورتلناه ترتيلا أى أنزلناه بالترتيل أى بالتجويد فإنه أنزله بأفصح اللغات
بل بمعناه بينا وبيننا ووصلناه تفصيلا كما دل عليه صدر الآية وأما ما روى عنه عليه السلام رب قارى للقرآن
والقرآن يلعبه فإنه متناول لمن يغل بمعانيه أو بالعمل بمافي (وهكذا منه إلنا وصل) بألف
الاطلاق أى ووصل القرآن من الإله إلنا على لسان جبريل عليه السلام ببيان متواتر من اللوح
المحفوظ وبيان النبي صلى الله عليه وسلم وتعلم التابعين ثم أتباعهم منهم وهلم جرا إلى مشايخنا رحمهم الله مثواترا
هكذا بوصف الترتيل المشتغل على التجويد والتحسين وتبيين مخارج الحروف وصفاتها وسائر
متعلقاتها التى هى معتبرة في لغة العرب الذى نزل القرآن العظيم بلسانهم لقوله تعالى « وما أرسلنا من
رسول إلا بلسان قومه » فينبغى أن يراعى جميع قواعدهم وجوبا فيما يتغير به المبني ويفسد المعنى
واستجابا فيما يحسن به اللفظ ويستحسن به النطق حال الأداء وإنما قلنا بالاستيعاب في هذا النوع
لأن اللحن الحفى الذى لا يعرفه الامهرة القراء من تكرير الراءات وتطيين الثنونات وتغليظ الالامات
في غير محلها وترقيق الراءات في غير موضعها كما سيأتى بيانها ولا يتصور أن يكون فرض عين يترتب
العقاب على فاعلها لمافي من حرج عظيم وقد قال تعالى : وما جعل عليكم في الدين من حرج ، و « لا يكلف
الله نفسا إلا وسعها » وهو الحق الذى يعرض عليه بالنواجد ولا يعدل عنه إلى غيره إلا للفاذم .

(وهو أيضا حلية التلاوة وزينة الأداء والقراءة)

بالاشباع فيها لجاز الوقف عليها وهو ضم الهاء ولا يجوز اسكانها للوزن وقوله أيضا أى مع كونه هنا
وأبعد الشارح الروى في قوله أى كمخارج الحروف والصفات لأنهما داخلان في تعريف التجويد ثم
الحلية بمعنى الزينة ههنا وإن كان أخص منها غير فاحيث يختص بالصيغة فالمعنى أنه صفة مستحسنة للقراءة
كالجلى للنساء والفرق بين التلاوة والأداء أن التلاوة قراءة القرآن متابعا كالدراسة والأوراد
والوظيفة والأداء الأخذ عن الشيوخ والقراءة أعم ذكره ابن المصنف . والأخذ عن الشيوخ على
نوعين : أحدهما أن يسمع من لسان الشايخ وهو طريقة المتقدمين وثانيها أن يقرأ في حضرتهم وهم
يسمعونها وهذا مسلك التأخرين واختلف أيهما أولى والأظهر أن الطريقة الثانية بالنسبة إلى أهل
زماننا أقرب إلى الحفظ وهذا تبين بطلان قول الشارح انصرى والحق أن الأداء القراءة بخضرة
الشيوخ عقيب الأخذ من أقوالهم لا الأخذ نفسه . ثم التجويد على ثلاث مراتب ترتيل وتدوير وحدر

(وهو) بضم الهاء أى التجويد (إعطاء الحروف حقها * من صفة) لازمة (لها) من همس وجهر وشدة ورخاوة ونحوهما مسمى (و) إعطاؤها (مستحقها) مما ينشأ عن الصفات المذكورة كترقيق المستقل وتفخيم المستعلى ونحوهما وعطف على إعطاء قوله (ورد كل واحد) من الحروف (لأصله) أى حيزه من مخرجه وقوله (واللفظ فى نظيره) أى نظيره ذلك الحرف (كمثل) زيادة الكاف أى وإن تلفظ بنظيره بعد لفظك به مثل لفظك به أولا إن كان الأول مرقا فنظيره (٢١) كذلك أو ميمها فنظيره

كذلك أو غيره فغيره لتكون القراءة على نسبة واحدة (مكلا) ذلك (من) غير ما تكلف (فى القراءة وما زائدة للتأكيد ولتكن القراءة (باللفظ) وفى نسخة باللفظ (فى النطق بلا تصف) فيحتز فى الترتيل عن التخطيط وفى الحذر عن الإدماج إذ القراءة كالرياض إن قل صار ممرة وإن زاد صار برصاء وفى الموطأ والنسائي عن حذيفة أن النبى ﷺ قال « اقروا القرآن ببلحون العرب وإياكم ولحون أهل القسق والكباثر فإنه سيجىء أقوام من بعدى يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم » والمراد يلحون العرب القراءة بالطبع والسليقة كما جابوا عليه من غير زيادة ولا نقص وبلحون أهل النسق والكباثر الأتقان الاستفادة من علم الموسيقى والأمر فى الخبر

فالترتيل هو تودة وتأن وهو مختار ورش وعاصم وحزمة والحذر هو الإسراع وهو مختار قالون وابن كثير وأبى عمرو والتدوير هو التوسط بينهما وهو مختار ابن عامر والكسائى وهذا كله انما يتصور فى مراتب المدود وأما ما ذكره ابن المصنف من أن إسكان المثل وتحريره وتشديده ومده أم وكفلك للتوسط بالنسبة إلى الحادى فهو غير الظاهر وخلاف التبادر .

(وهو إعطاء الحروف حقها من صفة لها ومستحقها)

بفتح الحاء عطفاً على حقها ومن بيانية لما قبلها وهذا تعريف التجويد وما سبق نعت له أى التجويد هو إعطاء الحروف بعد إحسان مخارجها وتمكينها فى عاينها حقها من كل صفة من صفاتها المتقدمة وإعطائها مستحقها من تفخيم وترقيق وسائر أوصافها الآتية والفرق بين حق الحروف ومستحقها أن حق الحرف صفة لازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك من الصفات الماضية ومستحقها ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستقل وتفخيم المستعلى ونحو ذلك من ترقيق الرءات وتفخيم بعضها وكذا حكم اللفظ ويدخل فى الثانى ما ينشأ من اجتماع بعض الحروف إلى بعض مما حكاوا عليه بالأظهار والإدغام والإخفاء والقلب والفتنة والمد والقصر وأمثال ذلك فالحق صفة اللزوم والمستحق صفة العروض هذا ولا يخفى أن إخراج الحرف من مخرجه أيضاً داخل فى تعريف التجويد كما صرح به الناظم فى كتاب التمهيد فكان ينبغى أن يذكر فيه وقد أشرنا إلى جواب لطيف فى ضمن تعريفه وهو أن الحروف لا تتحقق إلا باعتبار إخراجها من حيزها لكن يبقى فيه لشك من جهة أن بعض الصفات أيضاً مميزة لها . لا يقال إن الخارج قد تقدم حكمها فانا نقول الصفات أيضاً قديمتين عليها والأظهر أن المراد بقوله (ورد كل واحد لأصله) بيان مخرج كل واحد من الحروف فان معناه أن التجويد هو رد كل واحد من الحروف لأصله أى صرفه إلى أصل من حيزه ومخرجه لكن يرد عليه أنه كان ينبغى أن يقدم بيان الخرج على الصفة لأن الأول بيان الحقيقة والماهية والثانى بيان النصفة والكيفية وغاية ما يتكلف فى الجواب عنه أن يقال الواو مطلق الجمعية لا لافادة الترتيب بين التعاطفة (واللفظ فى نظيره كمثل) المراد بالنظير والمثل هنا واحد وكان الأولى أن يقول واللفظ فى شبيهه كمثل والكاف زائد والمعنى أن من التجويد أن يتلفظ فى اللفظ الثانى مثل ما يتلفظ بمثله أو لا يعنى أنه إذا أراد أن ينطق بالحرف مرقا أو مفخما أو مشددا أو مقصورا أو ممدودا أو مظهرأ أو مدغما وأمثال ذلك جاء شبيهه بما يقتضى تلك الصفات السابقة فيتلفظه بلا تفاوت لتكون القراءة على المناسبة والمساواة ولا يبعد أن يكون النظر على بابه ويراد أن مده بألف الرحمن يكون على مقدار مده ياء الرحيم وأمثال ذلك (مكلا من غير ما تكلف) بكسر الميم أى حال كون اللفظ مكمل الصفات حقاً واستحقاقاً أو بفتح الليم أى حال كون اللفظ مكمل الأداء مخرجاً بصفة من غير تكلف . وارتكاب مشقة قراءته بالزيادة على أداء مخرجه والمبالغة فى بيان صفة زائدة لتأكيد النقي (باللفظ فى النطق بلا تصف) أى وأن يتلفظ فى نقطه

محمول على التمدب والبهى على الكراهة ان حصلت المحافظة على صحة ألفاظ الجروف والافعلى التحريم والمراد بالذين لا يجاوز حناجرهم الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به . واعلم أن قراء زماننا ابتدعوا فى القراءة شيئاً يسمى بالترقيص وهو أن يروم السكت على الساكن ثم ينقرض الحركة فى عدو وهو رولة وآخر يسمى بالترعيد وهو أن يعد صوته كالذى يردد من برد وألم وآخر يسمى بالتطريب وهو أن يترنم بالقراءة فيمد فى غير محل المد ويزيد فى المد ما لم يحزه العربية وآخر يسمى بالتحزين وهو أن يترك طباعه وعادته فى التلاوة ويأتى بها على وجه آخر كأنه جزين يكاد يسكى من خشوع وخضوع وانما هى عنه للمغية من الرياء وآخر أحدثه هؤلاء الذين يجتمعون فيقرءون كلهم بصوت

بالقراءة بلا خروج عن استقامة جادة أذداء إلى طرفي الإفراط والتفريط والمعنى أنه ينبغي أن يتحفظ في الترتيل عن التخطيط وفي الحذر عن الإدماج والتخليط فان القراءة بمنزلة اليأس إن قل صار ممره وإن كثر صار رسوا زاد الإمام حمزة وما فوق الجهوره فهو القبط وما كان فوق القراءة فليس بقراءة وأما ذكر الشيخ زكريا من قوله وفي نسخة باللفظ في النطق فلا وجه لصحته إنما كان ينبغي له ذكرها لإماقرونا بالتنبيه على ضعفها . ثم اعلم أن كتاب الله تعالى يُقرأ بالترتيل والتحقيق والحذر والتخفيف والأول أولى لظهور المعنى والثاني أفضل لتكثير المعنى وقد ورد أنه ﷺ قال «من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد» يعني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والمراد بالعض الطرى فانه رضى الله عنه كان قد أعطى حظا عظيما في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيله كما أنزله الله تعالى «وقد أمره ﷺ أن يسمعه القرآن فقال اقرأ عليك وعليك أنزل فقال نعم أحب أن أسمع من غيري فقرأ عليه سورة النساء إلى أن وصل إلى قوله فكيف إذا جثا من كل أمة بشهيد وجثا بك على هؤلاء شهيدا فقال حسبك الآن وكانت عيناه تذرفان» وفي الحديث الوارد في الصحيحين إيماء إلى بيان الطريقتين في أخذ القراءة عن الشيخ ولما كان عبد الله من أجلاء علماء القراءة من الصحابة خصه ﷺ بهذه النعمة . وتجوز القراءة سرا وعلانية وبأيهما اقرن نية صالحة كان أطي وأولى . وفي الموطأ ومن النساء عن حذيفة رضى الله عنه عن النبي ﷺ «اقرأوا القرآن بلحون العرب وإياكم ولحون أهل الفسق والكتابين» وفي رواية «أهل العشق والكتابين» فانه سيحى قوم بعدى رجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهائية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم» والمراد بلحان العرب القراءة بالطبائع والأصوات السليقة وباللحان أهل الفسق الأتباع المستفاد من القواعد الموسيقية والأمر محمول على التدب والنهى محمول على الكراهة إن حصل له معه المحافظة على صحة ألفاظ الحروف وإلا فمحمول على التحريم والقوم الذين لا يجاوز حناجرهم قراءتهم الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به ومن جملة العمل به الترتيل والتلاوة حق تلاوته ونقل الزيلعي من الأئمة الحنفية أنه لا يحل التطريب فيه ولا الاستماع إليه لأن فيها تشبها بفعل الفسقة في حال فسقهم وهو التغنى ولا يكره عليه قوله ﷺ «ليس منذ من لم يتغن بالقرآن» لأن المراد بالتغنى به الاستغناء على ما اختاره سفيان بن عيينة ونقله عنه شارح المصابيح أو المراد به تحسين الصوت وتزيينه على وفق التجويد وتبيينه لقوله ﷺ «زينوا القرآن بأصواتكم» ومن القراءة المنهية ما أحدثه الجماعة الأزهرية حيث يجتمعون فيقبرون بصوت واحد ويقطعون القرآن فيأتى بعضهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها ويحفون حرفا ويزيدون آخر ويحذفون حرفا ويسكنون المتحرك وأمثالها ويمدون تارة ويقصرون أخرى في غير محالها مراعاة للأصوات خاصة دون أخوالها مع أن الغرض الأهم من القراءة إنما هو تصحيح مبانيها لظهور معانيها بما فيها كما قال الله تعالى «كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب» نعم إذا اجتمعت المباني على أسمع السامع والتالى في أعلى معارضها وأجلى جهات النطق بها كان تلقى القلوب وأقبلت النفوس عليها زائدا في الخلاوة على ما لم يبلغ منها حينئذ ينتج اكتساب أوامره واجتناب زواجره والرضا في وعده والرهبة من وعيده وتلك فائدة حسنة وعائدة عظيمة وهذا معنى قوله ﷺ «زينوا القرآن بأصواتكم» أى أظهر واظهرها بحسن أصواتكم وهذا لا ينافى ما ورد من قوله ﷺ «زينوا أصواتكم بالقرآن» وبما تحرروا وقرر من البيان تبين حكمة شرع الانصات لقراءة القرآن وجوبا في الصلاة وندبا في غيرها وحسن أدب الأئمة في السكوت على التمام من الكلام لما في ذلك من سرعة وصول

واحد فيقطعون القراءة ويأتى بعضهم ببعض الكلمة والآخر ببعضها وهو حرام ويحفظون على مراعاة الأصوات خاصة ، وسماء بعضهم التحريف والغرض من القراءة إنما هو تصحيح ألفاظها على إجماع به القرآن العظيم ثم التفكير في معانيه

المعاني إلى الأفهام هذا ويؤيد الأخير ما رواه الترمذي وصححه عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله ﷺ «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها» ولأن عثمان رضي الله عنه وغيره قرءوا القرآن في ركعة ويقوى الأول ما ورد في حديث من قرأ القرآن أقل من ثلاث لم يفهمه ومال إلى هذا القول ابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم . هذا وقال المصنف رحمه الله روينا بسند صحيح عن أبي عثمان النهدي قال صلى بنا ابن مسعود رضي الله عنه بقل هو الله أحد والله لوددت أنه قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيله وهذه سنة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجوداً مصححاً كما أنزل تلتذ الأنماع بثلاوته وتخضع القلوب عند قراءته حتى يكاد أن يسلب العقل عن حاله قال ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حلق صوت ولا معرفة بالألحان إلا أنه كان جيد الأداء قياً باللفظ والبناء فكان إذا أفرط أطرب السامع وأخذ القلوب بالمجامع وكان الخلق يزدهمون عليه ويحتمعون للاستماع إليه قال وأخبرني جماعة من شيوخنا وغيرهم أخبار بلغت التواتر عن شيخهم الإمام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصري رحمه الله تعالى عليه وبركانه وكان أستاذاً في التجويد أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح وتفقد الطير فقال مالي لأرى المهدد وكرره هذه الآية فنزل طائر على رأس الشيخ ليستمع قراءته حتى أكملها فظفروا إليه فاذا هو مهدد قال وبلغنا عن الأستاذ الإمام أبي علي البغدادى المعروف بسبط الحياط صاحب النهج وغيره في القراءة أنه كان قد أعطى حظاً عظيماً وأنه أسلم على يده جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته وحسن صوته اه وفي الحديث الشريف عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ أنه قال «إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل» خرجه ابن خزيمة في صحيحه ويؤيده قوله تعالى «الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته» وفي صحيح البخارى عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال كانت مداً أو مداً بسم الله الرحمن الرحيم يمد الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم أما الأولان فمدهما طبيعى قدر ألف وأما الأخير فمد عارض بالسكون فيجوز فيه ثلاثة أوجه الطول وهو مقدار ثلاث ألفات والتوسط وهو قدر ألفين والقصر قدر ألف . وقال قاضى خان فى فتاواه لو قرأ القرآن فى صلاته بالألحان إن غير الكلمة تنفس صلاته لما عرف فإن كان ذلك فى حرف المد واللين لا يغير المعنى إلا إذا حشى اه وفيه بحث إذ حشى امتداد حروف المد لا يغير المعنى أبداً قال وعند الشافعى الخطأ فى غير الفاتحة لا يفسد الصلاة لأن الكلام عنده لا يقطع الصلاة إذ لم يكن متممداً وهذا ليس بمتعمد لأنه يريد قراءة القرآن وإنما تفسد الصلاة بالخطأ فى الفاتحة لأنه عنده لا تجوز الصلاة بدون الفاتحة وإن قراءة القرآن بالألحان فى غير الصلاة اختلفوا فى جوازه وعامة المشايخ على منعه وكرهوا الاستماع أيضاً لأنه تكبى بالفسقة بما يفعلونه فى فسقهم وكذا الترجيع فى الأذان اه ولعل محل اختلاف الجواز ما لم يغير اللين والمعنى ، والله سبحانه وتعالى أعلم . ثم رأيت فى شرح منية المصلى رجل يقرأ ويلحن يجب على السامع أن يردّه إلى الصواب إن علم أنه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن وإلا فهو فى سعة من تركه . ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند الحاجة للمشايخ لأنه شبيه بفعل الفسقة وهذا إذا كان لا يغير الحروف . أما اللحن الغير لغرام بلاخلاف وهو الغاية فى المدعى : (وليس بينه وبين تركه إلا رياضة امرئ بفسكه) اسم ليس قوله بينه فانه ظرف لمقدر هو اسم حقيقة وهو فرق والإبغى غير ورياضة خبر ليس وبفسكه متعلق برياضة . والمعنى ليس بين التجويد وتركه فرق بمعنى فارق لإمداد امرئ على التكرار ومعلمه من الفاظ المشايخ الحدائق الأبرار لا مجرد اقتصار على النقل من الكتب المدونة أو اكتفاء بالعقل المختلف الأفكار والفكران ملتقى الشدقين من الجلبيين على ما قاله ابن الصنف وغيره وهو بالكسر

(وليس بينه) أى التجويد
(وبين تركه) فرق
(إلا رياضة امرئ) أى
مدامته على القراءة
(بفسكه) أى بفسه
وبالتكرار والسماع من
أفواه المشايخ لا بمجرد
النقل والسماع وإطلاق
الفك وهو اللحن على الفم
من إطلاق الجزء على الكل
ولكل امرئ فكان . ثم
شرع فى ذكر أحكام
وقواعد متعلقة بالتجويد
ناشئة من الصفات السابقة
فقال :

ويفتح وداله مرحلة جانب اتم وجمعه الأشداق كما في الصحاح وقال بعض الشراح إن الفك اللاحق وهو
 موافق لما في الصحاح والقاموس والمراد به منبت اللحية قال خالد يريد به فكيه يعني الإضافة للجنس
 وقال ابن الصنف أي بضمه وهذا من إطلاق الجزء والمراد به السكل اه وتبعه غيره ورده تفسير
 القاموس للفك بمنبت اللاحق فإنه ليس من أجزاء القم أصلا والأظهر أن المراد به ذكر المحل وإرادة الحال
 وهو اللسان المتبر للبيان هذا وقد در الناظم حيث قال ولا أعلم سببا لبوغ نهاية الاتقان والتجويد
 ووصول غاية التصحيح والتشديد مثل رياضة الألسن والتكرار على اللفظ التلقيني من ميم المحسن اه
 وإذا عرفت أن التجويد مذكروه أرباب التوفيق والتأييد (فرقت) بالنون للمؤكددة المخففة
 (مستفلا من أحرف) بالنقل والحذف ويجوز من غير نقل أيضاً ومن يمانية للذات الموصوفة بنعت
 الاستفالة وهي ماعدا الحروف السبعة المستعيلة للمجموعة في «خص ضبط قط» فلا يجوز تفخيم شيء من
 الحروف المستفلة إلا اللام من اسم الله الواحدة بعد الفتحة أو الضمة وإلا الراء على تفصيل سيأتي بيانه
 في أثناء هذه المقدمة وأما الحروف المستعيلة فمفخمة كلها من غير استثناء شيء منها (وحاذرن) بالنون
 المخففة للمؤكددة وفي بعض النسخ المصححة وهو اللام للطابقة بين المتعاطفين على أنه لا يحتاج إلى تقدير
 عامل مع إفادة المبالغة من صيغة الأمر على بناء الفاعلة التي هي موضوعة للمبالغة فالمعنى أحذر احذر البتة
 (تفخيم لفظ الألف) وفي نسخة بالتثنية في حاذرا بالتقدير كن حاذرا من تفخيمها خصوصا الألف من
 بين الحروف للمستفلة لأنها مقيدة بما إذا كانت بعد حرف مستعمل لأنها إذا كانت بعد حرف مستعمل
 فإنها تكون تابعة له في التفخيم بناء على القاعدة المقررة من أن الألف لازمة للحرف الذي قبلها بتبديل
 وجودها بوجوده وعدمها بعدمه ولذلك لا يكون قبل الألف إلا مفتوح حيث كانت الألف مع حرف
 مستعمل أو شبههما مما يستحق التفخيم استعملت الألف للزومها له ففخمت وحيث كانت مع حرف
 مستعمل استعملت الألف للزومها له فرقت والمراد بشبه الحرف المستعمل الراء المفتوحة لأنها تخرج من
 طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى والحنك الأعلى محل حروف الاستعلاء وبهذا المبني تحقق
 الشبه بين الراء وحروف الاستعلاء في المعنى كذا قرره ابن المصنف وغيره ثم قال ولا اعتبار بقول من قال
 ينبغي المحافظة على ترقيق الألف خصوصا إذا جاءت بعد حروف الاستعلاء فإن الذي ذكرناه هو الحق
 وقول الناظم رحمه الله محمول على ما ذكرناه وبه تأخذ يعني ولو كان لفظه مطلقا لكان ينبغي أن يعتبر مقيدا
 جميعا بين قوله وقول غيره من المحققين وقد قال المصنف في نشره إن الألف إذا وقعت بعد حرف التفخيم
 تفخم اتباعا لما قبلها نحو طال وقال والعصا لأن الألف لا حيز لها حتى توصف بالترقيق والتفخيم فتكون
 تابعة لما اتصل به اه وبه يعلم ضعف ما شئ عليه المصنف في التمهيد وجزمه شيخه ابن الجندی حيث قال
 إن تفخيمها بعد حروف الاستعلاء خطأ اه فلا ينبغي حمل كلامه هذا على إطلاقه كما جوز به بعض
 الشراح فإن المصنف صنف التمهيد أو لا في سن البلوغ والعمدة على تصنيفه النشر فإنه وقع آخره وهو الحق
 كما جزم به القسطلاني وقال الشارح الروي لما اشتهر عند بعض الأعجم لاسما الأروام تفخيم الألف
 حيث يصيرونها كالواو أمر بالتحرز عن مثل هذا التفخيم لأن تفخيمه مطلقا لما سبق من أن الألف
 بعد الحرف المستعمل تفخم اتفاقا ثم قال وإنما جملنا كلامه على ذلك بناء على أن تقدير كلامه أن يقال
 يجب ترقيق الألف إذا كان بعد حرف مستعمل كما فعله ولد المصنف في شرحه مما لا تساعد العبارة لحمل
 كلامه على هذا التقييد لا يغلو عن التقييد قلت وكذا حمل التفخيم الذي ضده الترقيق المعروف عند
 أهل التحقيق على التفخيم العرفي اللغوي عند العامة بعيد عن اصطلاح الخاصة وأما الإطلاق والتقييد
 فقد وقع في كلام الفصحاء والمبلغاء مما لا ينكره أحد من العقلاء ثم قال وأما السكوت عن التحرز عن

(فرقت مستفلا من أحرف)
 مستفلة (وحاذرن) أي
 واحذر (تفخيم لفظ
 الألف) إذا وقعت بعد
 حرف مستعمل فإن وقعت
 بعد حرف مستعمل تبعته في
 التفخيم وذلك لأنها لازمة
 لفتحة الحرف الذي قبلها
 بتبديل وجودها بوجودها
 وعدمها بعدمها فرقت
 بعد المستعمل وفخمت بعد
 المستعمل أو شبه والمراد
 بشبه الراء لأنها تخرج
 من طرف اللسان وما يليه
 من الحنك الأعلى الذي
 هو محل حروف الاستعلاء

تفخيمه إذا كان بعد حرف مستعمل فذلك أمر ظاهر لا يحتاج إلى التصريح بذكره إذ يعرف كل من له أدنى دراية أن الحروف إذا غمخت تفخم حركاتها وإذا رفعت رفعت فكذلك ما يكون تابعا لحركتها أعنى الألف وهذا من الظهور بحيث لا يساعد اللسان خلافاً فلا حاجة إلى التمرض لمثاله. قلت أما قوله إنه أمر ظاهر فليس يقول به الأكابر وعلى تقدير ظهوره عند الخاصة لا بد من تقريره وتحريره في مقام تعليم العامة فالقول قول ابن المصنف عند المصنف دون التعسف وقد أبعد الشارح حيث قال الظاهر أن مراده بالألف المهمزة مطلقاً مصدرة كانت أو متوسطة أو متأخرة إذا الألف القاعية ملازمة لصحة ما قبلها فتلزم صفته أيضاً من ترقيق وتفخيم لها اه ووجه البعد لا يخفى إذ المهمزة حيزها محقق وهي حلقية والألف جوفية هوائية فلا يصح إطلاق أحدهما على الآخر إلا على طريقة مجازية دون إرادة حقيقة مع أنه لا فائدة حيثئذ لذكرها مع دخولها في عموم ما قبلها وإنما حذر من تفخيم الألف لافتتاح الفم عند التلفظ بها وذلك يؤدي إلى قسمين الحرف وتفخيمه وقال الشارح المصري وما علل به شيخ الإسلام يعني زكريا تبعاً لابن المصنف بقوله وذلك لأنها لازمة الخ فيه بحث فائتالنا أن الألف لازمة بفتحة ما قبلها بل هي لازمة للألف لأنها توجد بوجود الألف وتقدم الألف لعدمها ولا عكس بدليل قولهم ضرب ضرباً فظهر أن فتحة ما قبل الألف في ضرباً وهي الباء لا تنعدم بعدم الألف ولا توجد الألف بوجودها واللام يقولوا ضرب من غير ألف اه ولا يخفى أن قوله هذا مبنى على تحريف البنى وتصحيف اللغى إذ المراد بقولهم إن الألف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجوده أو عدمها بعدمه لأن الألف بذاتها لا يمكن تحقق وجودها إلا بوجود حرف قبلها إذ لا يتصور ألف من غير تقدم حرف عليها وغايته أن حركة ذلك الحرف الذي قبلها لا يكون إلا فتحة دون أختيا فتسقط علته التي ذكرها من أصلها وأما قول الجعبري إياك وتفخيم الألف المصاحبة للام كالصلاة والطلاق وطال فانه لحن فمحمول على قراءة غير ورش إذ اللام مرققة في هذه الأمثلة عند الجمهور ولا وجه لتفخيم الألف حيثئذ بعد ترقيق اللام التي هي من حروف الاستفالة فصحت القاعدة السابقة إذ الألف تتبع ما قبلها في تفخيمها وترقيقها وأما ادخال طال فوهم منه لأنه ليس من الأمثلة التي فيها الألف مصاحبة للام بل هي مصاحبة للطاء وهي من حروف الاستعلاء فتفخم تبعاً للطاء ألبتة وإنما الكلام في لامة على قاعدة ورش من أن الطاء إذا تقدمت على اللام واتصلت بها سواء فتحت أو سكنت تفخم وأما إذا فصل بينهما بالألف كطال وتصل الحائيل تفخم اللام أو ترقق فوجهان والتفخم مفصل عند الأعيان وأما قول المصري وكذلك لا يجوز تفخيم الألف الواقعة بعد الراء وإن كانت الراء عند الناظم شبه المستعمل لتصريحه في تمهيده التحذير من ذلك فمدفوع بما سبق من أن المعتبر ما اختاره في النشر فتدبر وأما قوله وفيه تصريح أيضاً بأنه لا بد من ترقيقها إذا كانت بعد اللام المفخمة نحو إن الله والصلاة والطلاق فيذهب ورش قال وبعض الناس يتبعون الألف اللام يعني فيخمونها وليس بجيد فهو الصواب المطابق لما قدمناه في هذا الباب وأما قوله ما ذكره الشيخ زكريا تبعاً لابن المصنف من قوله لأنها تخرج من طرف اللسان الخ لا يصلح تعليلاً للمفهم من كون الراء شبهاً للمستعمل لأنه يستلزم أن تكون النون واللام شبيهين له لوجود العلة المذكورة ولم يقل به أحد لاهو ولا غيره فردود لأن العلة لا تستلزم أن تكون مطردة مع أن القوم اعتبروا تفخيم الراء في حالة واحدة وهي الواقعة قبل الألف مع إجماعهم على أن النون واللام إذا وقعا قبل الألف لا تفخمان. والحاصل أن الصحيح بل الصواب هو الذي مشى عليه الناظم في النشر حيث قال وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما تقدمها فانها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فانما يريدون التحذير بما

يفظه بعض العجم من المبالغة في ثقلها إلى أن يصيروها كالواو . وأما نص بعض التأخرين على
ترقيقها بعد الحروف المخففة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد وقد رد عليه الأئمة المحققون من
معاصريه وأما قول المصري النون في قوله فرقا أو حاذرنون التأ كيد الخفيفة ورسم بالألف وفاقا لرسم
قوله تعالى وليكونا يوسفت ولنسفعابقرأ فمدفوع إذ خطان لا يقاسان رسم المصحف والعروض وأما
قوله محتمل أن يكون حاذرا اسم فاعل من حاذرت الشيء بمعنى تعذرت خطأ لأن اسم الفاعل من حاذر
أما يكون محاذرا لا حاذرا وأما يصح كونه اسم فاعل من حذر الثلاثي المجرد (وهمز الحمد أعوذ
اهدنا) بحذف العاطف فيهما على قبيل التعداد في بيان الأمثلة وقطع همزة وصل الحمد ضرورة ورفع الحمد
كفاية ويجوز أعرابه لو ثبت رواية ونصب همز على تقدير فرقن همز الحمد ويجوز جرده على تقدير وحاذرا
تفخيم همز الحمد وأما ما جعله الشارح الهامى من قوله كهزم الحمد أصلا ثم قال وفي بعض النسخ وهمز
بالواو فغير مقبول لأنه مخالف للأصول المصححة والنسخ العترة الشروحة وان كان بكاف التشبيه وجه
في العربية إذ يصح أن يقال التقدير رقن مستقلا كهزم الحمد وحاذرن تفخيم لفظ الألف كتحفيم همز
الحمد وعلى كل تقدير فالسلام تميم وتخصيص بعد تعميم وإنما حذر من تفخيم الهمزة بخصوصها
وأمر بترقيقها بعد دخولها في الحروف الستة ومعرفة حكمها في الجملة للالتفات عينا بقلب صفها
كما هو مسموع عن بعض الجملة عند قراءتها فالمراد إيجاب ترقيقها مطلقا سواء جاورها مرقق كالحمد
وأعوذوا هذنا أم مفخيم كاسم الله أو جاورها رخو كالماء من اهدنا أم متوسط بين الشدة والرخوة كاللام
من الحمد والعين من أعوذ أم جاورها متحد معها في أصل مخرجها كالعين من أعوذ أيضاً وألا إلا أنه لما
كانت هذه الأمثلة مظان التقصير في ترقيقها خص ذكرها حذرا من تفخيمها قال في النشر فإن كان أى
اللاقى للهمزة حرفا مجانسا أو مقاربا كان التحفظ بيسهولتها أشد وبتريقها أكيد نحو أعوذ اهدنا
وأعطينا أحق فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتنوع اه يقال تنوع التي إذا تسكفه
(لله ثم لام لله لنا) الله بالجر أى همز الله في الابتداء ووصلا حالة النداء لمجاورتها اللام المخففة في الأداء
ثم لام فيها الوجهان السابقان في الهمز وأمر بترقيق اللام الأولى من لله بكسرتها الموجبة لترقيق لام
الجملة ولام لنا لمجاورتها النون كما قاله ابن المصنف وغيره (وليلطف وعلى الله ولا الض) أمر بترقيق
لامى وليلطف لمجاورة الأولى الياء والمجاورة الثانية الطاء المستعيلة وأما مقاله بعضهم من يجوز
تفخيم اللام الثانية لوقوعها بين ناء وطاء فردود كما قطع به الجعري وفاقا لغيره من المحققين ويرقق اللام
الأولى من على الله لمجاورتها الياء وكذا اللام الأولى من قوله ولا الضالين لمجاورتها الضاد المستعيلة
وأما قطع المصنف الكلمة للضرورة وإفلا يجوز مثل هذا إلا في حالة الاضطراب في حالة الاختيار ولا في
الاختيار لقراءة ولا كتابة وأما قول المصري وإنما وقف على الضاد الساكنة من ولا الضالين لأنها
بدل عن لام التعريف أى قلبه ضادا عند ادة ادغامه فغير مفيد لوجه الاعتذار عن المصنف لأنه بعد
الادغام يصير ضادا مشددا لا يجوز فكيف مع أن القلب لا يصح الاعتداء مع الضاد دون انفكاكه
عنه على أن الوقت على لام التعريف وقطعه عن مدخوله لا يصح لا كتابة ولا قراءة بلا خلاف بين
أرباب الترية والرواية فيعتين أن يكون فعل هذا للضرورة فلا يصح مقابلة قوله هذا بقوله وقيل
للضرورة النظم ثم قاعدة ورش في تفخيم اللام محل الشاطبية وغيرها من كتب القراءات الموضوعات
لوجوه الخلافية والشيخ إنما التزم في مقدمته الأمور الضرورية الواقية (والميم من مخصة ومن مرض)
لمجاورة الميمين الأولين للحرفين المخفمين وكذا الميم الأخيرة هذا وقول خالد أمر بترقيق الهمزة عند
مجاورة الهاء في الحمد ثم تعليله بأن اللام لما كانت ساكنة صارت كأنها معدومة بعيد جدائهم قوله تبعاً

(و حاذرن تفخيم همز)
كل من (الحمد) و (أعوذ)
و (اهدنا) عند الابتداء
بذلك لما فيها من كمال الشدة
ولمجاورتها العين والهاء
المتحدثين معها في المخرج
ولكون العين واللام من
الحروف المتوسطة بين
الرخاوة والشدة وكون الهاء
من الحروف الرخوة واللام
في اسم الله من الحروف
المفخمة ، فالهمزة مرققة
وسواء جاورها مفخيم أو
مرقق أو متوسط فلا يخص
ذلك لمجاورة الأحرف
المدكورة (ثم) حاذرن
تفخيم (لام لله) لكسرتها
ولام (لنا) لمجاورتها النون
ولامى (وليلطف) لمجاورة
الأولى الياء الرخوة ومجاورة
الثانية الطاء المخففة ولام
(وعلى الله) لمجاورتها اللام
المفخمة في اسم الله ولام
(ولا الض) من قوله تعالى
ولا الضالين لمجاورتها الضاد
المفخمة (و) حاذرن
تفخيم (الميم) الأولى
والثانية (من مخصة و) الميم
(من مرض)

لابن المصنف أمر بالمحافظة على سكون اللام الأولى من قوله ولتلتطف أجدما قال أولاً لأن الكلام هنا في التريق والتفخيم لافي التسيكين والتحرريك كما لا يخفى على ذوى التحقيق والله ولى التوفيق وقال الجاني أى رقق اللام الثانية لأن اللام مرققة لا محالة . قلت وكذا اللام الثانية مرققة لا محالة نعم كون الثانية لمجاورتها الحروف الفخمة يصعب تريقها فبتأكد الاهتمام بمجالها (وباء برق باطل بهم بنى) أى مرقق بقاء برق لمجاورتها الراء الفخمة لاسيما وبعدها القاف المستعيلة وكذا باء باطل لأجل الطاء المستعيلة من غير اعتبار كون الألف فاصلة فإنها لا يؤمن معها السراية وأما قول الشيخ زكريا وباء باطل لمجاورتها الألف المدية ففيه بحث حيث يشعر بأنه ترقق لمجاورة ما هو مرقق فيلزمه أن يكون ما قبل الألف تابعاً لها في التريق مع أنه سبق عن الجمهور في بيان التحقيق أنها هي التابعة له حيث ترقق بعد المستقلة وتفخم بعد المستعيلة نعم في التمهيد ما يقتضى أنها متبوعة لاتابعة حيث قال إذا وقع بعد الباء ألف وجب على القارىء أن يرقق اللفظ بها لاسيما إن وقع بعدها حرف استلاء أو إطباق نحو قوله تعالى باغ وباسط والأسباط والباطل وبالغ وأما عبارته الصحيحة في النشر فصرحة بتريق الباء حيث وقع بعدها حرف مفخم نحو باطل والبنى ووصلها ثم قال فيه فإن حال بينهما ألف كان التحفظ بتريقها أبلغ نحو باطل وبالغ وباغ والأسباط فكيف إذا وليها حرفان مفخمان نحو البرق والبقرة وكذا رقق بقاء بهم وبنى وإن كان بعدها الحروف المستعيلة لعموم الحكم في المسئلة وأما قول ابن المصنف أى بين باء بهم وبنى لمجاورتها حرفاً خفياً وهو الهاء والذال فمحل بحث إذ ليس الكلام في التبيين بل سوق العبارة في التريق وهو لا ينافي ما ذكره من التعليل في التحقيق حتى يقال جعله من باب علفتها بتناوماً بارداً مع أن أمر البيان لا يختص بحرف ولا حركة كما لا يخفى على الأعيان مع أن الذال ليست من الحروف الخفية المجتمعة للأربعة في تركيب هاوى فالأحسن ما علله الشيخ زكريا بقوله لمجاورتها الرخوة إلا أن فيه بحثاً للمصرى حيث قال بمجاورة الرخوة لا تقتضى التريق والإلاقتضت بمجاورة الشدة ضده . قلت قد تكون العلة مطردة لا منعكسة نعم الأولى أن يعلل تريق الباء في بهم لمجاورتها حرفاً خفياً وهو الهاء وفي بنى لمجاورتها حرفاً ضعيفاً كما قال المصنف في النشر وليحذر بتريقها من ذهاب شدتها كما يفعله كثير من المغاربة لاسيما إن كان مجاوراً حرفاً خفياً وهو الهاء نحو بهم وبه وبها وبالغ وباسط أو ضعيفاً نحو بنى وثلاثة وبساحتهم وإن سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدة والجهر أشد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (واحرص) وفي نسخة فاحرص (على الشدة والجهر الذى) وإنما لم يقل للذين لوزن المبنى أو لاتحاد مؤداهما في المعنى أو التقدير مثله في المعطوف والأظهر أن يقال التقدير واحرص على كل واحد من الشدة والجهر الذى (فمواو فى الجيم كعب الصبر) بالإضافة إما للوزن أو لأدنى الملابس وهى كونها مثالين للباء الموحدة والظاهر أن كلمة كعب محكية على ما ورد في الآية إما بكاملها أو بإرادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالى « يحبونهم كحب الله » وأما الصبر فعطف عليه من غير عاطف وإنما أمر بالحرص على اتیان صفة الشدة والجهر الكائنتين في الباء والجيم للاثتبه الباء بالفاء والجيم بالشين كقوله تعالى « يحبونهم كحب الله » وتواصوا بالصبر (ربوة اجتثت وحج الفجر) بالإضافة أيضاً لما سبق ولا يصح فيه الحكاية كما توهم المصرى إذ لم يعرف لفظ حج منكر اجرو را في القرآن والمعنى وكباء ربوة وجيم البقية أو ربوة بفتح الراء لابن عامر وعاصم وهى في الموضعين « كمثل جنة ربوة ، وإلى ربوة » ويجوز ضم تنوين ربوة وكسرتها كما قرئ بهما في قوله « كشجرة خبيثة اجتثت » والحج جاء معرباً فاللام مجرداً عنها قال الله تعالى « والله على الناس حج البيت ، والحج أشهر معلومات » والمراد هذه الأمثلة وأمثالها من الآيات وخص الجيم بالذكر من بين حروف الجهر والشدة أيضاً لإخراج أهل مصر والشام إليها من دون مخرجها

وباء برق لمجاورتها الجميع
المفخم وباء (باطل) لمجاورتها
الألف المدية وباء (بهم)
وباء (بنى) لمجاورتها
الرخوة (واحرص) وفي
نسخة فاحرص (على الشدة
والجهر الذى فيها) أى في
الباء (وفي الجيم) لثلاث
تشتبه الباء بالفاء والجيم
بالشين (كعب) و (الصبر)
و (ربوة) و (اجتثت
وحج) و (الفجر) ثم
يبين بعض صفات الباء
وغيرها من حروف القلقة
حال سكونها في الوقف فقال

فيتشمر بها اللسان فيمزجونها بالشين وكذا بعض أهل اليمن يمزجونها بالكاف لارتفاع اللسان في مخرجها سيما إذا أتى بعدها بعض الحروف المهموسة فإن التحفظ على جهرها وشدتها يكون أتم وأثزم والله أعلم وأحكم (ويبين) بالنون الخفيفة (مقلقل) بفتح القاف وكسرها (إن سكتا) بألف الاطلاق أي بين يانا تاما سكون حرف مقلقل من حروف القلقل المتقدمة المجموعة في قطب جد إن سكن الحرف المقلقل بسكون أصلي لازم لا يختلف حاله أصلا لا وقفا ولا وصلا نحو يقطعون وفطرة وربوة والفجر ويدخلون (وإن يكن) أي السكون (في الوقف كان) أي القلقل أو للمقلقل (أيينا) أيينا بألف الاطلاق أي أكثر يانا وأظهر عيانا من القلقل عند سكونها لغير الوقف نحو يرق ومحيط وكسب وحرج والمهاد والظاهر أن المراد بسكونه في الوقف أهم من أن يكون عارضا في الوقف أم أصليا ليستقيم تمثيل ابن الصنف في الباء بقوله فارغب وأما قول المصري أوعارضا لوقف نحو من لم يتب وإن يسرق فغفلة عن قواعد العربية لأنه عارض لجازم لا لوقف فهو في حكم سكون اللازم فلازم العالم وأما قوله وقيد شيخ الإسلام يعني ذكريا الصراع الأول بغير الوقف بناء على أن تبين القلقل في الوقف معلوم من الصراع الثاني وما ذكرناه أولى لأن الأصل الإطلاق فليس في محله إذ كلام شيخ الإسلام في مقام النظام لمن يتأمل في المرام لأن الكلام إنما هو في السكون الأصلي مطلقا والعارض وقفا ولا يختلف الحكم حينئذ في الأول أن يقف على تلك الكلمة التي فيها سكون أصلي أو يدرجها فتأمل يظن لك وجه الحل ثم لا شك أنه إذا تكرر حرف القلقل مدغما تكون المبالغة في القلقل متعينا نحو الحق وتب والحج وصد ثم اعلم أن الأظهر كون مقلقل بالفتح على أنه نعت لحرف مقدر وأما تقديم ابن الصنف الكسر على أنه حال من فاعل بين فيحتاج إلى مفعول مقدر أي بين الحرف حال كونك مقلقل ولا يخفى أن الأولى هي الأولى وبلائمه عطف الصنف رحمه الله على مقلقل قوله (وحاء حصص أحطت الحق) بأشباع ضمة القاف رعاية للقافية ورفع بناء على الحكاية ولو في آية مع أنه مجرور بحسب القاعدة العربية من حيث أنه وما قبله معطوفان على حصص المضاف إليه بحذف العاطف والمعنى وبين ترقيق حاء نحو حصص الشاملة للأولى والثانية وحاء أحطت وحاء الحق لمجاورتها حروف الاستعلاء الفخمة حذرا من تفخيم الحاء حال المقاربة قال في النشر والحاء تجب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانسها أو مقاربتها لاسيما إذا سكنت نحو فاصف عنهم وسبحه فكثيرا ما يقبلونها في الأول عينا ويادغمونها وكذلك يقبلون الهاء في سبحة حاء لضعف الهاء وقوة الحاء فيتحد بها فينطقون بحاء مشددة وكل ذلك لا يجوز أجماعا وكذلك يجب الاعتناء بترقيقها إذا جاورها حروف الاستعلاء نحو أحطت والحق فإن اكتشفها حرفان وجب نحو حصص اه كلامه (وسين مستقيم) بكسر الهم بلا تنوين ضرورة (يسطو يسقو) بحذف العاطف فيهما أي بين انتحاح السين المهمل واستفالتها لاسيما حال ضعفها بسكونها مع مجيء القاف ولو بواسطة بعدها لثلاث تنقلب صاد حال نطقها ثم أراد مستقيم نكرة لتشمل المعرفة وجره يصح إعرابا وحكاية لوروده في القرآن إلى صراط مستقيم وأغرب المصري في قوله مستقيم بفتح الهم من غير تنوين على الحكاية لأنه كذلك في سورة الفاتحة اه ولا يخفى وجه الغرابة لأنه ليس كذلك في الفاتحة فإن الوجود فيها معرفة باللام كالأخفى على من له اللام بمراتب الكلام وكذلك سين يسطون يسقون من قوله تعالى يكادون يسطون ووجد عليه أمة من الناس يسقون لمجاورتها الطاء والقاف وهما من الحروف المستعلية والشديدة مع كون السين مستقلة رخوة وكذا مثال هذه الكلمات في الآيات اللينات ثم حذف النون من التالين الآخرين من باب الضرورة الشعرية وإلا فلا يجوز قطع الكلمة عند القراءة لاحال الاختيار ولا الاضطرار وكذا لا يستحسن قطع الكلمة في الكتابة بأن يكتب النون في التالين

(ويبين) حرفا (مقلقل)
أي بين قلقلته (إن سكتا)
في غير الوقف نحو ربوة
(وإن يكن) سكونه (في)
الوقف) نحو قريب
(كان) قلقلته (أيينا)
منها عند سكونه لغير الوقف
ومثال بقية حروف القلقل
لغير الوقف يقطعون وقطر
واجتباه ويدخلون،
والوقف خلاق ومحيط
وبهيج ومجيد (و) بين
(حاء حصص) لمجاورتها
الصاد المستعلية وحاء
(أحطت) (و) (الحق)
لمجاورتها الطاء والقاف
الشديدين (وسين)
مستقيم) و (يسطو) من
قوله تعالى: يسطون
(يسقو) من قوله تعالى:
يسقون في سورة القصص
لمجاورتها التاء والطاء والقاف
الشديدات، وكل ذلك
راجع إلى إعطاء الحروف
حتمها ومستحقها

المذكورين في أول سطر وما قبلها في آخر سطر فاحفظ هذه القاعدة فانها كثيرة الفائدة (ورقق الراء) أي البنى أصلها التفخيم (إذا ما كسرت) نحو رزق [فائدة] ما بعد إذا زائدة ومفهومه أنها تفخيم إذا ضمت أو فتحت نحو رب رؤيا (كذلك) أي مثل الراء للكسورة ترقق إذا وقعت (بعد الكسر حيث سكنت) أي الراء ومفهومه أنها تفخيم إذا كانت ساكنة بعد ضمة أو فتحة والأمثلة قرآن وقرن وقرية (ان لم تكن) أي الراء الساكنة الموجودة بعد الكسر واقعة (من قبل حرف استعلاء) بالقصر كوقف حمزة لا للضرورة وجزاء الشرط محذوف دل عليه ما قبله ومفهومه أن حرف الاستعلاء إذا كانت قبله فانها تفخيم كمرصاد وإرصاد وقرطاس وفرقة وليس غيرهما في القرآن (أو كانت الكسرة) أي كسرة ما قبلها (ليست أصلا) أي أصلية لا عارضية ولا منفصلة لأن الأصل هو الاتصال فانهما تفخيمان كارجعي والذي ارتضى وأم ارتابوا وليس المراد أن الكسرة لا تكون موجودة أصلا على ما يتوهم قال الرومي أو كانت عطف على الجملة الشرطية السابقة له وهو موافق للقواعد العربية ولكنه غير مطابق للقواعد القرآنية فإن الكسرة إذا لم تكن أصلية توجب تفخيم الراء بعدها لترقيقها المفهوم من ظاهر نظم عبارة الجزرية فالوجه أن تكون عاطفة على مدخول الجازمة ولما لم تكن تدخل على الصيغة الماضية يقدر لها ما في معناها ليؤدي مؤداها من افادة النفي فيقال التقدير أو ما كانت على ما أشار إليه الشيخ زكريا به تمام نظام مرام الكلام فترقيق الراء التي بعد كسرة مشروط بعدم كون حرف الاستعلاء بعدها وعدم كون الكسرة عارضية فانها إذا وجد حرف الاستعلاء بعدها تفخيم وكذا إذا كانت الكسرة عارضية أو منفصلة فانها تفخيم فالتقديران عدميان مانعان كما أشار إليه ابن المصنف إلا أن مال كلام زكريا إلى أن الثاني قيد إثبات لأن نفي النفي يفيد الإثبات فيصير التقدير أو كانت الكسرة أصلية فيؤخذ حينئذ حكم العارضية بالمفهوم من الشرطية وأما قول النجاشي أو كانت عطف على مقدر تقديره تفخيم الراء إذا كانت من قبل حرف استعلاء أو كانت كسرة ما قبلها ليست أصلا أي عارضية فهو أقرب إلى البنى فانه من باب العطف على المعنى كما لا يخفى وأما ما اختاره المصري من أن ما المقدرة عطف على لم تكن فبعيد جدا حيث لا دلالة على هذا المقدر لشيء أبدا. أقول ولو قال المصنف أو لم تكن الكسرة ليست أصلا لخلص ثم كان الأظهر أن يقول أو كانت الكسرة أصلا ووصلا أي أصلية لا عارضية ووصلية لا فصلية فيوافق الشاطبية من جهة القيد في قوله :

وما بعد كسر عارض أو مفصل ففخيم فهذا حكمه مبتدلا

وكان يفيد بالأصل أن لا يكون عارضا وبالوصل أن لا يكون منفصلا فراحم الله من أنصف ولم يتعسف ثم الأولى أن يكون الكلام بالواو الحالية دون أو الترددية لتلا يتوهم التنويع الموهوم بأن الكسرة الأولى يراد بها مطلقا فتأمل فانه موضع زلل والعجب من ابن المصنف ومن تبعه من الشراح الكرام حيث لم يتقيدوا بحل هذا المقام من جهة البنى واكتفوا بما ذكره من حاصل المعنى . والحاصل أن ترقيق الحرف انحافه أي جعله في المخرج خفيفا وفي الصفة ضعيفا وضده التفخيم فانه بمعنى التسمين والتجسيم فهو والتخفيف واحد إلا أن استعمال الأكثر في الراء أن يكون ضد الترقيق هو التفخيم وفي اللام التخفيف كما في قراءة ورش من طريق الأزرق وقد عبر قوم عن الترقيق في الراء بالامالة بين اللظنين كما فعله الداني وبعض الغاربة إلا أنه تجاوز لأن الامالة أن ينحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء والترقيق انحاف صوت الحرف فيمكن التلظظ بالراء مرهقة غير ممالة ومفخمة ممالة وإن كان لا يجوز رواية مع الامالة إلا الترقيق وأيضا لو كان الترقيق إمالة لم يدخل مع المضموم والساكن والالكات الراء المكسورة ممالة وذلك خلاف إجماعهم على الفرق بينهما بأن الترقيق في الحرف دون الحركة

(ورقق الراء إذا ما) زائدة
(كسرت) ولو لروم أو
اختلاس أو إمالة سواء سكن
ما قبلها أم تحرك وسواء
وقع بعدها حرف استعلاء
أم لا نحو وفي الرقاب ورجلا
والغارمين والفجر وبشرى
بالامالة . أما إذا فتحت أو
ضمت أو سكنت ولم يكن
قبلها حال سكونها حرف
ممال أو ياء ساكنة أو كسرة
وان وقع بينهما ساكن
فتفخيم على أصلها فان كان
شيء من ذلك نحو الغار وخير
وخير وقدّر والذكر رقت
وبعضه معلوم من قوله
(كذلك) ترقق الراء
الواقعة (بعد الكسر حيث
سكنت ان لم تكن) واقعة
(من قبل حرف استعلاء أو)
ما (كانت الكسرة ليست
أصلا) يعني وكانت الكسرة
قبلها لازمة نحو: فرعون
ومرية فان وقعت قبل حرف
استعلاء والواقع منه بعدها
في القرآن ثلاثة أحرف
القاف والطاء والصاد نحو
فرقة وقرطاس ولبالمرصاد
أو كانت الكسرة غير لازمة
بل عارضة نحو : اركعوا
وارجعوا ونحو ارتبتم وأم
ارتابوا انخمت ثم بين ما وقع
فيه خلف بسبب كسر حرف
الاستعلاء فقال :

والامالة في الحركة دون الحرف كذا ذكره المصري والتحقيق ما قاله في النشر من أن تغليظ اللام تسميها
لاتسمين حركتها والتفخيم مرادفه إلا أن التغليظ في اللام والتفخيم في الراء والترقيق ضد هما وقد يطلق
عليه الامالة مجازا لکن الصحيح هو الفرق بينهما بأن الترقيق في الحرف دون الحركة والامالة في الحركة
دون الحرف ثم الأصل في الراء التفخيم على ما عليه الجمهور واختاره السكي وقال جماعة ليس للراء أصل في
التفخيم ولا في الترقيق وإنما يعرض ذلك بسبب حركتها فترقق مع الكسرة لتسفلها وتفخم مع الفتحة
والضمة لتعدهما فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها وأيضاً فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا
تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها
بسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروف الاستعلاء إلا أن للعتمد هو الأول ولهذا لم يتعرض الناظم
لذكر أسباب تفخيمها ، وقد صرح الشاطبي رحمه الله بهذا المضمون في قوله :

وفيما عدا هذا الذي قد ذكرته على الأصل بالتفخيم كن متغلا

فلا ترقق إلا لموجب وذلك إذا كانت مكسورة كسرة لازمة مثل رجال والعارمين والفجر وليال عشر
وبالصبر أو عارضة مثل أنذر الناس وانحران على قراءة ورش تامة نحو رزقا واذكر اسم أو مبعضة
بالاختلاس نحو أرني أو مالة أو لا نحو رأي أو وسطا نحو الذكرى أو طرفا نحو عذاب النار أو وصلا نحو
ذكرى الدار أو منونة نحو ذكر أو غير منونة نحو البشرى سكن ما قبلها كما تقدم مثالها أو تحرك ما قبلها
بأى حركة سواء وقع بعد الراء حرف مستقل كما سبق أو مستعل كما في الرقاب ورزقا سواء كان في الاسم
أو الفعل وكذلك إذا كانت الراء ساكنة بعد الكسرة فانها ترقق إذا كان سكونها لازما نحو فرعون
ومرية أو عارضا نحو وما يشعر كم على قراءة الاسكان تكون الراء متوسطة كما سبق أو متطرفة وصلا
ووقفا نحو أنذر الناس ان كان قبلها كسرة متصلة حقيقة أو حكما لازمة كما تقدم وليس بعدها حرف
استعلاء متصل احترازاً عن نحو أنذر قومك ولا تصعرخك وفاصبر صبراً جليلاً مباشر بأن لا يكون بين
الكسرة والراء حركة أخرى في الفعل نحو استغفر والاسم العربي نحو الإربة والأنجى نحو فرعون
وجملة الكلام وزبدة الرام أن شرط المؤثر أن تكون كسرة متصلة لازمة ووجه اشتراط اللزوم والاتصال
في الترقيق هو تقوية السبب لئتمكن من إخراجها عن أصلها فالمتصل اللازم ما كان على حرف أصلي وهو
ظاهر أو ينزل منزلة الأصلي كجواب مرفقاً بكسر الهمزة على أصل الكلمة لأنهما من جملة مفعول
ومفعول قال ابن شريح وكثير من القراء يفخم الساكنة بعد الهمزة الزائدة نحو مرفقاً وأما المتصل
العارض فهو ما دخل على كلمة الراء ولم ينزل منزلة الجزء منها وهو الذي لا يخل اسقاطها كما في باء الجر
ولامه وكهزمة الوصل نحو أركبوا أو ارتابوا في الابتداء وأما المنفصلة العارضة فهو ما كانت في كلمة منفصلة
اعراباً وعروضاً الساكنين وصلان نحو ان ارتبتم ولمن ارتضى أو لالبناء نحو يا بني اركب بكسر التحتية فان
أصله يا بني أو للاتباع نحو رب ارجعون فان أصله ربي فكسر الباء لمناسبة الياء ومتابعتها في البناء وأما
المنفصلة اللازمة قبل راء ساكنة فهو ما كانت في كلمة أخرى لازمة البناء على الكسر نحو الذي ارتضى
عند السكوت وما كان أبوك امرؤءاً لورش قال النويري ولأننا في له وقال ابن المصنف وتبعه غيره والمنفصلة
اللازمة لم تجي في القرآن قبل راء ساكنة لكن فيه نظر ظاهر لوجود ما سبق الياء إلا أن يراد المتفق عليها
وأنه جعل كسرة الذي كسرة اتباع ولذا افتح في اللذان لكنه يخالف ما ذكره من إخراج الضالعية في قوله :

وما بعد كسر عارض أو مفصل ففخم فهذا حكمه متبذلاً

أن العارض ما حقه السكون في كسر ابتداء نحو امرأة أو لالقاء الساكنين نحو أم ارتابوا أو المنفصل
بأن كان الكسر في حرف منفصل من الكلمة نحو الذي ارتضى وأما المنفصلة اللازمة قبل راء متحركة

فانما جاءت على قواعد ورش نحو رسول ورسول وهذا كله حكم الراء وصلأ أما وقفا فلا يستفاد من الجزرية وقد بينتها الشاطبية ومجمل أحكامها في الوقت أنها إن وقعت بالروم فهو كالوصل في جميع الأحوال إلا أن في نحو قد يترقى لورش وتنفخ للجمهور وإن وقعت بالسكون وكان قبلها حرف ممال فرقة كالنار وكذا إذا كان قبلها كسرة نحو قد قدر ومستقر ولا ناصر أوياء ساكنة نحو غير وضير وخير ثم الساكن بين الراء وبين الكسرة ليس يمنع من الترقيق نحو الشعر وأهل الذكرو بكر سواء كانت الراء في الوصل مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة كما مثلنا فانها في الوقت بالسكون ولومع الاشياء تكون مرفقة ، وقد نظمت حكم وقف الراء وقلت :

ونغم الراء زمان الوقف أن لم تكن بعد ممال الحرف
أو بعد كسر أو سكون الياء رقفها عند سائر البناء

ولا يخفى أن قولي بعد كسر باطلا قيعم ما يكون بفصل وبدونه فيشمل نحو الشعر والذكر . ثم اعلم أن الساكن الحارز بين الكسرة والراء إذا كان صاداً نحو ادخلوا مصر وطاء نحو عين القطر فقد اختلف في ذلك أهل الأداء فمن اعتد بحرف الاستعلاء نغم كأبي عبد الله بن شريح ومن تبعه وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين ومن لا يعتد به رقف كأنص عليه أبو عمرو الداني في كتاب الراءات من جامع البيان وهو الأشبه بمذهب الجماعة ويدل عليه إطلاق الشاطبي وعدم التفاته إلى الخلاف لكن المصنف اختلف في مصر التنفخ وفي عين القطر الترقيق نظراً فيهما للوصل وعملاً بالأصل (والخلف في فرق لكسر يوجد) أي والاختلاف ثابت في تنفخ راء قوله تعالى فكان كل فرق وترقيقها لكسر يوجد في قافها فيكون وجه الترقيق أن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته المضممة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق أو لكسر يوجد فيما قبله وما بعده فيكون وجه الترقيق ضعف الراء بوقوعها بين كسرتين ولوسكن وقفا لعروضه وأما وجه التنفخ فضعفه الكسرة لتقابل المانع القوي وهو حرف الاستعلاء قال الداني الوجهان جيدان الترقيق وبه قطع مكى والصقل وابن شريح وأدعوا فيه الإجماع ، والتنفخ وبه قطع الداني في التيسير كذا ذكره ابن المصنف وقال الداني في غير التيسير والمأخوذه فيه الترقيق نقله النويري في شرح الطيبة فهو أولى بالعمل أفراداً وبالتقديم جماعاً . وقد المصنف في نشره والقياس إجراء الوجهين في فرقة حال الوقف لمن أمال هاء التأنيث ولا أعلم فيها نصاً . قلت وهو قياس مع الفرق لأن الإمالة فيها مع ضعفها ليست محض كسرة فيضعف تأثيرها لاسمها وهي عارضة حال وقفا (وأخف تكريراً إذا تشدد) بالاشباع فيه وفيما قبله فمافي بعض النسخ بصيغة الجمع لا وجه له والمعنى إذا كان الراء مشدداً فأخف تكريرها قال مكى لا بد في القراءة من إخفاء التكرير وواجب على القارئ أن يخفى تكرير الراء فمافي أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفاً ومن الخف حرفين فقوله إذا تشدد ليس بقيد بل إما على سبيل الاهتمام والاعتناء أو من باب الخذف للاكتفاء . والحاصل أنك إذا قلت مثل الرحمن الرحيم فلا تترك لسانك أن تضطرب بالراء بل احفظها من مخرجها لتلا تكون لفظاً في موضع الراء الواحدة براءات متعددة (باب اللامات)

(والخلف) ثابت (في) راء
(فرق) كالطود العظيم
تنفخ حرف الاستعلاء
وترقى (لكسر يوجد)
في القاف وإنا لم يختلفوا في
غيره كفرقة وقرطاس
لا تنفخ كسر حرف
الاستعلاء فيه (وأخف
تكريراً) للراء (إذا تشدد)
قال مكى يجب على القارئ
إخفاء تكرير الراء فمافي
أظهره فقد حصل من
الحرف المشدد حروفاً ومن
النفخ حرفين (ونغم اللام
من اسم الله) وإن زيد
عليه ميم إن وقعت (عن)
أي بعد (فتح اوضم كعبد
الله) بفتح الدال وضمها
نحو قال الله وإذ قالوا اللهم
لمناسبة الفتح والضم
التنفخ المناسب للفظ الله
أما إذا وقعت بعد كسرة ولو
منفصلة أو عارضة نحو الله
وأفئ شك وقل الله فترقى
على أصلها وقد ترقى إذا
كان قبلها إمالة كبرى وذلك
في قراءة السوسي في أحد
وجهين نحو نهي الله

(ونغم اللام من اسم الله) أي لا من غير الله إلا في قاعدة ورش لبعض اللامات المخصوصة (عن فتح اوضم) بالنقل أي بعد أحدهما (كعبد الله) بفتح الدال وضمها ليصح مثلاً على وفق العمل القرآني ولا يبعد أن يقرأ بالجر على وفق الحل الإعرابي والمراد به أنه تنفخ بعد أحدهما ثم اللام أصلها الترقيق عكس الراء عند أهل التحقيق فلا تنفخ إلا لوجب ومن ثمة كان المانع في الراء عن التنفخ أو الترقيق سبباً لأحدهما في اللام فهي من اسم الله تعالى وإن زيد عليه ميم وصار اللهم إذا تقدمتها فتحة محضة

أوضحة كذلك فإنها تكون مفخمة نحو الله ربنا ابتداءً وميؤتينا الله وصلاً لما قام عبد الله وقال اللهم وقالوا اللهم لمناسبة الذئحة والضم التفعيم المناسب للفظ الله من التعظيم لكونه الاسم الأعظم عند الجمهور للعظم فإن تقدمتها كسرة مباشرة بأن لم تكن بين الكسرة واللام حركة أخرى وهي حمزة غير مماثلة متصلة اتصالاً سورياً نحو الله وبالله فإن الاتصال الحقيقي غير متصور في الحرف الذي يوجد قبل الجلالة أو منفصلة عارضة ولازمة فإنها تكون مرققة نحو الله الأمر وأقسموا بالله وأنى الله شك وبسم الله وما يفتح الله وقل الحق ولم يذكر في المتن حكم ترقيقها إحالة على أصلها أو اكتفاء بمفهوم منطوق حكمها على ما هو المعتبر عندنا في الرواية وعند الشافعي رحمه الله حتى في أدلة الدراية ثم هذه اللام إن وقعت بعد ترقيق خال من ممال الكسرة فهي على تفعيمها نحو يبشر الله في قراءة ورش أو بعد إمالة كبرى أى حمزة وذلك في قراءة السوسي فوجان نحو حتى نرى الله جبهة التفعيم وبه قرأ أبو العباس والترقيق وبه قرأ عبد الباقي وإطلاق الصنف بما يؤيد الأول فتأمل . ثم اعلم أن اجتماع اللامين على أربعة أقسام مرققين نحو على الدين ومفخمتين نحو أضل الله في قراءة ورش عند بعضهم ومرققة مفخمة نحو وأحل الله ومفخمة ومرققة نحو وظللنا عليكم الغمام في قراءة ورش فأعط كل ذي حق حقه خصوصاً الخفيفين خوف السراية هذا وقيل إنما غنمت اللام من لفظة الجلالة فرقائنه وبين سائر اللامات ولعل مراده أن التفعيم إنما هو لمجرد التعظيم وهو لا ينافي ما ذكر من أن وجه تفعيمها في ذكر هو نقل الخلف عن السلف وتوازئهم ذلك كما را عن كابر من غير تكبير ناكراً (وحرف الاستعلاء) بحذف حمزة الوصل في المدرج ونصب حرف على أنه مفعول مقدم لقوله (نغم) ويجوز رفعه على تقدير نغمه نحو قوله تعالى والعمر قد رثاه على القراءتين . ثم المراد بحرف الاستعلاء أعم من أن يكون مطبقاً أو غير مطبق ولذا قال (واخصاً) بضم الصاد وبالألف المبدلة من النون المخففة (لاطباق) بنقل الحركة والاكتفاء بها عن حمزة الوصل ونصب على أنه مفعول لما قبله (أقوى) صفة لموصوف محذوف والمعنى خصص حروف الاطباق بتفعيم أقوى من تفعيم سائر حروف الاستعلاء (نحو قول) بالرفع وجوز نصبه (والعصا) بالألف لا بالياء كما في بعض النسخ . والحاصل أنه أمر بتفعيم حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة المجتمعة في كلمات «خص ضفط قط» مثل قاعاً والظالمين وخالدين وصادقين ولا الضالين والغارمين والطامة وأمر بتخصيص حروف الاطباق الأربعة من جعلها الصاد والطاء مهملتين ومعجمتين وبينهما عموم وخصوص مطلق إذ كل مطبقة مستعلية ولا كل مستعلية مطبقة فأتى بمثالين مثال لحرف الاستعلاء غير المطبق وهو القاف في قال ومثال لحرف الاستعلاء المطبق وهو الصاد في العصال ابن المصنف وتبعه غيره والألف واللام لا عهد أى العصا المذكورة في قوله اضرب بعصاك اه وفيه بحث لا يخفى فإن الحكم شامل له ولغيره أيضاً من قوله تعالى حكاية عن موسى قال هي عصاى وقوله تعالى «فالتقى عصاه» وأيضاً قوله تعالى وعصى آدم ربه فالفصح أن اللام للجنس الاستغراقى الشامل لما دنى هذا اللفظ من الواوى واليائى وأما صاد غير هذا البناء فيعلم حكمه من قوله نحو العصا إذ هو معطوف على قال بكل حال نعم لو قال مع صبا بالألف أو الياء لطابق ألقاظ التنزيل وهو أوفق في مقام التمثيل وأما قول زكريا لكونه أقوى فلا دلالة على تقديره في المبني فلا تعدى على ما قدمناه في المعنى غاية أن الباء في أقوى محذوفة على حد قول القائل : تمرن الديار ، أى تمرن بها . ثم اعلم أن في إتيان المثالين المتقدمين نكتة بديعة وحكمة منيعة وهي أن الصاد المهجلة مع قوتها أضف حروف الإطباق لأنه محموس والقاف أقوى من باقى حروف الاستعلاء هذا وحروف الاستعلاء بحسب القوة والضعف الناشئين من اختلاف أحوالها ثلاثة أضرب عند ابن الطحان الأندلسي : الأول ما يمكن فيه التفعيم وهو ما كان مفتوحاً . الثاني ما كان

(وحرف الاستعلاء نغم
واخصاً) أنت (لاطباق)
بنقل حركة المهجمة إلى اللام
والاكتفاء بها عن حمزة
الوصل يعنى واخص
الحروف المطبقة من بين
سائر حروف الاستعلاء
بكونها (أقوى) تفعيماً
من غير المطبقة (نحو)
القاف من (قال) والصاد
من (العصا) والأول مثال
لغير المطبق من حروف
الاستعلاء والثاني مثال
للمطبق منها

دونه وهو المضموم والثالث ما كان دونه أيضاً وهو المكسور وعند المصنف على خمسة ما كان بعده ألف ثم ما كان مفتوحاً من غير ألف بعده وهذا النوعان مندرجان تحت جنس أول الثلاثة ثم ما كان مضموماً ثم ما كان ساكناً ثم ما كان مكسوراً .

(وبين الاطباق من أحطت مع بسطت والحلف بنخلقكم وقع)

أمر ببيان صفة الاطباق الطاء من قوله تعالى حكاية عن الهدمداً حطت بمالم تحط به ومن قوله تعالى لئن بسطت الى يدك لثلاث تشبه الطاء المطبقة المستعلية الجهرية بالتاء المفتحة المستغلة المهموسة المدغمة كما هو أصل القاعدة في ادغام الحروف التقاربة وكذا الحكم في قوله فرطت في جنب الله ثم أخبر أن الاختلاف وقع بين أهل الأداء من المشايخ في إبقاء صفة استعلاء القاف مع الادغام في قوله تعالى ألم نخلقكم من ماء مهين وفي ذهابها معه مع اتفاقهم على الادغام قال ابن المصنف وكلاهما جائزان وذهابها أولى وقال الناظم في كتاب التمهيد والأول مذهب السكي وغيره والثاني مذهب الداني ومن والآء ثم قال قلت كلاهما حسن وبالأول أخذ البصريون وبالثاني أخذ الشاميون واختيارى الثاني وفقاً للداني وقال في النشر الادغام المحض أصح رواية وأوجه قياساً . أقول وللدانم يلتفت الشاطبي لهذا الخلاف أصلاً ولعله أراد بالقياس إجماعهم على ادغام القاف في الكاف للسوسى ادغاماً معضاً مع وجود تحريك القاف وتعدد السكمتين فمع السكون واتحاد الكلمة بالأولى . ثم أعلم أن الادغام على قسمين تام وهو إدراج الأول في الثاني ذاتاً وصفة مثل قالت طائفة وادغام ناقص وهو إدراج الأول في الثاني ذاتاً لاصفة وإدغام أحطت ونظائره من قبيل الناقص وأيضاً قوة الطاء وضعف التاء يمنع الادغام الكامل ولو التجانس لم يسغ الادغام أصلاً لأن القوى لا يدرج في الضعيف بخلاف العكس خوفاً منت طائفة حيث أجمعوا فيه على الادغام الكامل كما أجمعوا في نحو أحطت على الادغام الناقص ثم ما وقع في عبارة بعضهم من اظهار القاف في نخلقكم فذلك خطأ محض اللهم إلا أن يحمل على اظهار صفة استعلائها على اظهار الحرف ذاته فعلم أن ما ذكره ليس بادغام محض ولا اظهار محض بل حالة بينهما فهو بالاخفاء أشبه فيكون نظير ما قال الشاطبي رحمه الله :

وادغام حرف قبله صح ساكن عسير وبالاخفاء طبق مفصلاً

وانما وقع الخلاف في القاف دون الطاء لأن الاطباق أقوى من الاستعلاء فيجب إبقاء الأول دون الثاني وأما ما ذكره الرومي من أنهم فرقوا بين بسطت ونخلقكم بأن إعطاء صفة الاستعلاء في الأول زيادة الطاء قبل التاء المشددة وفي الثاني بلا زيادة القاف فلم زه في الكتب النسوبة اليهم ولا سمعنا من المشايخ الذين قرأنا عليهم وحققتنا وجوه القراءة لديهم ثم ما ذكره من تلقاء نفسه من وجه الفرق بينهما فما لا يلتفت اليه ولا يعول عليه ثم رأيت منشأ وهمه كلام ابن الحاجب من غير فهمه حيث استشكل الادغام بأن الاطباق صفة للمطبق ولا يتأتى إلا به فلو بقي الاطباق مع الادغام للزم اجتلاب طاء أخرى لتدغم في التاء غير الطاء التي قام بها وصف الاطباق وفي ذلك جمع بين ساكنين فاذا نحو فرطت بالاطباق ليس فيه ادغام حقيقة ولكنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من غير نقل اللسان أطلقنا عليه الإدغام مجاز السكون ذلك النطق كالنطق بالمثل بعد المثل على ما ذكره الجاربردى وغيره وفرق بين الاطباق والفتنة بأن الفتنة لا تتوقف على النون لأنها من مخرج غير مخرجه فان النون من الفم والفتنة من الحيشوم بخلاف الإطباق فانه مع اللطبق فأخرجه لا يتأتى إلا به وأما ما ذكره المصري بقوله وأجيب بأن القراء نصوا على أن في نحو فرطت تشديداً ولا يتمتع بإبقاء الإطباق في الطاء قائماً بمحض صوت الطاء لأن الطاء لم يستكمل ادغامه في التاء ولا يلزم اجتلاب طاء أخرى ولا جمع بين ساكنين

(وبين الاطباق في الطاء)

(من) قوله تعالى : قال

(أحطت مع) قوله تعالى

لئن (بسطت) ونحو ذلك

لثلاث تشبه بالتاء المجانسة

لها بأعلاهما في الخروج

(والحلف) في إبقاء صفة

الاستعلاء في القاف مع

ادغامها (بنخلقكم) من

قوله تعالى : ألم نخلقكم

(وقع) وعدم بقائها أولى

كما قاله الناظم في عميده بما

لأبي عمرو الداني

وطى هذا قياسه على الغنة مستقيم اه فلا يخفى نافية من المصادرة بل مافى معارضته من المسكارة ثم قوله لذا سكنت الطاء وآتى بعدها تاء وجب ادغامها ادغام غير مستكمل بل يبق مع صفة الاطباق لقوة الطاء وضعف التاء فيتعين على المجوأن يوقها حقها لاسيا اذا كانت مشددة نحو اطيرنا وأن يطوف فيه أن للثالثين الأخيرين ليسا مما نحن فيه بل من قبيل ودت طائفة حيث أجمعوا على أنه من الادغام الكامل وأن أصلهما تطيرنا ويطوف فأعلا باعلال حقق في محلهما فهو من باب ادغام الأضعف في الأقوى ليصير مثله في القوه بخلاف نحو أخطت فانه من باب ادغام الأقوى في الأضعف فيمتنع اندراج فيه بالكلية وبه يحصل الفرق في هذه القضية على قواعد العربية وقال بعضهم ومن العرب من يبدل التاء طاء ثم يدغم ادغاما مستكلا فيقول أخطت وفرطت بطاء واحدة مشددة مدغمة قال شريح وهذا ما يجوز في كلام الخلق لافي كلام الخالق عز وجل اه لأن كلام الله لا يجوز فيه التصرف على خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ بالطرق التواترة في القراءات المشهورة وأما في كلام المخلوقين فيتوسع بكل ما جاء من اللغة وبهذا يتبين أنه لم يرد في لغة ابدال الطاء تاء وادغامها فيها فيجب الاحتراز عنها (وأحرص) بكسر الراء (على السكون في جعلنا) أى في لام جعلنا اذ كل سكون لابد من الحرص على بيانه وكذا الحركة إلا أنه خص لام جعلنا كالا تصير مدغمة ولا متحركة فيثبته تغير المعنى باختلاف المبني كما لا يخفى ونحوه أنزلنا وكذا قلنا نافية اللام ساكنة وبعدها نون فيجب التحفظ باظهارها مع رعاية سكونها قال المصري لا كما يفعله بعض الأعاجم من قصد تقلبها. قلت اللام ليست حروف القلقلة فان حروفها «قطب جد» لا حروف القلقلة سبعة كما توهم المصري من الدهول والغفلة (أنعمت والمغضوب مع ضلنا) أى وكذا كن حريصا على بيان سكون نون أنعمت وميمها وغين المغضوب ولام الثانية من ضلنا ليتحرز من تحريكها كما يفعله جهلة القراء فان ذلك من فطية اللحن عند العلماء وضلنا بالصاد ثابت في القرآن عند قوله وقالوا أنذا ضلنا في الارض وأما ظللنا بالظاء المشالة فلم يوجد فيه مخففة ولا ضرورة بالاثبات بها والقول بتخفيفها للوزن ولا يبرنك كثرة النسخ عليها وإشارة بعض الشراح اليها واقتصار ابن المصنف على نون أنعمت وتبعه الشراح فالحكم يشمل الميم على حسب التعميم نعم في معنى نون أنعمت كل نون ساكنة بعدها حرف من حروف الحلق كينأون ومن آمن ومنه وإن هو وتحتون ومن حاد الله وينعق وينضون وعذاب غايظ وللنخفة ومن خوف ونحو ذلك ثم لاسكت على النون سكتة لطيفة كأنه يريد بها اوضح اظهارها وأنها لا غنة فيها فان ذلك خطأ محض لا يفعله إلا الجهلة من القراء في معنى غين المغضوب ضغنا وبغا وأفرغ علينا وأعنى ويفشى وعلل المصنف في التمهيد اظهار النون الساكنة عند الشين من يفشى بقوله لتلا يقرب من لفظ الخاء لا شترا كهما في الخمس والرخاوة (وخلص افتتاح محذورا عسى خوف اشتباهه بمحظورا عصى)

أى بين وميز صفة الاقتحاح عن الاطباق في نحو محذورا وفي نحو عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا لا يشبه الذال بالطاء في قوله وما كان عطاء ربك محظورا والسين بالصاد في قوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى فان كلا من الذال والطاء من مخرج واحد وكذلك السين والصاد وانما يتميز كل من الآخر بتمييز الصفة فالذال والسين منفتحان والطاء والصاد مطبقتان فينبغي أن يخلص كل منهما مع الآخر باقتحاح الهم وانطباقه وما يترتب عليهما من تريق الأوليين وتقخير الآخرين وكذا حكم كل حرف مع غيره اذا كانا متحدى المخرج مختلفى الصفة ثم الضمير في اشتباهه راجع إلى الحرف المنفتح بقرينة المقام أو تقديره خوف اشتباه كل واحد من محذورا وعصى بمحظورا وعصى أو خوف اشتباه المذكور كذا ذكره الشراح على اختلاف اختيار كل منهم والأظهر أن ضميره راجع إلى الاقتحاح أى مخافة

(وأحرص على السكون)
أى سكون اللام (في جعلنا)
والنون في (أنعمت و)
العين في (المغضوب مع)
لام (ضلنا) الثانية لتحرز
عن تحريكها كما يفعله جهلة
القراء فانه من فطية
اللحن (وخلص افتتاح)
الذال من قوله تعالى إن
عذاب ربك كان (محذورا)
والسين من قوله تعالى
(عسى) ربه (خوف)
اشتباهه بمحظورا عصى)
أى اشتباه محذورا بمحظورا
وعسى بعصى لا اشتباه
الذال بالطاء والسين بالصاد
للاعتدال في المخرج فلا يتميز
كل واحد إلا بتمييز الصفة
والذال والسين منفتحان
والصاد والطاء مطبقتان
فينبغي أن يخلص كل
واحد من الآخر باقتحاح
الهم وانطباقه وكذا كل
حرف مع آخر متحدى
المخرج مختلفى الصفة

مثال للكاف (وتتوفا)
من قوله تعالى تتوفاهم
الملائكة و (فتنتا) في قوله
تعالى واتقوا فتنة مثال
لثاء وقس على الشدة
الجهر والمهمل والرخاوة
والقلقة وغيرها مما مر
فيراعى في كل حرف صفته
التي مرياتها. ثم بين ما يجب
ادغامه وما يتمتع فقال
(وأولى مثل وجنس ان
سكن) ولو سكونا عارضا
(أدغم) أنت. والادغام لغة
ادخال الشيء في الشيء ومنه
أدغمت اللجام في فم
الفرس واصطلاحا ابدال
حرف ساكن بحرف
متحرك بحيث يصيران
حرفا واحدا مشددا يرتفع
الاسان عنه ارتفاعا
واحدة وهو بوزن حرفين
واعلم أن الحرفين اللتقين
اما أن يتماثلا بأن يتفقا
مخرجا وصفة كالباين
واللامين أو يتجانسا بأن
يتفقا مخرجا لا صفة
كالطاء والياء وكالظاء
والثاء وكاللام والراء عند
الفراء أو يتقاربا مخرجا
وصفة كالدهال والسين
وكالضاد والشين وكاللام
والراء عند سيويه
فالمتماثلان والمتجانسان
الحاليان عما يأتي إذا سكن
الأول منهما أدغم في الثاني
(صقل رب) مثال

اشتبه اقتراح محذور أو عسى باطابق محظورا وعسى ووجه الأظهرية أن محل الاحتياج في صحة الحمل
إلى التقدير وهو الثاني دون الأول فتأمل (وراع شدة) أى كائنة (بكاف) أى في كاف (وبثا)
بالقصر على وقف حمزة في الهمزة لا كما قال الروى أنها للضرورة (كشركم وتتوفا فتنتا) بألف
الاطلاق أو بابدال التنوين ألفاوقفا على ما جاء في لغة وراعى من المراجعة والمفاعلة إذا لم تكن للمفاعلة
فعى للمبالغة وقول الروى أمر من الرعاية ففيه نوع مساهلة حيث لم يراع فيه القاعدة المميزة بين المجرد
والمزيد الفارقة لطالب المزيد فأمر بمراجعة الشدة في الكاف والياء نحو نكتل ويتلو خصوصاً عند ورود
تكرارها نحو قوله تعالى «يكفرون بشركم» وتتوفاهم الملائكة واتقوا فتنة» وذلك لأن الشدة تمنع
الصوت أن يجرى معها مع ثباتهما في موضعهما قوين فاحذر أن تتبعها ركاً. والحاصل أن كل حرف
ينبغي أن تراعى فيه صفاته المتقدمة من جهر ومهمس وشدة ورخوة وغير ذلك بعد تمكنه من مخرجه
فاحفظ هذه القاعدة الكلية وقس عليها الأمثلة الجزئية ولم ينص عليها صاحب الجزية هذا وقال
في التمهيد إذا تكررت الكاف من كلمة أو كلمتين فلا بد من بيان كل منهما لثا تقرب اللفظ من الإدغام
لتكثف اللسان بصعوبة التكرير نحو قوله تعالى «مناسككم» وانك كنت» على مذهب المظهر وكذا
الحكم في ثاء «تتوفاهم الملائكة» واتقوا فتنة» وأشابهه فتراعى الشدة التي فيها لثا لتصير رخوة كما ينطق بها
بعض الناس وربما جعلت سينا إذا كانت ساكنة نحو فتنة «وانل عليهم» ولذا أدخلها سيويه في جملة
حروف القلقلة وتتأكد المراجعة فيها إذا تكررت نحو «تتبعها الرادقة» وتتوفاهم» لصعوبة اللفظ
بالمكرر على اللسان وقال مكى في الرعاية هو بمنزلة الماشي رفع رجله مرتين أو ثلاث مرات ويردها في كل
مرة إلى الموضع الذي رضعها منه وقال المصرى وهذا ظاهر ألا ترى أن اللسان إذا تلفظ بالياء الأولى رجع
إلى موضعه ليتلفظ بالثانية وذلك صعب فيه تكلف ولكن لا يخفى أن قوله أو ثلاث مرات زائدة لأن
الكلام في تكرارها ثلاث مرات كما قل وليس فيه ما هو بمنزلة رفع رجل ثلاث مرات بل مرتين. أقول
بل هو غير زائدة إذ قد يوجد التكرار ثلاث مرات لافى كلمة بل في كلمات متواليات كما في قوله تعالى
«تتوفاهم الملائكة» وصلا وكذا قوله تعالى «تتبعها الرادقة» ولا يشترط في إثبات تكرار الياء
أن لا يكون بينهما نصل ولذا عد في أمثلة التكرار قوله فتنة كما سبق في كلام المصنف إلا أن قوله وربما
جعلت سينا إذا كانت ساكنة نحو فتنة فبحث إذا الظاهر التبادر أنها تصير إذا لم يراع فيها صفة الشدة
والمهمس لاتحاد مخرجهما والتمييز بينهما باعتبار صفتيهما وأما السين والدهال فبينهما قرب المخرج والله
أعلم ثم مما يجب الاعتناء بالياء خصوصاً إذا كان بعدها طاء ساكنة أو ظاء «نحو أفتطمعون» وتطهيرا
ولا تظفوا ولا تظلمون ولا تظلمون»

(وأولى مثل وجنس ان سكن أدغم كقل رب وبل لا وابن)

أمر من الابانة بمعنى الاظهار ومتعلقه سياتى في البيت الآتى وموافقة الحركة فيما قبل النون من قبيل
الترام لا يلزم في شعر العرب وان الترمه العجم والضمير المستكن في سكن راجع إلى الأول في قوله أولى
بالثنية المضاف إلى مثل وجنس وحذف نونه بالاضافة ونسبه بالياء على أنه مفعول مقدم لقوله أدغم
وأما قول الروى في بيان اعرابه من أن أولى مبتدأ مضاف إلى مثل وجنس عطف على مثل وان سكن جملة
شرطية جزاؤها أدغم والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ لخطأ فاحش لأنه لو كان مبتدأ لرفع بالالف
وقيل أولى مثل وجنس وكأنه تصحيف عليه كتابة الياء لقراءة الألف والثلاثان شرمشوش لأن بل لا
مثال للثلين وقل رب مثال للجنسين وقول زكريا ولو سكونا عارضا انما يتم به في الادغام الكبير كما قرأه
السوسى والظاهر أن المصنف أراد به الادغام المتفق عليه من الادغام الصغير. ثم اعلم أن الحرفين إذا

(في يوم مع قلاوهم) ونحوهما (٣٦) مما اجتمع فيه يا آن أو واوان وأولهما حرف مد وان اجتمع فهما مثلان لللا يذهب الد

بالادغام (و) ابن اللام في (قل نعم) وان اجتمع فيها متقاربان أو متجانسان لأن النون لا يدغم فيها شيء مما أدغمت فيه نحو الميم والواو والياء فاستوحش ادغام اللام فيها وإنما أدغم فيها اللام التعريف كالنار والناس لكثرتها وأما ادغام الكسائي اللام فيها في نحو هل تنبشكم ويل تتبع فمن تفرداته وأبن الحاء في (سبحه) إذ لا يدغم حرف حلق في أدخل منه والهاء أدخل من الحاء ولأن حروف الحلق بعيدة عن الادغام لصعوبتها ولهذا لم تدغم العين في العاف في نحو (لا تزغ قلوب) وأبن اللام في قوله تعالى (فالتقم) لتباعدها عن الحرفين ويستدعي خلط الحرفين ويصيرهما حرفا واحدا فان كانا مثلين والأول ساكن ففيه عمل واحد وهو الادغام أو متحرك فعملان اسكان وادغام وان كانا غير مثلين والأول ساكن فعملان قلب وادغام أو متحرك فثلاثة أعمال اسكان وقلب وادغام فالساكن أقل عملا من المتحرك ومن ثم سمي ادغاما صغيرا والمتحرك ادغاما كبيرا والحروف من حيث هي قسمان قمرية وشمسية وكل منهما أربعة عشر حرفا لقمرية يجمعها

التقيا بأن لا يكون حاجز بينهما إما أن يكونا مثلين بأن اتفقا مخرجا وصفة كالباء والباء والتاء والتاء والياء والياء وإما أن يكونا متجانسين بأن اتفقا مخرجا واختلفا صفة كالذال والطاء والتاء وكذا الذال والطاء والتاء وإما أن يكونا متقاربين بأن تقاربا مخرجا وصفة كالذال والسين والتاء والتاء والياء والياء فإذا عرفت ذلك فاعلم أنهم اختلفوا في اللام والراء والنون أنها من مخرج واحد وهو مختار القراء أول كل واحد منها مخرج على حدة إلا أن بينها قرب المخرج وعليه الجمهور من النحاة وهو مختار سيبويه واختاره المصنف تبعاً للشاطبي رحمه الله لكن كلامه هنا خلاف ما سبق عنه أو لافاته جعل اللام والراء من قبيل الجنسين فلو قال وقرب موضع جنس لشمع المذهبين كما عبره الشاطبي في ادغام المتقاربين وأما ما اعتذر عنه المصري بقوله ولعل الناظم نظر إلى أن التقارب داخل في الجانسين بخلاف عكسه فلا يصح للاتفاق على عكسه. والحاصل أنه إذا التقي اللتان أو الجنسان وسكن الأول منهما أدغم الأول في الثاني نحو بل لا يخافون وقل لهم وهل لكم وقل رب وبل ران عند من لم يسكت على اللام بخلاف وكذا سائر الحروف نحو كم من قرية واذهب بكتابي فمأربحت تجارتهم وأثقلت دعوا الله وأمثالهم. ثم اعلم أن ما ذكره المصنف في التثنية فهو على عمومته عند جميع القراء وأما ما أطلقه في التجانسين فليس على ظاهره مما يتوهم فيه من اتفاق أهل الأداء فان منهما ما اتفقا عليه ومنهما ما اختلفوا فيه كما يعرف مما ذكره الولي الشاطبي في باب حروف قربت مخرجها من جملتها الراء عند اللام عكس ما ذكره المصنف رحمه الله من ادغام اللام في الراء فانهما مع كونهما من التجانسين أو المتقاربين اختلف حكمهما حيث وقع الاختلاف في الثاني دون الأول فتأمل نعم إذا كان الأول من التماثلين حرف مد فانه يظهر بلا خلاف عند الياء والواو كما أشار إليه في قوله وأبن (في يوم) بترك التنوين ضرورة (مع قالوا وهم) فان الياء المدية من نحو في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ونحوه الذي يوسوس والواو المدية من نحو «قالوا هم فيها يختصمون» ونحو آمنوا وعملوا الصالحات لا تدغمان في مثلها بالمعنى الأعم إذ لا يتصور اجتماع الدين حتى يقال لا يدغم فافهم ولذا قالوا في التعليل محافظة على المد لللا يذهب بالادغام بخلاف ما إذا كان الأول من التماثلين حرف اللين فانه يدغم كاهو داخل تحت الحكم العام ونحو أو وافتروا فقله أبن بحسب المعنى استثناء من القاعدة المتقدمة في المبي وأما قول الرومي اللهم إلا أن يكون التماثلان أو المتجانسان حرف مد فغير صحيح ثم قوله (وقل نعم سبحه لا تزغ قلوب فالتقم) استثناء من ادغام المتجانسين فيجب اظهار اللام الساكنة عند النون نحو قل نعم مع أنها متجانسان أو متقاربان لأن النون لا يدغم فيها شيء مما أدغمت هي فيه من حروف يرملون كذا أطلقوه ومرادهم سوى النون وأما قول الرومي ولم يدغم اللام الساكنة في النون مع تقاربهما أو تجانسهما بناء على أن النون لما لم تدغم في اللام من الحروف كاليم والواو والياء حصل بين اللام والنون وحشة ونفرة بذلك فلم يدغم اللام فيها إلا ما روى عن الكسائي من ادغام هل ويل خاصة في الادغام الصغير نحو بل تتبع وهل تنبشكم اه فهو ظاهر لأن النون تدغم في اللام كما تدغم في الميم والواو والياء كما سيأتي في باب أحكام النون الساكنة. قال الناظم في التمهيد: فان قلت لم أدغم اللام الساكنة نحو النار والناس وأظهرت في قوله قل نعم وكل منهما واحد. قلت لأن هذا فعل قد أعل بحذف عينه فلم يعمل ثانيا بحذف لامة لئلا يصير في الكلمة اجحاف وأل حرف مبنى على السكون لم يحذف منه شيء ولم يعمل بشيء. فلذلك أدغم ألا ترى أن الكسائي ومن واقعه أدغم اللام من هل ويل في نحو قوله هل تعلم وبل نحن ولم يدغمها في قل نعم وقل تعالوا وكذا يجب بيان الحاء الساكنة عند الهاء في قوله فسبحه لقاعدة أن الحلق لا يدغم في أدخل منه والهاء أدخل من الحاء بخلاف الهاء في الهاء نحو ماله هلك وإنما خص

الناظم بيان فسبحه وإظهاره لأن كثيرا من الناس يقع في إدغامه بناء على قرب المخرجين ولا يعلمون أن الحاء أقوى من الهاء والقاعدة أن الأقوى لا يدغم في الأضعف وكذا يجب بيان العين عند القاف في قوله « ربنا لاتزغ قلوبنا » قال ابن الصنف لتغايرها فإن العين حلقية والقاف لهوية وفيه أن بينهما قرب المخرج فلا ينافي تغايرها فالأولى أن يقال لأن حروف الحلق بعيدة من الادغام لصعوبتها وقد ذكر المصنف في التمهيد أن العين إذا لقيت حرفا حلقيا وجب بيانها نحو ربنا أفرغ علينا وأبلغه وكذا القاف نحو ربنا لاتزغ قلوبنا لأن مخرج العين قريب من مخرج العين قبله والقاف بعده فيخشى أن يتبادر اللفظ إلى الاختفاء والادغام اهـ وكذا يجب بيان اللام عند التاء في قوله تعالى فالتقمه لبعد مخرجيهما وهو ينافي الادغام وأما إدغام لام التعريف في التاء فلكثره استعمالها ولعل هذا وجه استثنائها لثلاثتته بها ويجرى عليها حكمها وبهذا يفرق أيضاً بين قل نعم وبين النعم ثم الفرق أيضاً باعتبار أن التقم كلمة واحدة فيحصل بإدغامها إجحاف بالبنية وكذلك في كلمتين من نحو التوبة . ثم الحروف من حيث هي قسمان قرية وشمسية وكل منهما أربعة عشر حرفا فالقميرية يجمعها قولك « أبلغ حجك وخف عقيم » فيظهر لام التعريف عندها ، والشمسية ماعداها ويدغم لام التعريف فيها . وقد نظم الحروف القمرية بعضهم في أوائل قوله :

ألا بل وهل يروى خير حديث من جلا عن فؤادي غمة قد كست هما

والأمثلة الأحاد البر الولى اليقين الخير الحليم المؤمن الجليل العليم الفتاح الغفار القهار الكبير الهادى وتسميته شمسية من باب تسمية الكل باسم الجزء وهو لام الشمس والقمر . وسبب الإظهار في الأول تباعد المخرجين . وسبب الإدغام في الثاني تقارب المخرجين وإن تفاوت في غير اللام لا تماثل فيها ثم إن الإدغام عبارة عن خلط الحرفين وإدخال أحدهما في الآخر مأخوذ من إدغام اللجام في فم الفرس فيصيران حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان عنه ارتفاعا واحدة وهو يؤذن بحرفين فصار الشدة الامتزاج في السمع كالحرف الواحد والافهما حرفان في الحقيقة وعوض عنه التشديد وهو حبس الصوت في الحيز بصنف وليس التشديد عوضا عن الحرف المدغم بل عما فاته من الاستيلاء في التلفظ فانك إذا أصغيت إلى لفظك سمعت ما كنا مشددا ينتهي إلى مخفف فقول بعضهم هو أن يرتفع لسانك بالحرفين دفعة واحدة انما يصح على سبيل التقريب لأن الناطق بالحرف المدغم ناطق بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك وفائدته تخفيف اللفظ لثقل عود اللسان إلى المخرج الأول أو مقاربه فاختر العرب الادغام طلبا للخفة لأن النطق بذلك أسهل من الاظهار كما يشهده الحس والمشاهدة ولذلك شبه النحاة الاظهار بمشى المقيد لأن الانسان اذا نطق بحرف وعاد إلى مثله أو إلى مقاربه يكون كالراجع إلى حيث فارق أو إلى قريب من حيث فارق وشبه بعضهم بإعادة الحديث مرتين وكيفية ذلك أن يصير الحرف الذي يراد إدغامه من جنس الحرف الذي يدغم فيه إذا لم يكونا مثلين في أصلهما فإذا صار مثله حصل حينئذ مثلان وإذا حصل مثلان وجب الإدغام حكما إجماعيا فان جاء نص بإبقاء صفة من صفات الحرف المدغم فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح بل هو إخفاء صريح كما سبق تحقيقه وأما الإظهار فهو عبارة عن ضد الإدغام وهو أن يؤتى بالحرفين المميزين جنسا واحدا منظوقا بكل واحد منهما على صورته مستوفيا بكل صفة مخلصا إلى كمال بنيته وليحترز عن إدغام نحو أخرج قومك لبعد مخرج الجيم عن القاف . ثم اعلم أن ذال إذ ودال قد وتاء التأنيث الساكنة ولا مهل وبلاشك في إدغامها عند اجتماعها لأمثالها وأما عند مجانسها ومقاربتها ففي أكثرها خلاف بين القراء كما بينه الولى الشاطبي وفي بعضها وقع اتفاق لهم ولا بد من معرفتها فقلت نظما على منوال كلام الناظم يمكن أن ينظم في سلك نظمه :

وقد أخذ في بيانها فقال
(في الظعن) ولم يأت منه
في القرآن إلا قوله تعالى
في سورة النحل يوم ظعنكم
(ظل) وقع منه في القرآن
اثنان وعشرون موضعا أوله
قوله تعالى في البقرة وظلنا
عليكم ومنه الظلة ووقع
منه في القرآن موضعان قوله
تعالى في الأعراف كأنه ظلة
وقوله في الشعراء يوم الظلة
(ظهر) بضم الظاء وهو
اتصاف النهار وقع منه
في القرآن موضعان قوله في
النور حين تضعون ثيابكم
من الظهيرة وقوله في الروم
و حين تظهرون (عظم) من
العظمة ووقع منه في القرآن
مائة وثلاثة مواضع أولها
قوله تعالى في البقرة ولهم
عذاب عظيم (الحفظ) وقع
منه في القرآن اثنان
وأربعون موضعا أولها
قوله تعالى في البقرة ولا
يؤوده حفظهما (أيقظ) من
اليقظة ولم يأت منه في
القرآن إلا قوله تعالى في
الكهف: وتحسبهم أيقاظا
(وأنظر عظم) من الإنظار
وهو التأخير وقع منه في
القرآن اثنان وعشرون
موضعا أولها قوله تعالى
في البقرة ولا هم ينظرون
(ظهر) وقع منه في القرآن
أربعة عشر موضعا أولها
قوله تعالى في البقرة كتاب

وأدغم ذال إذ في انظار ودال قد بعينه في النساء
وتاء تأنيث بدال وبطاء ولام هل وبل كذا عند الراء
والأمثلة إذ ظهروا أنفسهم وقد تبين لكم وأثقلت دعوا الله وقالت طائفة وبل ران وهل رأيتم وهذا التثنية
غير موجود في التنزيل (والضاد باستطالة ومخرج) بالإشباع والضاد منصوب ويجوز رفعه والعامل فيه
قوله (ميز) أي ميزها بصفة استطالتها وإخراجها من مخرجها (من الظاء) فإن الضاد من حافة اللسان
والظاء من رأس اللسان (وكلها تجى) بحذف الهمزة على قاعدة حمزة لا كإفعل الرومي إنه للضرورة
وضميره راجع إلى الكل والتأنيث باعتبار المعنى وهو الجماعة وإلى الظاءات ثم الاستطالة هي الامتداد من
أول حافة اللسان إلى آخرها كإفعل الجعري وقد انفرد الضاد بالاستطالة حتى اتصل بمخرج اللام لما فيه
من قوة الجهر والإطباق والاستعلاء وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله وألسنة الناس فيه
مختلفة فمنهم من يخرج ظاء ومنهم من يخرج دال المهملة أو معجمة ومنهم من يخرج طاء مهملة كالمصريين
ومنهم من يشمه ذال ومنهم من يشير بها بالظاء المعجمة لكن لما كان يميزه عن الظاء مشكلا بالنسبة
إلى غيره أمر الناظم بتمييزه عنه نطقا بين ما جاء في القرآن بالظاء لفظا والمعنى أن جميع مواد الظاءات
المشالة وهي تسعة وعشرون ظاء من الكلمات الواردة في القرآن مجموعة باعتبار أصولها في الأبيات
الستة الآتية وأما قول زكريا في سبعة أبواب فغير ظاهر وإنما ضبط الظاء لكونها أقل من الضاد فهو
أقرب إلى ضبط المراد يتعلق بتجى قوله (في الظعن ظل ظهر) بفتح الأول وكسر الثاني وضم الثالث
(وعظم الحفظ) بضم العين (أيقظ وأنظر) بفتح الهمزة وكسر الثالث منها (عظم ظهر اللفظ) بفتح
العين والظاء الأولى وحذف العاطفة غالبا للضرورة فالظعن منحصر في قوله تعالى يوم ظعنكم وهو
بفتح العين لنافع وابن كثير وأبي عمرو ومعناه الرحلة من مكان إلى آخر ضد الإقامة وباب الظل جميعه
كيفما تصرف منه وأول ما جاء منه في سورة النساء وندخلهم ظلا ظليلا ووقع منه في القرآن اثنان
وعشرون موضعا والظاهر أنه أربعة وعشرون منها اثنان في البقرة وهي قوله تعالى وظلنا عليكم انعمام
وقوله في ظلل من النعمان وكان ابن المصنف ومن تبعه في عدائين وعشرين غفل عن موضعين في البقرة
بدليل قولهم وأولها في سورة النساء وندخلهم ظلا ظليلا ومنه الظلة كأنه ظلة في الأعراف ويوم الظلة
في الشعراء ومنه قوله تعالى في ظلل على الأرائك بضم الظاء وفتح اللام كما قرأه حمزة والكسائي ومنه
قوله وظلنا عليكم النعمان وباب الظهر وهو وقت اتصاف النهار في سورة النور حين تضعون ثيابكم من
الظهيرة وفي سورة الروم حين تظهرون أي تدخلون في الظهيرة وباب العظم بمعنى العظمة كيفما تصرف
فيه وأول ما جاء منه في القرآن ولهم عذاب عظيم ووقع منه في القرآن مائة وثلاثة مواضع وباب
الحفظ وماتصرف منه وأول ما جاء منه في البقرة حافظوا على الصلوات ووقع في اثنين وأربعين موضعا
وقال المصري في أربع وأربعين وأيقظ من اليقظة ضد النوم ليس في القرآن منه إلا في الكهف وتحسبهم
أيقاظا وهم رقود وباب أنظر وهو من الإنظار بمعنى التأخير والإهمال ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون
موضعا أولها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون كذا ذكره ابن المصنف وتبعه غيره لكنه يحتمل
أن يكون صيغة المجهول من الإنظار وأن يكون من النظر كما فسر بهما قال المال المتفق عليه قال أنظرني
إلى يوم يبعثون ومن المختلف قوله تعالى أنظرونا نقبس من نوركم فقرأ حمزة من الإنظار والباقيون من
النظر ثم أعلم أن مادة النظر والإنظار والانتظار متحدة في أصل اللغة والاختلاف إنما هو بحسب
الأبواب الواردة وإنما غير المصنف بينها للايضاح لاسيما وهو قد خفي على بعض الشراح وباب العظم
وقع في أربعة عشر موضعا جمعا وفردا وقال المصري خمسة عشر وأوله وانظر إلى العظام في البقرة وباب

(ظاهر) ضد الباطن وقع منه في القرآن ستة مواضع أولها قوله تعالى في الأنعام وذروا ظاهر الأثم وبمعنى الإغاة وقع منه في القرآن ثمانية مواضع: أولها قوله تعالى في البقرة تظاهرون عليهم بالأثم والعدوان وبمعنى العلو وقع منه في القرآن ستة مواضع أولها قوله تعالى في براءة ليظهره على الدين كله وبمعنى الظفر وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع أولها قوله تعالى (٣٩)

عليكم وقوله تعالى في الكهف إنهم ان يظهروا عليكم وقوله في التحريم وأظهره الله عليه وبمعنى الظهار وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع أولها قوله تعالى في الأحزاب وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن وقوله تعالى في المجادلة الذين يظاهرون منكم والذين يظاهرون من نساءهم (لظى) وقع منه في القرآن موضعان قوله تعالى في المعارج كلا إنها لظى وقوله تعالى في الليل فأنذرتمكم ناراً تلتظى (شواظ) بهم الشين وكسر هاء لب لا دخان معه ولم يأت منه في القرآن إلا قوله تعالى في سورة الرحمن يرسل عليكم شواظ من نار (كظم) وقع منه في القرآن ستة مواضع أولها قوله تعالى في آل عمران والكاظمين الغيظ (ظلم) وقع منه في القرآن مائتان وأثنان وثمانون موضعاً أولها قوله تعالى في البقرة فتكونا من الظالمين (اغلظ) من الغلاظة وقع منه في القرآن ثلاثة عشر موضعاً أولها قوله تعالى في آل عمران غليظ القلب (ظلام) وقع منه في

الظهر من الآدمي كقوله تعالى «وراء ظهورهم» أول ما جاء في البقرة ومن غيرها كقوله تعالى «لتستووا على ظهوره» ووقع منه في القرآن أربعة عشر موضعاً وقال المصنف ستة عشر وأما قول خالد وقع في القرآن موضع واحد خطأ فحش واللفظ لم يجيء منه إلا حرف بقاء ما يلفظ من قول (ظاهر) بكسر الهاء وسكون الراء ضرورة أو تنزيلاً لا وصل منزلة الوقف وقد يكرس على ارتكاب زحاف (لظى) شواظ) بالجر غير منون (كظم) بالتونين مجروراً (ظلم) فعل ماض من الظلم وألفه للإطلاق وفي نسخة ظلماً بضم وسكون فألفه مبدل من التونين وقفا ونصبه على الحكاية (أغلظ) بضم الهمزة واللام (ظلام) بفتح الظاء وكسر الميم (ظفر) بالتونين مجروراً (انتظر ظمناً) بالالف كوقف حمزة لا قصر لا وزن كإقيل والمعنى أن كل ما جاء من لفظ ظاهر وهو ضد الباطن وهو ستة ويأتي بمعنى العلو وهو ثلاثة «ليظهره على الدين كله» وبمعنى النصر والعون نحو «تظاهرون عليهم بالأثم والعدوان» بجميعه بالطاء ونحو «وذروا ظاهر الأثم» في الأنعام وهو أول ما جاء ونحو قوله تعالى «وان تظاهروا عليه» وبمعنى الإطلاع أيضاً «أظهره الله عليه، فلا يظهر على غيبه أحداً» كذا ذكره شارح والظاهر أنهما متعديان يظهر فتدبر وأغرب ذكر ياو بمعنى الظفر وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع قوله تعالى في براءة «كيف وان يظهر وأعليكم وقوله في الكهف «إنهم ان يظهروا عليكم» وقوله في التحريم «وأظهره الله» اه ومن غرابته ادخال ما في التحريم في سلك ما تقدم والفرق أن أظهره هو بمعنى أطلعه لا بمعنى أظفره ولا بمعنى ظفر كما يدل عليه تعدية الأولين على وتعدية الأخير بنفسه في المفعول الأول فتأمل قال ابن المصنف وظاهر مشترك بين هذا المعنى وبين الذي بمعنى الظهار الذي هو الحلف اه وتبعه الشراح . وأقول الظاهر أن الظهار من مادة الظاهر لأن الظاهر هو أن يقول الرجل لامرأته أنت على كظهر أمي وقد جاء في موضع من الأحزاب وموضعين من المجادلة ومحل بيان اختلاف قراءتها الكتب البسيطة فيها . ثم اعلم أن الظهر والبطن مادتهما متحدة مع الظاهر والباطن في الحقيقة بحسب أصل اللغة على احتمال أن أيهما هو السابق منهما إلا أنه لما غاير الناطم بينهما وجب على الشراح أن يتبعوه فيما بينهما وباب لظى في سورة المعارج كلا إنها لظى وهو اسم من أسماء جهنم أو طبقة من طبقاتها وفي الليل «فأنذرتم ناراً تلتظى» أي تلهب وتتوقد فهذا يدل على أن أصل هذه المادة بمعنى الاشتعال هو من الصفة اللازمة للنار وأما قول ابن المصنف ومن تبعه من الشراح إنه الأزوم والالحاح يقال أظ بكذا إذا ألزمه وألح به ومنه قوله ﷺ «ألظوا يا إذا الجلال والاكرام» أي ألزموا أنفسكم وألحوا بكثرة الدعاء بهما وميبت جهنم بهما للزومها العذاب على من يدخلها قال تعالى وما هم بخارجين منها أجارنا الله وأبعدنا عنها اه غطاً طاهر لأن مادة لظى وألظ مختلفان إذ الأول معتل اللام والثاني مضاعف بلا كلام وأما قول المصنف إلا أن يكون من باب ما أبدل منه أحد حروف التضعيف ياء نحو يتمطى في قول من جعل أصله يتمط فغير مستقيم إذا الصحيح في القاموس من أن اللظى كاللقى النار أو لها أول طليت كرضى والتظت وتلظت لبت هذا في العتل وذكري الأجوف أن اللفظ للزوم والالحاح وألظ لازم ودوام اه فافتراقاً في المبنى والمعنى لا يصح وضع أحدهما مكان الآخر وأما مطه بمعنى مده

القرآن مائة موضع أولها قوله تعالى في البقرة وتركم في ظلمات لا يبصرون (ظفر) باسكان الفاء مخففاً أفصح من ضمها لم يأت منه في القرآن إلا قوله تعالى في الأنعام حرمنا كل ذي ظفر (انتظر) من الانتظار بمعنى الارتقاب وقع منه في القرآن أربعة عشر موضعاً أولها قوله تعالى في الأنعام قل انتظروا إنا منتظرون (ظلماً) وقع منه في القرآن ثلاثة مواضع أولها قوله تعالى في براءة لا يصيبهم ظمناً وقوله في طه وأنت لا تنظم فيها وقوله في النور: يحسبه الظلمان ماء .

وتمطط تعدد وكذا أمطى بالقوم مذهبهم في السير وتمطى النهار وغيره امتد وطال كذا في القاموس أيضاً
 فاتحدا معنى وان اختلفا مبنى فيصح ابدال احدي الطاءين ياء كما في تقضى بمعنى تقضض بخلاف الأول
 فتأمل وأما شواظ في سورة الرحمن «يرسل عليكما شواظ من نار» وهو لوب لا دخان معه وقيل معه
 دخان وقال السكي بكسر شينه وأما باب الكظم وهو اجتراع الغيظ وابتلاع الغضب وعدم إظهاره باحتاله
 وترك المؤاخذه به فوقع منه ستة ألقاظ أولها ما في آل عمران «والكاظمين الغيظ» وأما باب الظلم
 وهو وضع الشيء في غير موضعه والتعدي في ملك غيره أو على نفسه فوقع منه مائتان واثنان وثمانون
 موضعاً أوله في البقرة «فتكونا من الظالمين» وأما الغلظة ضد الرقة وماتصرف منها ثلاثون عشر
 موضعاً أولها ما في آل عمران غليظ القلب وأما الظلمة وهي ضد النور ف وقعت في مائة موضع كذا ذكره
 ابن المصنف وتبعه زكريا وفي شرح الرومي والمصري في ستة وعشرين موضعاً وهو الصواب أولها في
 البقرة «وتركهم في ظلمات لا يبصرون» وأما الظفر بضمين ويجوز اسكان الفاء لغة وقرئ بها فليس
 إلا في سورة الأنعام «كل ذي ظفر» والاقصد قرئ شاذاً بالسكون وهو لغة كما في القاموس قال ابن المصنف
 وأتباعه وسكن الناظم الفاء في ظفر ضرورة يعني لأنه وقع في القرآن بضم الفاء وقال الرومي أولم يقصد
 ذكرها في القرآن بعينه بل قصد الإشارة إلى ذلك اهـ وبعده لا يخفى وأما باب الانتظار وهو الارتقاب للشيء
 فأربعة عشر موضعاً أولها في الأنعام «قل انتظروا إنا منتظرون» وأما الظمأ وهو العطش فثلاثة أحرف
 في آخر براءة «لا يصيبهم ظمأ» وفي طه «وأنا لا نظمأ فيها» وفي النور «بحسب الظمآن ماء» (أظفر
 ظنا) بالنصب حكاية (كيف جا) بالقصر ضرورة وهو قيد للثاني أو لقوله (وعظ) وهو بفتح فسكون
 وفي أصل خالد وعظ بالواو العاطفة وكسر العين على أنه أمر حاضر وضبطه الرومي بفتحين على أنه فعل
 ماض سكن آخره ضرورة من العظة والوعظ بمعنى التذكير والنصيحة (سوى) بكسر السين ويجوز
 فتحه مقصوراً أيضاً وفتح ممدوداً وهو استثناء منقطع أى لكن (عزين) بالضاد لما سيأتى من بيان
 المراد (ظل النحل) الكائن فيها (زخرف) بحذف العاطف أى وفي زخرف وفي نسخة بالنصب على
 الحكاية أو على نزع الخافض (سوا) بالقصر على لغة وقراءة أى حالة كونها في السورتين مستويتين وهو
 قوله تعالى ظل وجهه مسوداً في السورتين وجعل الرومي زخرفاً نصفاً على أنه مفعول سوى بناء على أنه فعل
 بمعنى ساوى أى لفظ ظل الواقع في سورة النحل سوى ظل الواقع في الزخرف بمعنى ساواه في التلاظ بالطاء
 ولا يخفى ما فيه من التكلف في البني والتعسف في المعنى والغريب أنه أتى بهذا المعنى العجيب وهو أن سوا
 في المصراع الثاني بمعنى العدل ثم اعترض على ابن المصنف بقوله ولا حاجة إلى حمل الثاني على الفتح ثم العذر
 عن قصره بما فعله حمزة وهشام في حالة الوقف أما أظفر فمن الظفر بفتحين بمعنى الفوز والنصر فليس إلا
 في سورة الفتح من بعد أن أظفر كم وأما باب الظن بمعنى ترجيح أحد الأمرين أو الشك ومنه قوله وظننتم
 ظن السوء وقد يطلق على اليقين ومنه قوله تعالى «فظنوا أنهم مواقعوها» وقد يأتي بمعنى التهمة كما في
 بطنين فكيف ورد ماضياً أو مضارعاً أو وصفاً أو مصدرافه بالطاء وأول ما جاء منه في البقرة «الذين
 يظنون أنهم ملائقوا ربهم» وعبارة ابن المصنف موهمة أنه بمعنى التهمة وليس كذلك فانه ههنا بمعنى العلم
 واليقين لا بمعنى الحسبان والتخمين فانه لا ينفع في أمر الدين . ثم اعلم أن اصطلاح الفقهاء أن الظن هو
 التردد بين أمرين سواء استويا أو رجح أحدهما على الآخر وأما عند المتكلم فالشك تجوز أمرين لا مزية
 لأحدهما على الآخر والظن تجوز أمرين أحدهما أرجح من الآخر والرجوح هو الوهم ووقع منه
 في القرآن سبعة وستون موضعاً وأما باب الوعظ بمعنى التخويف من العذاب والترغيب في الثواب فكاه
 باعتبار جميع ما يتصرف منه بالطاء تسعة مواضع كذا قيل والصواب خمسة وعشرون وأول ما جاء منه

(أظفر) من الظفر بفتح
 الطاء والفاء بمعنى النصر
 يأتي منه في القرآن إلاقوله
 تعالى في الفتح «من بعد أن
 أظفركم عليهم» (ظنا كيف
 جا) أى تصرف ولو بمعنى العلم
 وقع منه في القرآن سبعة
 وستون موضعاً أولها قوله
 تعالى في البقرة الذين يظنون
 أنهم ملائقوا ربهم (وعظ)
 بمعنى التخويف من عذاب
 الله والترغيب في ثوابه وقع
 منه في القرآن تسعة مواضع
 أولها قوله تعالى في البقرة
 وموعظة للمتقين (سوى
 عزين) من قوله تعالى في
 الحجر الذين جعلوا القرآن
 عضين فانه بالضاد وهو جمع
 عضة أى فرقة أى متفرقين
 فيه فقال بعضهم سحر وقال
 بعضهم شعر وقال بعضهم
 كهانة وآمن بعضهم ببعضه
 وكفر بعضهم ببعضه
 والاستثناء في كلام الناظم
 منقطع لأن عضة ليست من
 الوعظ (ظل) بمعنى الدوام
 وقع منه في القرآن تسعة
 مواضع اثنان منها في
 (النحل) و(زخرف) حالة
 كونها في السورتين (سوا)
 أى مستويين وما قوله
 تعالى ظل وجهه مسوداً وفي
 نسخة زخرفاً بالنصب على
 الحكاية والبقية قوله تعالى
 في طه

في البقرة وموعظة للمتقين لكن قوله تعالى في سورة الحجر الذين جعلوا القرآن عضين ليس منه فانه بالضاد
بلاخلاف وهو جمع عضة على أن أصلها إمامضة ثم حذفت الهاء الأصلية كما في شفاء بدليل أنها تجمع
على مضاه مثل شفاء وإمامضة ثم حذفت الواو فعلى الأول معناها الكذب والبهتان وعلى الثاني معناها
التفرق أي فرقوا فيه القول وقالوا هو شر وكهانة وسحر أي متفرقين فيه فآمنوا ببعضه وكفروا بآيائه
وقال شارح عضين جمع عضة بمعنى الجزء من الشيء ومنه أعضاء الانسان وقال زكريا بمعنى فرقة وأما باب
ظل إذا كان بمعنى دام أو صار فجاء في تسعة مواضع استوعبها المصنف في النحل ظل وجهه مسودا ومثله
في الزخرف قال ابن المصنف وإلى المثلية أشار بقوله سواء أصله سواء بالمد فعمل فيه كما فعل حمزة وهشام
في حالة الوقف يعنى من حذف الهمزة وتجويز المد والقصر قال اليماني أي سواء في كونهما بالطاء وغيرهما
بالضاد كقوله تعالى وقالوا أنذنا للنا بمعنى غنا ومنه قوا ضلوا عنا ولا يضل ربي ولا ينسى وكذا الضلالة
ضد الهداية بالضاد وكذا الضلال بمعنى الهلاك كقوله تعالى إن الجرمين في ضلال وسعرا وبمعنى البطلان
كقوله تعالى «الذين ضل سعيهم» وأصل أعمالهم «أو بمعنى التحير ووجدك ضالا وقال خالد بن كونهما بمعنى
أشار إلى ذلك بقوله سواء. أقول الصواب أنه لما كان التركيب في الجملتين مستويا بحسب المبنى والمعنى
فقال سواء. والحاصل أن سوى الأول مقصور من أصله وسواء الثاني ممدود لكن قصر لوزنه وقال الرومي
وسواء إذا كان بمعنى غير كما في آخر المصراع الأول أو بمعنى العدل كما في آخر المصراع الثاني يكون فيه
ثلاث لغات إن ضمنت السين أو كسرت قصرت فيهما جميعا وإن فتحت مددت ولا بد أن يحمل هنا على
الضم أو على الكسر فيهما ليعادل الكاحتان. قلت الصواب أن الأول مكسور أو مضموم والثاني مفتوح
سواء أريد به المصدر بمعنى التسوية أو يقصد به الوصف أي مستو كقوله تعالى سواء عليهم أأريد به
الفعل الماضي كما اختاره الرومي على ما سبق يرتب على مختاره أن يكتب سوى بالياء كما لا يخفى على أرباب
الرسوم بالمبنى ولا يبعد أن يقابل المراد به سواء أريد بظل في الموضعين بمعنى دام أو صار فانه بالطاء المشالة
لا محالة. وأما قول ابن المصنف والنحل في البيت مخفوض وزخرفا منصوب وكلاهما على الحكاية فعمله
عمول على ما عنده من الرواية والا فيجوز جر النحل على الإضافة مع أن وجه الحكاية يحتاج إلى
تكلف في مقام الدراية؛ رزقنا الله الهداية في البداية والنهاية.

(وظلت ظلم وبروم ظلوا كالحجر ظلت شعرا نظل)

بأشباع اللام وقصر همز شعرا يعنى الثالث من ظل بمعنى دام في سورة طه إلى الهك الذي ظلت عليه
عا كفا والرابع في سورة الواقعة فظلمت تفكهن وأصلهما ظلمت وظلمت باللامين فحدث الثاني منهما
تخفيفا والخامس في الروم لظلوا من بعده يكفرون والسادس في الحجر فظلوا فيه يرجون وإلى أشار
بقوله كالحجر والسابع في الشعراء فظلمت أعناقهم والثامن فيهما فظلمت لهما عاكفين والتاسع في الشورى
«فيظللن رواكد على ظهره» وإلى أشار بقوله (يظللن محظورا مع المحتظر) بكسر الظاء
(وكننت فظا وجميع النظر) يجوز في لفظ جميع أنواع الاعراب والجر أظهر فتدبر وأما باب الحظر
بمعنى المنع والحجر فنه في القرآن حرفان أولهما في سبحان وما كان عطاء ربك محظورا والثاني في القمر
كهشيم المحتظر أي كالنبات اليابس المتكسر والمحتظر صاحب الحظيرة كانوا كهشيم يجمعه صاحب
الحظيرة وهي التي تعمل للغنم من أغصان شجر وشوك يمنع البرد والريح وتمنعها من الخروج ودخول
غيره عليها وقيل اتخذ حظيرة على زرعه يمنع الداهل وما عداها من الضاد لأنه من الحضور ضد
الغيبة وأما الفظاظة وهي الجفاء والغلاظة في القرآن موضع واحد في آل عمران ولو كنت فظا ولم يذكركه
ابن المصنف وليس منه قوله لافضوا من حولك وقوله انفضوا إليها أي تفرقوا وأما باب النظر بجميع

أى فى الأولى من القيامة وجوه يومئذ (ناضرة) فان الثلاثة بالضاد لا بالظاء وهى من النضارة أى الحسن ومنه خبر «نضر الله امرأ» مع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها» والاستثناء فى كلامه منقطع (والغيظ) وقع منه فى القرآن أحد عشر موضعا أولها قوله تعالى فى آل عمران عضوا عليكم الأنامل من الغيظ (لألرعد) أى قوله تعالى «وما تفيض الأرحام» (و) لا (هود) أى قوله فيها «وغيض الماء» فانها المكونة من الغيظ بمعنى النقص بالضاد لا بالظاء (قاصرة) عليهما (والحظ) بمعنى النصيب وقع منه فى القرآن سبعة مواضع أولها قوله تعالى فى آل عمران أن لا يجعل لهم حظا فى الآخرة (لألحضر) على الطعام) أى قوله تعالى فى سورة الحاقة وللعاون ولا يحض على طعام المسكين وقوله فى الفجر ولا يحضون على طعام المسكين فان الثلاثة لكونها من الحضر بمعنى الحث بالضاد لا بالظاء (وفى ضنين) من قوله تعالى فى التكاوير وما هو على الغيب بضنين (الخلاف سامى) أى على مشهور قراءة ابن كثير وأبى

أنواع تصرفه فسته وتعاونون موضعا . أولها قوله تعالى فى البقرة وأتم تنظرون لكن استثنى منه ثلاثة مواضع فلا يتوهم أنها منه فى بادىء النظر بقوله (الإبويل هل وأولى ناضرة) لإقوله تعالى نضرة النعم فى سورة ويل للطففين وقوله سبحانه وتعالى ولقاهم نضرة وسرورا فى سورة هل أى على الإنسان وقوله وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة فى سورة القيامة فان هذه الثلاثة بالضاد من النضارة وهى الحسن والبهجة ونضر ككرم وفرح ونضر بمعنى نعم والتشديد للتعدية أو للتقوية وروى بهما حديث «نضر الله امرأ» مع مقالتي فوعاها وأداها كما سمعها» واختز بالأولى عن الثانية وهو قوله «إلى ربها ناظرة» فانها بالظاء ثم النظر بالظاء سواء كان بمعنى الرؤية نحو وأتم تنظرون وتراهم ينظرون إليك وهذا يتعدى إلى أى بمعنى الفكر لكنه متعد بنحو قوله تعالى «أولم ينظروا فى ملكوت السموات» فقول زكريا وجميع النظر بمعنى الرؤية فغيبه نظر (والغيظ لألرعد وهو قاصره) أى وجميع مواد الغيظ وهو غضب كامن للعجز وأصله فوران حرارة القلب فوقع منه فى القرآن أحد عشر موضعا أولها فى آل عمران عضوا عليكم الأنامل من الغيظ ويشبه هذا اللفظ فى المبني لكنه مغاير له فى المعنى حرفان : أحدهما فى سورة هود وغيض الماء وثانيهما فى سورة الرعد وما تفيض الأرحام وما تزداد فكلهما بالضاد لأن معنهما النقص وهو لازم ومتعد لامن الغيظ فأشار باستثنائهما منقطعاً بقوله لألرعد وهو دأى ليس الواقع فيهما من هذا الباب فان ضادهما قاصرة أو حال كون ضادهما قاصرة لظاء مشالة فالمعنى قصر ألف ظاهما فصارا ضادا فى تلفظهما وذلك لأن الضاد يخط الكوفى لا بدلهما من ألف قصيرة دون ألف الظاء فانها طويلة فى الكتابة تفرقة بينهما فى الكلمات المركبة وأما يخط غيرهم على حسب العرف فالفرق بينهما زيادة المركز فى الضاد وتركها فى الظاء كالأغنى على من يعرف تحقيق حروف الهجاء وأما ما ذكره الرومى من أن الناظم عبر عن معنى النقصان بالقصور عن درج المبني ودرك المعنى وأما قول زكريا قاصرة عليهما فأشاره إلى أن القصر بمعنى الحصر أى النقص منحصر فيهما ومقتصر عليهما (والحظ لألحضر) بالجحر فيهما ويجوز الرفع خصوصا فى ثانيهما (على الطعام) أى وباب الحظ بمعنى النصيب فسبعة ألقاظ أولها فى آل عمران يريد الله أن لا يجعل لهم حظا فى الآخرة ويشبهه فى المبني ويخالفه فى المعنى ثلاثة أحرف لأربع لها الأول قوله تعالى ولا يحض على طعام المسكين فى الحاقة والثانى قوله تعالى ولا تحاضون على طعام المسكين على وجوه فراءته الثلاثة فى سورة الفجر والثالث ولا يحض على طعام المسكين فى سورة المؤمنون فانها من الحضر بمعنى التجريض على فعل الشيء واللام فى الطعام للجنس إذا شير إلى ما فى القرآن تلويحا أو للعوض عن المضاف إليه أى على طعام المسكين إذا أريد به ذكر ما فى القرآن تصرحاً والأول أظهر فتأمل وتدبر (وفى ضنين الخلاف سامى) بآيات الباء كقراءة ابن كثير فى نحو باقى وواقى ولا يبعد أن يكون باشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينها أى وفى قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين فى سورة التكاوير المكتوب فى مصحف الامام بالضاد خلاف القراء باعتبار القراءة مشهور شهرة حال مرتفع ظاهر فى القراءات السبع المتواترة فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى بالظاء على أنه فعل بمعنى مفعول من ظننت فلانا أنهم به وعليه رسم ابن مسعود رضى الله عنه وقراءته أى وما محمد ﷺ بهم فيما يوحى الله سبحانه اليه من تحريف أو تصحيف أو تغيير زيادة أو نقصان وهذا تأكىد لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى والباقون قرءوا بالضاد على أنه فعل بمعنى فاعل من ضن ضن بكسر ضاده وفتح: بخل وهو رسم الإمام وسائر المصاحف العثمانية وعليه رسم ما فى النظم على ما فى الأصول المعتمدة وأما قول المصرى وفى ايثار الناظم ذكر ظنين بالظاء ايماء

عمر ووالكسائى بالظاء بمعنى منهم وقراءة الباقي من السبعة بالضاد بمعنى بخل والكلمات التى ذكر فيها الظاء فى الآيات إلى السبعة بعد الظن مجرور بعضها بالعطف عليه لفظاً أو محلاً أو تقديرآ بما طفت مقدر أومد كوز وبعضها بالاضافة وان جاز نصب بعضها

لئلا يختلط أحدهما بالآخر
فتبطل به صلاته وذلك نحو
قوله تعالى فى : ألم نشرح
(أقمض ظهرك) وقوله
فى الفرقان (بعض الظالم)
على يديه ، والعرض إن كان
بجارجة كسب وإنسان
فبالضاد وإلا فالظاء نحو
عظ الزمان وعظت الحرب
(و) يلزم بيان الضاد من
الظاء فى قوله تعالى فمن
(اضطر مع) بيان الظاء
من التاء فى قوله تعالى فى
الشعراء (أوعظت) من
قوله تعالى « سواء علينا
أوعظت » و (مع) بيان الضاد
من التاء فى قوله تعالى
فى البقرة فإذا (أفضتم) من
عرفات (وصف) بفتح
الصاد وتشديد الفاء أى
خلص (هاجباهم عليهم)
ونحوهما نحو : وإلهمكم
واهدنا لأن الهاء حرف
يخفى وينبغى الحرص
على بيانه وها مضافة لما
بعدها وقصرها للوزن
(وأظهر الغنة من نون ومن
ميم إذاما) زائدة (شديدا)
والغنة صفة لازمة لهما
متحركتين أو ساكنتين
ظاهرتين أو مدحمتين أو
مخفيتين وهى فى الساكن
أكل منها فى المتحرك وفى
المخفى أكل منها فى المظهر
وفى المدغم أكل منها فى

إلى اختيار الظاء على الضاد فى القراءة وهو اختيار المحقق الجعبرى ، على أن نفي المحقق أولى من
فى المقدّر فمحل بحث ونظر ظاهر إذ الترجيح فى المعنى لا يغير رسم البنى أى وما محمد صلى الله عليه
وسلم يبخيل على الناس فى بيان الوحى من الله سبحانه وتعالى إليه وهو تحقيق لقوله « يأبها الرسول
بلغ ما أنزل إليك من ربك » الآية .

باب التحذيرات

(وإن تلاقيا) أى الضاد والظاء (البيان) أى فبيان كل منهما لأحدهما من الآخر كما قال زكريا
لأن المراد بيان مخرج كل منهما وصفتهما لا انفصال أحدهما من الآخر عند نطقهما كما يوم كلامه
حيث علل أيضاً بقوله لئلا يختلط أحدهما بالآخر فتبطل صلاته (لازم) أى على القارىء ولا يحتاج
إلى تقدير فقل البيان كما قاله زكريا بل الفاء مقدرة بناء على حذفها ضرورة كما فى قوله :

* من يفعل الحسنات الله يشكرها * أى فآله يجازى بها . وللمعنى الزم بيان مخرجهما وصفتهما ليمتاز كل
منهما ولا يجوز الإدغام بعد مخرجهما قال خالد سواء بينهما فاصل أولا ولعله أراد الفرق بين التالين
فى قوله (أقمض ظهرك بعض الظالم) فإن المثال الثانى بحسب الأصل بينهما فصل وهو لام التعريف
لأنه لا دغم وصار ظاء مشددة فيصدق عليه التلاقى بينهما حقيقة فى اللفظ حال الوصل وحكا فى الأصل
نظرا إلى الفصل ومثل المثال الثانى بعض الظالم قال الجنى فلو قرأ بالإدغام تفسد الصلاة يعنى فى أقمض
ظهرك وقال ابن المصنف وتبعه الرومى وليحترز من عدم بيانها فانه لو أبدل ضادا بظاء أو بالعكس
بطلت صلاته لفساد المعنى وقال بحرق فلو أبدل ضادا بظاء عامدا بطلت صلاته على الأصح لفساد المعنى
وقال المصرى فلو أبدل ضادا بظاء فى الفاتحة لم تنصح قراءته بتلك الكلمة . أقول وفيه خلاف طويل الذيل
فى هذا البنى . وخلاصة المرام ما ذكره ابن الهام من أن الفصل إن كان بلا مشقة كالظاء مع الصاد فقرأ
الطالحات مكان الصالحات تفسد وإن كان بمشقة كالظاء مع الضاد والصاد مع السين والطاء مع التاء قيل
تفسدوا أكثرهم لا تفسدوا وذكر صاحب النية أنه إذا قرأ الظاء مكان الضاد المعجمتين أو على القلب
تفسد صلاته وعليه أكثر الأئمة وروى عنه محمد بن سلمة لا تفسد لأن المعجم لا يميزون بين هذه الأحرف
وكان القاضى الإمام الشهيد يقول الأحسن فيه أن يقال إن جرى على لسانه ولم يكن عمدا وكان فى زعمه
أنه أدى الكلمة على وجهها لا تفسد صلاته وكذا روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الإمام إسماعيل
الزاهد قال الشارح وهذا معنى ما ذكر فى فتاوى الحجة أنه يفتى فى حق الفقهاء بإعادة الصلاة وفى حق
العوام بالجواز . أقول هذا تفصيل حسن فى هذا الباب والله أعلم بالصواب ، وفى فتاوى قاضى خان إن
قرأ غير المغضوب بالظاء أو بالذال تفسد صلاته ولا الضالين بالظاء العجمة والذال المهمل لا تفسد ولو بالذال
العجمة تفسد (واضطر مع وعظت مع أفضتم) بالإشباع ونحوه خضم أى وبيان الضاد والظاء لازم
إذا وقع قبل طاء أو تاء خوفا من إدغامهما حيث لا يجوز لاختلاف مخرجهما وأما قول زكريا ويلزم بيان
الضاد من الظاء فى قوله واضطر مع بيان الظاء من التاء الخ فليس فى محله إذ لا اشتباه بين الضاد والظاء
للمهمل ولا بين الظاء المشالة والتاء الفوقية حتى يسلك فى مسلك ما سبق من التمييز والبيان بين الضاد
والظاء المعجمتين وقد أصاب الشيخ خالد حيث قال هنا رجع الناظم إلى ما كان بصدده من الأحكام
المتعلقة بالتجويد (وصف) أمر من التصفية أى خلص (ها) بالقصر ضرورة (جباهم)
بالضم حكاية (عليهم) بالإشباع ونحوه إليهم والمعنى بين الهاء من أختها ومن الياء يانها وتميز
شأنهما لأن الهاء حرف خفى فينبغى الحرص على بيانه وكذلك الحكم فى نحو : إهدنا ، وإلهمكم .

(وأظهر الغنة من نون ومن ميم إذا ما شديدا وأخفين)

بالنون المخففة لتأكيد الأمر بالإخفاء وما بعد إذا زائدة والمعنى بالغ فى إظهار الغنة الصادرة من نون

المخفى ونحو ذلك : من الجنة والناس ، ومن نذير ، وتم ولما ، ومالهم من الله (وأخفين) أنت

وميم مشدّتين نحو إن ونم وإنما قدرنا للبالغة لأن الغنة صفة لازمة للنون والميم تحركتا أو سكنتا
ظاهرتين أو خفتين أو مدغمتين إلا أنها في الساكن أكل من التحرك وفي الخفي أزيد من الظهور وفي
المدغم أوفى من الخفي وقد عرفت أن الغنة مخرجها الخيشوم ثم كل من النون والميم المشدّتين يشمل
المدغمتين الواقعتين في كلمة أو كلمتين وغير المدغمتين الحاصلتين في كلمة والنون المدغمة في كلمة كالجنة
والناس وإنما والمدغمة في كلمتين نحو من ناصرين إنه لقول وإنما جعل إنا كلمة وإن كانت في الأصل إننا
فإنهما لكامل امتزاجهما وعدم قابلية انقصاصهما لاوصلا ولا وقفا عدتا كلمة واحدة وكذا الكلام
في الناس والنار وأمثالهما . وأما النون المشددة بغير المدغم نحو إن الله ثم الميم المدغمة في كلمة نحو تم
مقات وهم قوم والمدغمة في كلمتين نحوكم من فئة وما لهم من الله وأما الميم المشددة بغير الإدغام نحو لما
وتم وتم وكذا أما بالفتح وإما بالكسر ففي بعض المواضع مدغمة نحو فاما يأتينكم إذا صله إن الشرطية
أدغمت في ما للزيدة للتأكيد وفي بعضها مشددة بغير إدغام نحو قوله تعالى «فإما منابعد وإما فداء»
فاعرف التفصيل وإن وقع إجمالا في كلام ابن المصنف ولعل هذا مراد خالد حيث قال وفيه بحث يعرف
بالتأمل ولا يبعد أن مراده ما فهمه الصري حيث قال وفيه بحث إذ التشديد مستلزم الإدغام لكنه غير
صحيح إذ الأمر بالعكس فإن الإدغام مستلزم للتشديد بخلاف عكسه وإنما يتبين لك الفرق بينهما
بحسب بنية أصولها . (الميم إن تسكن بغنة لدى باء على المختار من أهل الأداء)

بالقصر وقفا والميم منصوب على أنه مفعول لقوله السابق أخفين ويتعلق به قوله بغنة وعلى المختار وأما
قوله لدى باء فظرف لقوله إن تسكن فأمر بإخفاء الميم إذا سكنت وأتت الباء بعدها بناء على القول المختار
من أقوال أهل الأداء فالمضاف محذوف لأن المراد معروف وهذا القول هو العول وعند الجمهور عليه
العمل وهو مذهب ابن مجاهد وغيره وبه قال الداني واختاره النازم كما صرح به في كتاب التمهيد حيث
قال وبالإخفاء أخذ ثم قال شيخنا ابن الجندی واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باء والصحيح
إخفاؤها مطلقا وإلى إظهارها ذهب المكي وابن النواوي وتبعه إياهم محمد السمرقندي واشتهر عند العامة
أن حروف بوف تظهر عندها الميم أي الأصلية ، ثم اعلم أن سكون الميم أعم من أن تكون أصلية نحو أم
بظاهر أو عارضة السكون كقوله ومن يعتصم بالله ومنه قوله سبحانه وما هم بمؤمنين فأحكم بينهم ونقل
زكريا أنه قيل بإدغامها والله أعلم (وأظهرنها) أي أظهر الميم البتة (عند باقي الأحراف) بالإشباع
والمراد منها غير الميم فإن حكمها علم من إدغام الثلاثين نحو ومنهم من (واحذر لدى واو وفا) بالقصر
للوزن (أن تخفى) بالمصدرية والضمير للميم ومحلها النصب على أنه مفعول احذر فتدبر رأى أظهر الميم
الساكنة عند سائر الأحراف بماعدا الميم والباء الواحدة سواء وقعتا في كلمة نحو نعمت أوفى كلمتين
نحو مثلهم كمثل ، ثم أمر بالحدز عن إخفاء الميم قبل الواو والفاء مع أن حكمها علم ما قبله ما في ضمن
باقي الأحراف تصريحاً بالدفع من توهم أنها تخفى عندهما كما تخفى عند الباء كما يفعله جهلة القراء وإنما نشأ
ذلك من اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء فيسبق اللسان لذلك إلى الإخفاء وأما قول محرق لاتحاد
المخرج ولذا أظهرها بعضهم عند الباء أيضاً فتعليله غير صحيح لأن ترتيب الإظهار على اتحاد المخرج غير
صحيح ثم إذا أظهرت فلتستحفظ من إسكانها ولتحتز عن تحريكها كما يفعله العامة في نحو عليهم
ولاهم فيها واجتمعا في قوله «الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم» ثم اعلم أن الإخفاء حال بين
الإظهار والإدغام وهو عار عن التشديد بل تسكن الحرف كما في المدغم إلا أنه يفرق بينهما بأن المخفى
والمدغم مشدد وإنما يكون إذا لم يكن هناك قرب مخرج حتى يدغم ولا بعد حتى يظهر ، ثم إن الإخفاء
أيضاً مراتب فكل ما هو أقرب يكون الإخفاء أزيد وما قرب إلى البعد يكون الإخفاء دون ذلك وتظهر

(الميم إن تسكن بغنة لدى)
أي عند (باء على المختار من)
قول (أهل الأداء) بالقصر
للقوف نحو «ومن يعتصم
بالله فقد هدى» وقيل
بإظهارها وقيل بإدغامها
(وأظهرنها عند باقي
الأحراف) أي نحو: أنعمت
وتمسون وذلکم خير لكم
عند بارئکم فتاب علیکم
(واحذر) إذا سكنت الميم
(لدى) أي عند (واو وفا)
نحو عليهم ولا هم فيها (أن
تخفى) بفتح أن أي
إخفاءها بإخفائها لها
لاتحادها بالواو مخرجها
وقربها من الفاء فيظن أنها
تخفى عندهما كما تخفى عند
الباء . ثم أخذ في بيان
أحكام النون الساكنة
والتنوين وهو نون ساكنة
تلتحق الآخر لفظا لا خطا
لغير توكيد فقال :

فائدته في تفاوت التشديد وتفاوت الغنة نعم الاخفاء لا يكون بدون غنة لقوله غنة للايضاح بأمرها والاهتمام باظهارها ولدفع وهم تركها لوقوعها في مقابل تقيضها. وأما قول الرومي وبغنة متعلقة بتسكن فوهم وموهم أن يكون قيدا للسكون فالصحيح ما قدمناه ، وكما أن الاخفاء له مراتب كذلك الاظهار يكون قويا وغير قوي ولذا قال * واحذر لذي واو وفأ أن تختفى * فالغنى أنك إذا لم تظهرها عندها كمال إظهارها يخشى إخفاؤها في أدنى مراتبها ثم قال بعضهم إن النون أصل في الغنة من اليم لقربه من الخيشوم . وأما قول الصري وإنما يذكر التنوين لأنه نون خفيفة في المخرج والصفة وإنما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين في الوقف وفي صورة الخطو وأن لا يكون زائدا على هجاء الكلمة فليس في عمله إذا الكلام في النون المشددة والدغم ولا يتصور أنه في نون التنوين مع أن سيويه وأتباعه لم يذكرها في حروف الغنة إلا النون واليم وسيأتي بعد ذلك حكم التنوين عند الحروف الهجائية على حسب أقسامها فقد قال سيويه في ذكر الحروف التي بين الشديدة والرخوة ومنها حرف يجرى معه الصوت وأن ذلك الصوت غنة من الأنف فأنما يخرج من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه صوت وهو النون وكذلك اليم وقال نصربن على الشيرازي ومنها حرف الغنة وهي النون واليم سميت بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم وهي الصوت المحصور فيها كأصوات الحمام والقماري اه . وأما تقييد الشاطبي للتنوين واليم مع الغنة حيث سكن ولا اظهار فيان للحالة التي تصحب الغنة فيها لهذه الحروف لأن هذه الحروف ليست لازمة للغنة إذ لا تنفك عنها فذلك قال شرطها أن يكن سواكن وأن يكن مخفيات أو مدغمات إلا في موضع نصوا على الاقدام فيه بغرغنة واختلف في ذلك على ماسيأتي بيانه في أحكام النون الساكنة والتنوين فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة أي ظاهرة لما سبق من أنهما لا يخلوان عنها البتة في كل حالة يجوزته فالعمل في النون للسان وفي اليم للشفيتين على ما تقدم وكان يجوزته أن يشترط عدم الاظهار إذ يلزم ذلك أن يكن سواكن هذا وقال الشيخ أبو عمرو في شرح هذه الغنة المسماة بالنون المخففة هذه النون ليست التي قد مر ذكرها فان تلك من الفم وهذه من الخيشوم ثم قال وشرط هذه أن يكون بعدها حرف من حروف الفم ليصح إخفاؤها فان كان بعدها حرف من حروف الحلق أو كانت آخر الكلام وجب أن تكون الأولى فاذا قلت منك وعنك فخرج هذه النون من الخيشوم وليست تلك النون في التحقيق فاذا قلت من خلق ومن آمن فهذه هي النون التي يخرجها من الفم وكذلك إذا قلت أمكن وزين مما يكون آخر الكلام وجب أن تكون هي النون الأولى أيضا فافهم ، والله أعلم .

﴿ باب حكم النون الساكنة والتنوين ﴾

(وحكم تنوين ونون) أي ساكن (يلقى) بصيغة المجهول من الالتقاء أي يوجد أحدهما في الكلام مقرونا بأحد حروف الهجاء (اظهار ادغام وقلب إخفا) أخبار معدودة لقوله حكم أي في بعضها بالعاطف وفي بعضها بغيره إيماء إلى الجواز وإشعارا إلى الإيجاز فيلقى صفة للتنوين ومفعوله الثاني مقدر كما قررنا وأما إعراب الرومي بقوله يلقي خبر المبتدأ ونائب فعله مفعول الأول ضمير راجع إلى الحكم ومفعوله الثاني محذوف أي يوجد حكم التنوين والنون على أربعة أقسام وقوله إظهار خبر مبتدأ محذوف تقديره أي الحكم المذكور إظهار الخ فلا يخفى على أولى النهي أنه تطويل خارج عن تحقيق البني وتدقيق المعنى وإن كان مأخذه ظاهر عبارة ابن المصنف لكن مراده بيان حله وبما يراد إعرابه أن حكم تنوين مبتدأ ونكره لأنه مضاف إلى النكرة وكل مضاف إلى النكرة نكرة وإنما سوغ كونه مبتدأ وصفه بالجملة ثم قوله إظهار ادغام إنما يستقيم الوزن بنقل حركة الهمزة إلى التنوين كما في قاعدة ورش

(وحكم تنوين ونون)
ساكنة (يلقى) أي يوجد
عند حروف الهجاء محصورا
في أربعة أقسام وهي
(إظهار ادغام وقلب إخفا)
وأقسام التنوين مستوفاة
في كتب النحو والنون
الساكنة تثبت لفظا وخطا
ووصلا ووقفا .

(فقد حرف الحلق) نحو من آمن ومن هاجر ومن حاد الله ومن جاهد ومن علم وإن ختم ومن غل ونحو لكيرة الإوفري قاهدي وعزير
حكيم وسميع عليم ونداء خفيا (٤٦) وعزير غفور (أظهر) هما أى التنوين والنون الساكنة لصعوبة إدغامها

فيه كما مر (وادغم) هما
بتشديد الدال (فى اللام
والراء) نحو: فان لم، وهدى
للتقين، ومن ربكم وغفور
رحيم لتقارب المخرجين
وأتحداهما (لابغنة) مبالغة
فى التخفيف إذ فى بقاءهما
نقل ما وادغامهما فى ذلك
بلاغنة (لزم) أى لازم وفى
نسخة أنهم فبعد جواز
ادغامهما فى ذلك بغنة وبه
قرأ جماعة لكن المشهور
الأول وعليه العمل
(وأدغمن) هما (بغنة فى)
حروف (يومن) نحو من
يقوم ويقوم يؤمنون ومن
ورائهم وجنات وعيون
ومن مال وصراط مستقيم
ومن نذير وحطة تغفرو وجه
الادغام فى النون التام
وفى الميم التجانس فى الغنة
والجهر والافتتاح والاستفال
وبعض الشدة وفى الياء
والواو التجانس فى الافتتاح
والاستفال والجهر وانفقوا
على أن الغنة معهما غنة
المدغم ومع النون غنة
المدغم فيه . واختلفوا مع
الميم فذهب ابن كيسان إلى
أنها غنة المدغم من النون
والتنوين للأصالة وذهب
الباقون إلى أنها غنة الميم

ثم الفرق بين التنوين أن التنوين نون ساكنة زائدة لغير توكيد تلحق آخر الاسم لفظا فى الوصل لا وقفا
ولا خطأ وأن النون الساكنة تثبت لفظا وخطا ووصلا ووقفا وتكون فى الاسم والفعل والحرف
متوسطة ومتطرفة ثم أنواع التنوين ثمانية أو عشرة منها أربعة جاءت فى التنزيل مختصة بالأسماء وهى
تنوين التمكين وهو ما يدل على أمكنية الاسم لكونه منصرفا من كمال حركات الاعراب فيه لفظا
أو تقديرا نحو اسم الله «وهدى للتقين» وتنوين القابلة نحو «مسلمات مؤمنات» فإن التنوين
فيهما قابل النون فى مسلمين ومؤمنين وتنوين العوض نحو «من فوقهم غواش» فإن التنوين فيه
عوض عن الياء المحذوفة ومنه «وأتم حينئذ» فإن تنوينه عوض عن الجملة المحذوفة أى وأتم حين
إذ بلغت الحلقوم وإعما حركت الدال لالتقاء الساكنين ومنه تنوين كل فانه عوض عن المضاف إليه أى
وكلمهم وتنوين التناسب نحو «سلاسل وأغلالا» فانه صرف سلاسل عند بعض القراء لمناسبة أغلالا
قال خالد فان قلت قد أدخل الناظم بقيد السكون فى قوله ونون. قلت هو معلوم من قرينة قوله وحكم تنوين
لأن الاشتراك فى الحكم يقتضى التسوية فى الوصف غالبا ومن المعلوم أن التنوين واجب السكون اه
وبقيد قوله غالبا خرج ما ردد على جوابه بدونه وعدم التسوية منهما فى كثير من الأوصاف على ما بيناه
وإذا عرفت مجالا أن أحكامها أربعة فاعلمها مفصلة (فقد حرف الحلق) بالاضافة الجنسية أى عند
الحروف الحلقية (أظهر) أى التنوين والمعنى فأظهرها عندها (وادغم) بتشديد الدال وهو من
باب الافتعال لغة فى تخفيفها من باب الأفعال وأما ما ضبط فى بعض النسخ بضم همز أظهر وضم الدال فغير
ظاهر وان ذهب إليه ابن المصنف وتبعه الرومى وذكره المصنفى ووجهه بأن نائب الفاعل (فى اللام والراء)
بخلاف الشيخ زكريا فانه اقتصر على ما اخترناه ويؤيده عطف قوله وأدغمن بغنة عليه والمعنى وأدغمها
فى اللام والراء بالقصر للوزن (لابغنة لزم) قال خالد أى إدغاما لازما بغنة وفى بعض النسخ أنهم مكان
لزم يعنى ادغاماتا مستكلا للتشديد وبهذا التقرير يندفع ما توهمه ابن الناظم حيث جعل لزم صفة
لغة اه والمعنى أنه نعت صادر محذوف والأظهر أن التقدير لا تدغم إدغاما مقرونا بغنة وأن قوله لزم جملة
مستأنفة مبنية أن الحكم السابق من الادغام فيهما لزم جميع أفرادها من غير استثناء عنهما بخلاف قوله
(وأدغمن بغنة فى يومن) (إلا بكلمة كدنيا عنونوا)

وفى نسخة صنونوا هو أولى لورود أصله فى التنزيل من قوله صنوان وغير صنوان بخلاف مجىء العنوان
على ما سياتى له من البيان ثم قوله وأدغمن بالنون الخفيفة المؤكدة ومفعوله مقدر أى التنوين ويقرأ
يومن بأشباع النون ولا يكتب بالواو فى آخره كما فى بعض النسخ ولا يهز يومن بل يقرأ بالأبدال لتحصيل
الواو فى أصل الكلمة وسبق حكم الهزمة ولذا قال الشاطبى بينموشم الاستثناء من حروف يومن أى
إلا الواقع منها بكلمة كدنيا وصنوان ولم يجىء غيرها منها فى كلمة واحدة من الميم والنون وإلا فكان
القياس كذلك فهما لو وجد الاشتراك لعله بينهما وأما قول ابن الرومى من أن الاستثناء من أدغمن فلا يصح
بظاهره إلا بتكلف بل بتعسف وأما قول زكريا إلا أن يكون الحرفان بكلمة فصحيح بحسب المعنى إلا أنه
غير صحيح فى حل المبني . والحاصل أن الناظم رحمه الله أمر بظاهر التنوين عند حروف الحلق الستة
المقدمة فى الخارج وهى الهزمة والماء والعين والحاء والقاف والهمزة فى مخارجها الثلاثة
من أقصى والأوسط والأدنى ويجمعها أوائل قولك * أخى هالك علما حازه غير خاسر *

كالنون (الا) أن يكون الحرفان (بكلمة كدنيا) و (عنونوا) وصنوان فلا تدغمهما لثلاث تلتبس وهو
الكلمة بالمضاعف وهو ما تكرر فيه أحد أصوله نحو صنوان وللملهمات للناظم مثال الواو من القرآن آتى به ونونا من عنوان الكتاب
وهو ظاهر ختمه الدال على ما فيه وفى نسخة صنونوا .

وهو لجيئها مرتبا في البنى مع قطع النظر عن المعنى أحسن موقعا من قول الشاطبي رحمه الله :
 * ألا هاج حكم عم خاليه غفلا * قول المصري وجمعت في بيت أيضا وهو قوله :
 همز وهاء ثم حاء وعينها وخاء وغين يأخى تأملا
 قلت : تأملنا فوجدنا أن حق الترتيب أن يقول :

فهمز وهاء ثم عين وحاؤها وغين وخاء ثم كن متأملا

والأمثلة : ينأون من آمن عاد إذ ، وإماني تأتي الثلاثان لغير من ينقل وينهون من هاجر إن امرؤ هلك
 وأنعمت من علم حقيق على وانحرم من حاد نارحامية فسينغضون من غل ماء غير آسن والمنخقة إن
 ختم يومئذ خاشعة ووجه الإظهار رعاية غاية بعد المخرج مع تنوع الحلق من أدناه وأوسطه وأقصاه
 قال في التمهيد وقد ذكر بعض القراء في كتبهم أن الغنة باقية فيها وذكر شيخ الداني فارس بن أحمد في
 مصنفه أن الغنة ساقطة منهما إذا أظهرها وهو مذهب النجاة وبه صرحوا في كتبهم وبه قرأت على كل
 شيوخي ما عدا قراءة يزيد والسبب اه . وأقول يمكن أن يكون النزاع لفظيا لأن من قال ببقائها أراد
 في الجملة لعدم اشكالك أصل الغنة عن النون ومن قال بسقوطها أراد عدم ظهورها . ثم اعلم أن القراء
 السبعة أجمعوا على إظهار النونين عند حروف الحلق جميعها وإعماؤهم أبو جعفر إخفاءهما عند الحاء
 والعين من طريق الطيبة إلا في ثلاث كلمات وهي المنخقة بالمائدة استثنائها بعض أهل الأداء وإن يكن
 غنيا بالنساء أو سينغضون بالإسراء ثم لا يخفى وجه تقديم الإظهار فإنه الأصل وثني بالإدغام لأنه ضد
 الإظهار المتقدم والشيء يحمل على ضده كما يحمل على تقيضه إذا الضد أقرب خطورا بالبال ولما سواته له أيضا
 في عدة الحروف ثم ذكر القلب لأنه نوع من الإدغام وحرفه واحد قريب إلى الضبط ثم ذكر الإخفاء
 حفظا للاحصاء ولأنه حالة بين الإظهار والإدغام فيتوقف على تحققهما والله أعلم . ثم أمر بإدغام كل من
 النونين في اللام والراء من غير إظهار غنة نحو من ربههم وبشرار سولا وأن لو وهدي للتعقيل ووجه
 إدغامهما فيهما تلاصق مخرجهما عند الجمهور واتحادهما عند جمع ثم نفى الغنة عنهما مبالغة في تخفيفهما
 لأن في بقاءهما قلاما قل الرومي أو لا تباع الصفة الموصوف ولتزلهما بشدة المناسبة منزلة المثلثين النائب
 أحدهما نائب الآخر وفيه أن الغنة باقية في حقيقة المثلثين من اليمين والنونين فلا وجه لنفيهما فيما ينزل
 منزلتهما قال ابن المصنف وإلى عدم الغنة أشار بقوله لا بغنة لزوم أي لا بغنة لازمة بل متفكة عنها فمأسوق
 لحالده من إسناد الوهم إلى ابن الناظم مبنى على عدم الفهم نعم ذكر ذكرنا أن في نسخة أتم فيفيد جواز
 إدغامهما في ذلك بغنة وبه قرأ جماعة لكن المشهور الأول وعليه العمل اه والأظهر أن لا يجعل أتم
 صفة لغنة لئلا يتوهم جوازها في قراءة أو رواية لما صرح الشاطبي رحمه الله من الاتفاق بقوله :

وكلمهم التنوين والنون أدغموا بلا غنة في اللام والراء

بل يجعل صفة الإدغام مقدر كما سبق في لزوم أو خبر لمبتدأ محذوف هو هو ، وهو أفعل التفضيل أي وذلك
 الإدغام أتم والحكم أعم وهو اللام لأن الإدغام إذا لم يكن مقرونا بالغنة فلا شك أنه أكمل وأتم بما
 توجد فيه الغنة إذ هي كوع فصل بين الحرفين ثم أمر الناظم بإدغامهما مقرونا بغنة في حروف يومن وهي
 أربعة أحرف الياء والواو والميم والنون نحو إن يروا من فئة ينصرونه ومن وال إيماننا وطى وعن من
 سنبله مائة حبة وإن نحو ملكا قتال . ثم اعلم أن خلفا راوى حمزة من القراء السبعة يدغمهما في الواو
 والياء بلا غنة فاطلاق المصنف رحمه الله بناء على قراءة العامة ثم اتفقوا على أن الغنة مع الواو والياء
 غنة المدغم ومع النون غنة المدغم فيه واختلفوا مع الميم فذهب ابن كيسان النحوي وابن مجاهد القرطبي
 ونحوهما إلى أنها غنة النون تغليا للأصالة وذهب الجمهور إلى أنها غنة الميم كالنون في أنها غنة المدغم فيه

وهو اختيار الداني والمحققين وهو الصحيح لأن الأولى قد ذهبت بالقلب فلا فرق بين من وبين أم من . أقول ولا يبعد أن يقال بغيرهما إلا في الواو والياء فإنه لا غنة فيهما بالأصالة وإنما توجد فيهما عند المقارنة فيفيد أن الغنة في النون وللميم أقوى من الغنة في الواو والياء ولذا وقع خلف خلف فيهما وجاء التأكيد بإظهار غنة النون وللميم المدغمتين على ما سبق بيانهما ولا بد أن تكون الغنة في النونين أظهر من غيرهما وجه الإدغام في النون هو التماثل وفي الميم التجانس وفي الغنة والجهر والافتتاح والاستفال وبعض الشدة وفي الواو والياء هو التجانس في الافتتاح والاستفال والجهر ومشابهة الغنة المد ومن ثم أعرب بالنون في الأفعال الخمسة كما أعرب بحروف المد في الأسماء الستة أما إذا اجتمعت النون الساكنة مع الواو والياء في كلمة نحو الدنيا وبنان وقنوان وصنوان ولا خمس لهذه الأربعة أظهرت لثلاث لا تبس بالمضاعف إذا أدغمت وهو ما تكرر أحد أصوله نحو صوان وديا كذا ذكره المصنف وفيه أن المراد بالمضاعف هنا هو المضاعف الثلاثي وهو ما أتخذ عين الفعل ولا مه من حروف أصوله كمد وعد فيصير وزن صوان فعلا ن ووزن ديا فعلا ليكون مضاعف الافتعال فإنه يصير باقيا على كونه أجوف ووزن فعلا ومع هذا فقد يقال إنه لغير لكن في الجملة لا يغلو عن الشبهة ولذا قال الشاطبي رحمه الله تعالى : * عفاة أشباه المضاعف أثلا * وأما قول الرومي ونحو عنوان فإنه إذا أدغم بصير عونا فيصير عموا نخطأ ظاهر إذ عموا لا شك أنه مضاعف وعونا على حاله أجوف غايته أنه أثقل من باب فعل إلى باب التفعيل فتأمل في حروف الأصيل . ثم اعلم أن حكم اللام والراء إذا كانتا مع النونين في كلمة كذلك إذا كان يجب إظهارهما معهما لثلاث يشبه بمضاعفهما إلا أنه لما يقع شيء منه في القرآن في كلمة لم يحتاج إلى استثنائه وأما في كلمتين وهو قوله من راق فالجمهور على إدغامه وإنما سكت حفص حال الوصل على نونه وكذا على لام بل ران خوف اشتباهه بالمضاعف حيث يصير مراق وبران فيتوهم أن يكون الأول مبالغة مارق والثاني ثنية البر والمراد بالمضاعف هنا معناه اللغوي دون الاصطلاحي فتدبر وسيجي وجه سنكته على غيرهما في باب الوقف إن شاء الله تعالى . ثم اعلم أنه لم يأت للناسم أن يأتي بمثل الواو من القرآن فأتى بلفظ عنوانوا من عنوان الكتاب بضم العين وبكسر ها وهو ظاهر ختمه الدال على ما في طيه ولذا قيل الظاهر عنوان الباطن وما أحسن ملازمة هذا المعنى بخصوص هذا المبنى من الانتقال منه إلى الدعي قال ابن المصنف وهو من تعين الكتاب لحتمه وقال الرومي من عنوان الكتاب لحتمه والظاهر ما قال صاحب القاموس عن الكتاب وعنته وعنونه وعناه كتب عنوانه اه ولا يخفى أن أصل الكلمة مضاعفة ففيه من الفائدة أن في تصويرها إشارة إلى أن الواو أعم من أن تكون أصلية أو زائدة . ثم اعلم أن القراء اختلفوا في نون يس والقرآن ون والقلم حال الوصل كما بينه الشاطبي بقوله :

ويس أظهر عن فتح حقه بدا ونون وفيه الحلف عن ورشهم خلا

وكذا في نون طسم عند الميم فأظهرها حمزة دون غيره (والقلب عند الباء) بقصرها للوزن (بغنة كذا) أي وقلب النونين مما عند ملاقاتهما الباء كما قال الشاطبي * وقلبيها مما لدى الباء * حال حكونها مقرونة بغنة كما هو شأن الميم الساكنة عند الباء من إختافها لديها مع الغنة كما سبق عن أجلاء أرباب القراءة في نحو قوله وهم ربهم وأنبيهم وأن بورك وعليم بذات الصدور ووجه القلب عسر الإتيان بالغنة في النون والتتوين مع إظهارهما ثم إطباق الشفتين لأجل الباء ولم يدغم لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب فتعين الإخفاء ويتوصل إليه بالقلب مما لتشاركه الباء مخرجا والنون غنة وقال سيويه في تحليل ذلك أي في وجه تخصيص قلبها مما من بين سائر الحروف لأنهم يقلبون النون مما في قولهم العبر ومن بذلك فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيره وجعلوه بمنزلة

(والقلب) والاقبال
للتنوين والنون منهما
واجب (عند الباء) بالقتصر
للوطن (بغنة) نحو: أنبيهم
وأن بورك ، وعليم بذات
الصدور لعسر الإتيان بالغنة
ثم إطباق الشفتين عند
الإظهار واختلاف المخرج
وقلة التناسب مع الإدغام
فتعين الإخفاء لقلبيها
مما لتشاركه الباء مخرجا
والنون غنة (كذا)

النون إذا كانا حرفي غنة ولم يجعلوا النون باء بعدها في الخرج من الباء ولأنها ليست فيها غنة أي في الباء ولكنهم أبدلوا مكانها من أشبه الحروف بالنون وهي الميم ثم قوله كذا متعلقات المصراع الآتي أي وكذلك بغنة (الاخفاء لدى باقي الحروف أخذنا) بصيغة المجهول وألفه للاطلاق والتقدير أخذه أي بالاخفاء ولا يبعد أن يقال أخذها أي بالقلب والاخفاء أو بما ذكر من مجموع ما تقدم أي عمل بها والله أعلم ولا يبعد أن يكون الألف للتثنية والضمير راجع إلى الحكيم من القلب والاخفاء في هذا البيت وقد أبعد الروي حيث قال وأخذنا مبنى للفعل تثنية أخذ ونائب فاعله ضمير راجع إلى النونين ثم قل ويجوز أن يكون مفردا ويكون الألف للاطلاق ونائب فاعله راجع إلى النون فتكون اللام في القلب عوضا من النون الساكنة فقط وعدم التعرض بحال التنوين لمشاركتها النون في الحكم المذكور اه وهو في غاية من التكلف ونهاية في التعسف مع أن الاسناد غير صحيح إلا أن يقدر مضاف ويقال إخفاؤهما فتأمل فانه موقع ذلك ثم قول الناظم الاخفاء بقصر الهمز ضرورة وبنقل حركة الهمزة إلى اللام والاكتفاء بهاعن همز الوصل لغنة وقراءة كما سبق تحقيقه في الأضراس والتقدير إخفاؤهما للاخفاء لهما كما ذكره زكريا . والحاصل أن الناظم أخبر أن النون الساكنة والتنوين كالألف مباحند الباء وأخفا بغنة كذلك أخذ إخفاؤهما بغنة عند باقي الحروف الخمسة عشر وهي ما عدا الحروف السابقة للأحكام الثلاثة وقد جمعها بعض الفضلاء في أوائل هذه الكلمات :

ضحكت زينب فأيدت ثنايا تركتني سكران دون شرابي

طوقتني ظلما قلأند ذل جرعتني جفونها كأس صابي

واعلم أن الجيم من جفونها مكررة لاقامة الوزن ولذالم تميز كغيرها بالأحمر فهو كما قال الشاطبي : ورب مكان كرر الحرف قبلها لما عارض والأمر ليس مهولا

والأمثلة منضود من ضعف عذابا ضعفاو ينزل فان زلتم نفسا زكية وينفق فان فاء واسفر فعدة ومنشورا فمن ثقلت أزواج ثلاثة وكنتم ان تبتم جنات تجري ما تنسج أن سيكون ورجلا سلاسل الرجل وعنده ومن دخل عملا دون ذلك وينشئ فمن شهد شي شهيد وما ينطق فان طبن صعيدا طيبا وانظر إن ظن ظلا ظليلا ويتقلب وان قيل بتابع قلبهم لينظر من ذا الذي ظل ذي ثلاث وتنجيكم وان جنحوا ولكل جعلنا وأنكالا من كان زرعنا كلتا وينصركم ولمن صبر عملا صالحا ووجه الاخفاء تراخي باقي حروف الهجاء عن مناسبة حروف الادغام ومبايبتها لحروف الاظهار فأخفيت فان الاخفاء حال بين الاظهار والادغام الذي لاتشديد معه وإن إخفاء الحروف نفسه عند غيره لافي غيره بخلاف الادغام قال اليميني وحقيقة الاخفاء أن يذهب ذات النون من اللفظ مع بقاء صفة الغنة وقال الروي المراد هنا إخفاء الحروف لا إخفاء الحركة ثم كل ما ذكر من أول هذا الباب إلى هنا أن كان من كلمة فالحكم عام في الوصل والوقف وان كانا من كلمتين فالحكم مختص بالوصل فافهم والله أعلم . فان قلت وجود الغنة مع الادغام في الواو والياء يمنع أن يكون ادغاما فينبغي أن يكون إخفاء كما صرح به السخاوي حيث قال . واعلم أن حقيقة ذلك إخفاء لادغام وإنما يقولون له ادغاما مجازا وإلا فهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبيى الغنة ويمنع تمحص الادغام لكن لابد من تشديد يسير فيهما قال وهو قول الأكارب حيث قالوا الإخفاء ما بقيت معه الغنة . أجيب بأن الادغام مع الغنة في الواو والياء غير كامل من أجل الغنة الباقية معه وهو عند من أذهب الغنة إدغام كامل وتوضيح ذلك ما قاله الناظم في النثر فان قلت الصحيح من قول الأئمة أنه ادغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه فهو بمنزلة صوت الاطباق الموجود مع الادغام في أحط وبسط

الاخفاء) لهما بنقل حركة الهمزة إلى اللام والاكتفاء بهاعن همزة الوصل (لدى) أي عند (باقي الحروف) الخمسة عشر (أخذنا) به بألف الاطلاق نحو «ولولا أن نبثلك، والأنتى بالأنثى ومن نقطة ثم، ولمن صبر، وانصرنا، ورجلنا صبرا» لتراخيها عن مناسبة حروف الادغام ومبايبتها حروف الحلق . والاخفاء لغة الستر واصطلاحا نطق بحرف بصفة بين الاظهار والادغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول، ويشاوق الاخفاء الادغام لأنه بين الاظهار والادغام وبأنه إخفاء الحرف عند غيره لافي غيره بخلاف الادغام فيها . ثم أخذ في بيان أحكام المد فقال :

والدليل على أن ذلك إدغام وجود التشديد فيه إذا التشديد تمتع مع الاخفاء . قلت قال الحافظ أبو عمرو فمن
أبقى غنة النون والتنوين مع الادغام لم يكن ذلك ادغاما صحيحا في مذهبه لأن حقيقة باب الادغام الصحيح
أن لا يبق فيه من الحرف المدغم أثر إذا كان لفظه يتقلب إلى اللفظة المدغم فيه ويصير مخرجه من مخرجه
بل هو في الحقيقة كالاخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة ألا ترى أن من
أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما حرفا خالصا من جنس ما يدغمان فيه فعدمت الغنة بذلك
رأسا في مذهبه إذ غير ممكن أن تكون منفردة في غير حرف أو مخالطة بحرف لا غنة فيه لأنها مما يختص
به النون والميم لا غير اه . فان قيل هلا أدغمت النون الساكنة فيهما غنة إذا كانتا في كلمة ليحصل الفرق
بينهما وبين المضاعف . أجيب بأنها لما كانت فارقة فرقا خفيا لم يدركه العامة لم يكن الفرق معتبرا فمنع
الادغام حنرا من اللبس ظاهر اهنا وقد قال بعض المحققين في أحكام النون الساكنة والتنوين التحقيق
أنها ثلاثة إظهار وادغام محض وغيره وسبق بيانه وإخفاء مع قلب ودونه قال المصنف في النشر فلا
فرق حينئذ بين أن يورك ومن يعصم بالله إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم المقبولة عند ما ذكر ولا في
إظهار الغنة في ذلك بخلاف الميم الساكنة كما تقدم ثم قال وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من
حكاية الخلاف في ذلك فوهم ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء ، والعجب أن شارح
أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني وإنا نحكي الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقبولة
واختار مع ذلك الاخفاء اه كلامه .

﴿ باب المدات ﴾

(والد لازم وواجب آتي) أي المد (وجاز وهو) أي المد (وقصر ثبنا) بألف التثنية أي ثبت كلاهما
إذ الكلام في المد الجائز . والمد الغنة الزيادة واصطلاحاً إطالة الصوت بحرف مدي من حروف العلة . والقصر
لغة الحبس واصطلاحاً ترك المد وهو الأصل إذ المد لا بد له من وجود سبب يتفرع عليه وقال الجعبري المد
طول زمان صوت الحرف واللين أقله والقصر عدمهما وقدم الناظم المد على القصر مع أن القصر هو الأصل
لأنه هو المقصود بالذكر لأنه يبحث فيه القراء وأما قول المصري إذ لفائدة في ذكر حكم القصر فخرج
عن الحد إذ فيه القوائد أيضا من غير الحصر مع أن الأشياء إنما تتبين بأضدادها . ثم اعلم أن حروف
المد ثلاثة الألف ولا تكون إلا ساكنة ولا توجد حركة ما قبلها إلا من جنسها وهو الفتحة والياء
الساكنة إذا كان قبلها كسرة والواو الساكنة إذا وقع قبلها ضمة أما إذا كان قبل الواو والياء
الساكتين فتحة فتسميا حروف اللين وإذا كانتا متحركتين فاختصا بحرف العلة . والحاصل
أن العلة أعظم من المد واللين والألف دائماً بخلاف أخويهما ثم قيل بتباين حرفي المد واللين وعدم صدق
أحدهما على الآخر في التحكم لكن من المحققين من جعل بينهما عموما وخصوصا مطلقا مع قوله بذلك
الفرق السابق قاطعا صدق حروف اللين على حروف المد من غير عكس . ثم المد نوعان أصلي وهو
اللازم لحروف المد الذي لا ينفك عنها بل ليس لها وجود بعده لا ابتناء بنيتها عليه ويسمى مدا ذاتيا
وطبيعيا وامتداده قدر ألف واجتمعت الثلاثة في كلمة أو تينا فالحروف الثلاثة شرط لمطلق المد وفرعي
وهو ما يكون فيه سبب للزيادة على مقدار الأصل والمراد بالقصر هو ترك مد تلك الزيادة لا ترك أصل
المد كما تقدم فافهم . ثم السبب لزيادة المد إما همز أو سكون والهمز إما أن يوجد مع حروف المد في كلمة أو في
كلمتين والسكون إما لازم أو عارض فالأقسام أربعة لازم وواجب وجائز وعارض وسيأتي تعريف كل
في محله مع ما يتعلق بحكمه . قال ابن المصنف وإلى الأربعة أشار في البيت . قلت المصنف ما ذكر سابقا في مقام
الاجمال إلا ثلاثة وأما في سياقي من بيان التفصيل فذكر الأربعة وكأنه أدرج هذا العارض في ضمن

(والد) وهو لغة الزيادة ،
واصطلاحاً إطالة الصوت
بحرف مدي من حروف
العدة وهو ثلاثة أقسام (لازم
وواجب آتي وجائز وهو)
أي المد (وقصر) وهو لغة
الحبس ، واصطلاحاً ترك المد
وهو الأصل (ثبنا) وقد أخذ
في بيان أقسام المد فقال :

الجائز لاشتراكهما في حكم جواز المد والقصر في الجملة أو بالنسبة إلى اختلاف أهل القراءة (فلازم إن جاء بعد حرف مد) بتشديد الدال يوقف عليه بالسكون كما في قوله تعالى تب وحج ونحوهما ويخفف للوزن (ساكن حاليين وبالطول يمد) أي يزداد حرف المد والمراد بال طول قدر ثلاث ألفات على خلاف في اعتبار المد الأصلي معها أو بدونه فلازم خبر ليتبدل بمقدر أي فالمد لازم وقوله ساكن حاليين فاعل جاء وهو بالإضافة أي ساكن في حالي الوصل والوقف وقيل هو الذي لا يخلو عن السكون والمؤدى واحد والمعنى متحد وأما العارض الذي يقابله فهو أن يكون سكونه عارضا لأجل وقف أو إدغام كما سيأتي. والحاصل أن الفاء لتفصيل ما أجمل أو لأخذيين كل نوع من أنواع المد مفصلا فأخبر أن المد اللازم هو الذي جاء بعد أحد حرفي المد الحرف ساكن لازم سكونه في الحاليين لا يختلف حاله باعتبار اختلاف الوصل والوقف فلا يضر كون سكونه عارضا عند الاعلال نحو دابة فإنها في الأصل كانت دابة على وزن فاعلة فسكنت الباء الأولى وأدغمت في الثانية فلا يسمى سكونه عارضا عند القراء ثم السكون إمامدغم نحو ولا الضالين وأما جوني وهذان واللذان عند من شددنونهما وآله كرين في وجه الابدال دون التسهيل وهذا لازم كلي ويسمى لازما مشددا وإما غير مدغم كما في فواتح السور من ص وق ونحوهما وهذا لازم حرفي باعتبار أصل كلي ويسمى لازما مخففا ويلحق به نحو آ لأن في موضعي يونس وكذا واللائي وعياني في قراءة من أسكن ياءهما لأنه اعتبر فيه اللفظ اعتبارا بالاعتداد بالعارض. واختلف في ألم في فاتحة البقرة وكذا في فاتحة آل عمران وقهاهل مد اللام لكونه مشددا أكثر أو مداليم لأنه في محل الوقف أظهر والجمهور على التساوي على ما صرح به الجعبري. ثم اعلم أن القراء أجمعوا على مد اللازم بقسميه مدا مشجعا قدرا واحدا من غير إفراط فقد قال الناظم في النشر لا أعلم بينهم في ذلك خلافا سلفا ولا خلفا إلا ما ذكره الأستاذ الجاجان في كتاب [حلية القراء] اتصالا عن أبي بكر بن مهران إلّا حيث قال والقراء مختلفون في مقداره فالخققون منهم على أنه الاشباع والأكثر على إطلاق تمكين المد فيه. ثم اختلفوا أيضا في تفاوت بعض ذلك على بعض فذهب كثير إلى أن مدا الدغم منه أشبع تمكيننا من المظهر من أجل الادغام مثل دابة بالنسبة إلى عياني عند من أسكن ويقص عند هؤلاء مد ص والقرآن ذي آله كرون والقلم عند من أظهر بالنسبة إلى من أدغم وذهب بعضهم إلى عكس ذلك وهو أن مد غير المدغم فوق المدغم وقال لأن المد يتحصل ويتقوى بالحرف المدغم فيه لحركته فكأن الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم فتقوى بتلك الحركة وإن كان الإدغام يغني الحرف وذهب الجمهور إلى التسوية بين مدا المدغم والمظهر في ذلك كله إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين والتقاءهما موجود في كل فلاحاجة للتفصيل في ذلك كله وهذا هو التحقيق فلا يعدل عنه وبه صرح أبو عمر والداني رحمه الله وأما ما ذكره ابن المصنف وتبعه غيره هنامن نوع الجائز في الادغام نحو الرحيم ملك وفيه هدى كما هو قراءة أبي عمرو برواية السوسي وكذا لا تيمموا لاتعاونا على رواية البري عن ابن كثير فليس في محله إذ كلام المصنف على حسب مرامه إنما هو في ساكن حاليين والأمثلة المذكورة ليست كذلك إذ الادغام عند الوقف على الكلمة الأولى منهما حقها أن تذكر في المد الجائز لجواز مدّها وقصرها كما اختلف القراء فيها أو في المد العارض لأن العارض كما يكون في الوقف يكون عارضا في الوصل وكذا ألم الله في الوصل عند الكل وألم أحسب الناس عند الناقل وهو ورش مطلقا وحمة وقامن المد الجائز أو العارض لأنه إن اعتبر فيه اللفظ اعتبارا بالاعتداد بالعارض جرى فيه وجوه سكون الوقف من الطول والتوسط والقصر لكن صرحوا بأن التوسط ضعيف ولعل هذا وجه اقتصار زكريا على ما عدها وأن اعتبار الأصل عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر فالاشباع وأغرب المصري حيث جعل نحو والصافات صفا بالإدغام

(فلازم إن جاء بعد حرف مد) حرف (ساكن حاليين) بالإضافة أي ساكن في حال الوصل والوقف (وبالطول يمد) بقدر ألفين واللازم قسبان لازم كلي نحو دابة وآله كرين في وجه الابدال، ولازم حرفي نحو ق وص لكن يجوز في عين كل من فاتحتي مريم وشورى التوسط تفرقة بين ما قبله حركة من جنسه وبين ما قبله حركة من غير جنسه ليكون لحرف المد مزية على حرف اللين

عند حمزة ونحو فلا أنساب بينهم ولا يسموا من المد اللازم وقال خلافا لبعضهم حيث جعل من القسم الجائز والفتحة الأول وهذا زلل منه وخطأ فانه ذهب إلى خلاف ما صرحوا به فإذا كرهناه فهو العول . ثم اعلم أن أهل الأداء اتفقوا على اشباع المد للساكنين اللازم في قوافي السور التي وجد فيها حرف المد والسكون وكذا قال الشاطبي رحمه الله تعالى :

وفي نحو طه القصير إذ ليس ساكن . وما في ألف من حرف مد فيمطلا

واختلفوا في قدر مد غير القوافي فمنهم من مد قدر ألفين كالقوافي وهو اختيار الناظم واليه أشار بقوله وبالطول بمد كذا ذكره المصنف مجملا وينبغي أن يكون كلامه محمولا على أن المراد بقدر ألفين زيادة على المد الأصلي ليصح إطلاق الطول عليه فإن أقل الطول ثلاث ألفات والتوسط قدر ألفين لبقى قدر ألف للقصير ثم قال ومنهم من مد قدر ألف واختاره الأهوازي والسخاوي في قوله :

والمد قبل الساكن دون ما قد مد للهمزات باستيقان

أقول ومن المعلوم أن أقل مد الهمزات ثلاثة أجماعا فمراده بقدر ألف غير ما في حرف المد من المد الطبيعي ثم وجه المد اللازم أنه تقرر في علم التصريف أنه لا يجمع في الوصل بين الساكنين فإذا أدى الكلام إليه حرك أو حذف أو زيد في المد ليقدر محركا وهذا موضع الزيادة ولذا قال الحاقاني :

مددت لأن الساكنين تلاقيا فصارا كتحريك كذا قال ذو الحار

هذا ويسمى مد العدل أيضا لأنه يعدل حركته ولتساوي القراء في قدر مده قال ابن المصنف ويسمى مد الحجز لأنه فصل بين الساكنين وجعله خالد في شرحه مد الحجز كقوله أن أنذرهم وأنذاسمى بذلك لدخول الألف بين الهمزتين حاجزة بينهما ومبعدة إحداهما عن الأخرى عند بعض القراء ممن يدخل الألف بين الهمزتين كراهة تواليهما متحركتين سواء كانتا متفتحتين أو مغنقتين . ثم اعلم أن لفظ عين في فاتحة سورة مريم والشورى لما كان باؤه لينية غير مدية وإن كان سكون النون لازما اختلف القراء في مقدار مدها فقال ابن المصنف في الاشباع والتوسط وتبعه الشيخ زكريا والمحققون من شراح الشاطبية على جواز القصير أيضا كما أشار إليه الشاطبي بقوله :

ومدله عند القوافي مشعبا وفي عين الوجهان والطول فضلا

لأن الوجهين وقعا مبهمين يحتمل القصير والتوسط ويحتمل الطول مع أحدهما فيتحصل جواز الوجوه الثلاثة فوجه الاشباع أنه قياس مذاهبهم في الفصل بين الساكنين وهو أعم من اعتبار حرف اللين والمد مع ما فيه من المناسبة لما جاوره من المدود كصاد في مريم وسين في شورى ووجه التوسط هو التفرقة بين ما يكون حركة ما قبله من جنسه وبين ما لا يكون لتوجد مزية لحرف المد على اللين ووجه القصير أن المد من خواص حرف المد فينتفي بالتقاء مع أن القصير هو الأصل وهذه ثلاثة أوجه صرح الناظم بها في طيبته فقال * ونحو عين فالثلاثة لهم * فثبت الأوجه من الطريقتين فلا يعاب بقول مخالفها ثم اعلم أنه حيث قيل بالقصير في كلمة فلا يخرج بها عن المد الأصلي الذي لا يقوم ذات الحرف إلا به ولا يتوقف على وجود سبب مده فالخروج عنه مخفي لأنه لا يتوصل إليه إلا بسقاط حرف من القرآن (وواجب إن جاء قبل همزة) بالاشباع (متصلا إن جمعا بكلمة) المشهور على ما في النسخ المحررة والأصول المعتمدة بكسرة همزة إن على أنها للشرط قال اليميني والأولى أن يكون بفتح الهمزة وتكون الباء مقدرة قلت لم يتجه وجه الأولى مع أن النسخة الأولى مستقيمة في المعنى غير محتاجة إلى تقدير في المبني قال وفي بعض النسخ إذ جمعا فيكون تعليلا للاتصال . قلت إن صحت إذ ولم يكن تصحيفا لأن حينئذ ينبغي أن يكون للظرفية إذا لم يستحسن تقديم التعليلية أي والمد واجب إن جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد متصلا بها

(وواجب إن جاء قبل همزة) حالة كونه (متصلا إن جمعا) يعني بأن جمع المد والهمز (بكلمة) نحو جاء وبالسوء ومسيئا وسمى متصلا لاتصال الهمزة بكلمة حرف المدوله محل اتفاق وهو اتفاق القراء على اعتبار أثر الهمزة من زيادة المد وعمل اختلاف وهو تفاوتهم في الزيادة والمد فيه عند أبي عمرو وقالون وابن كثير مقدار ألف ونصف وقيل وربع وعند ابن عامر مقدار ألفين وعند عاصم مقدار ألفين ونصف وعند ورش وحمزة مقدار ثلاث ألفات وهذا كله تقريب لا يضبط إلا بالمشاهدة والادغام

بأن اجتماعاً في كلمة واحدة كما مثله الشاطبي بقوله * كجىء وعن سوء وشاء اتصاله * ومنه قوله : هاء
هؤلاء فتنبه لهذا الأمر اللغوي فإن الاعتبار بالاتصال الأصلي لا بالاتصال المكتبي ولا بالانفصال الرمزي
ومنه النبي عند من همز ويسمى هذا المد المتصل لما ذكر وله محل انغلاق ومحل اختلاف أما الأول فاتفق
القراء جميعهم من السبعة والعشرة وغيرهم على اعتبار أثر الهمزة إذا كانت بعد المد بخلافه إذا كان
الهمز قبل حرف المد كآمن وأومن وإيمان والآخرة فانه من غنصات رواية ورش ويجوز له فيه المد
والتوسط والقصر ويسمى مد البذل وكذا يجوز له الوجهان في نحو شئء وسوء مما يقع الهمز بعد أحد
حرفي اللين وصلوا ويجوز فيه الأوجه الثلاثة وله وغيره وقفا ولم يتعرض الناظم لهما لأن غرضه في هذه المقدمة
بيان ما اتفق عليها لا ما اختلف فيها لأنها موضوعة للمبتدئين على أن مد البذل اقتصر على قصره ابن
مجاهد وعليه العراقيون واختاره بعض المحققين كالجعبري من أن حروف المد الذي وقع بعد همزة
متصلة محققة وتخففة بالإبدال أو التسهيل أو النقل الجائز مقصورة لكل القراء وجهاً واحداً إلا أن ورشا
من طريق الأزرق ورد عنه ثلاث طرق : القصر وهو مذهب ابن غلبون والتوسط وهو مذهب أبي عمرو
الداني ومكي والطول وهو مذهب الهذلي فيأرواه عن شيخه أبي عمرو وضبطه بالإشباع المفرط وذهب
الجمهور إلى الإشباع من غير إفراط وهو قدر ثلاث ألفات وبمن روى الثلاثة الصفاوى في إعلانه والشاطبي
في قصيدته . وأما الثاني وهو تفاوت الزيادة في مراتب المد فالذي نقله السخاوى عن شيخه الإمام الشاطبي
أنه كان يرى في هذا النوع مرتبتين طولى ولورش وحزمة ووسطى للباقيين قال ابن المصنف وكان الناظم
يأخذ به إذا قرأ من طريق الشاطبي : أقول وفي الطولى خلاف هل هو مقدار خمس ألفات أو أربع وكذا
في الوسطى هل هو مقدار أربع أو ثلاث ومنشأ الخلاف إدخال المد الأصلي فيه وتركه فالزراع لفظي لا تحقيقي
قال ابن المصنف : وإذا اعتبرت مراتب القراء في الترتيل والتوسط والحدرتلخص منها أربع مراتب
فيكون أطولهم في هذا النوع ورش وحزمة ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائي ثم أبو عمرو وابن كثير
وقالون . أقول وقد جمعها الشيخ عبد الله الجزرى في بيتين فقال :

وأطولهم مداً بها جود فاضل ودونهما نور ودونه رم كلا
وأقصره من هذين حافة بحره بخلفهما والقصر لا تعد مطولا

لكن قوله بخلفهما إنما أراد في المد المنفصل لهما وقد أوضح المراتب بعضهم بقوله نظماً :

بمد بقدر الخمس جود وفاضل والأربع نجم وثلاث رضا كلا
والاثناث بردارم ثم حامد مراتب مد جاء في ذا مسجلا

ثم تفصيله ما ذكره المصنف في التقريب حيث قال فالمتصل اتفق جمهور القراء على مده قدر آحاداً مشبعاً
من غير إغشاش وذهب آخرون إلى تفاضل مراتبه كما تقدم وهذه طريقة صاحب التيسير وغيره وبه قرأت
على عامة مشايخي وبعضهم لم يجعل سوى مرتبتين وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد وصاحب العنوان
والشاطبي وبه كان يقرأ وبه أخذ غالباً وقال أيضاً في التقريب بعد ذكر اختلاف القراء في المد المنفصل على
ما سبق بيانه وهذا بناء على ما عليه أكثر أهل الأداء من المشاركة والغاربة وذهب آخرون إلى أن وراء
القصر مرتبتين طولى لحزمة والأزرق ووسطى لمن بقى كاهو اختيار الشاطبي ومن معه في المتصل وبه
أخذ اختصاراً وأما المد اللازم نحو دابة فكلمهم يقرأون على نهج واحد على المختار هكذا نقل عن الجزرى
مطلقاً والله أعلم . وأما ما نقله أبو شامة من جواز قصر المتصل نقلاً عن الهذلى فمردود بما صرح به الناظم
في النشر حيث قال وهذا شئء لم نقله الهذلى ولا ذكره العراقي وإنما ذكر العراقي التفاوت في مده فقط ثم قال
الناظم وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة بل رأيت النص بمدّه عن ابن مسعود رضي الله عنه

يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم «أن ابن مسعود كان يقرأ رجلاً فقراً الرجل: إنما الصدقات للفقراء والمساكين، مرسله فقال ابن مسعود ما هكذا أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كيف أقرأكم يا أبا عبد الرحمن؟ فقال أقرأنيها: إنما الصدقات للفقراء والمساكين» فدها. قال الناظم وهذا حديث جليل حجة ونص في هذا الباب ورجال إسناده ثقات رواه الطبراني في معجمه الكبير. ثم أعلم أن القراء اختلفوا في مقدار هذه المراتب عند من يقول بها فقل أول الرتب ألف وربع قال زكريا وهذا عند أبي عمرو وقالون وابن كثير ثم ألف ونصف ثم ألف وثلاثة أرباع ثم ألفان وقيل أولها ألف ونصف ثم ألفان ثم ألفان ونصف ثم ثلاث ألفات وهذا هو الذي اختاره الجعبري وقيل أولها ألف ثم ألفان ثم ثلاث ثم أربع قال الرومي وهذا مذهب الجمهور ولا يخفى عليك أن المراد بالألف ما عدا الألف الذي هو المد الأصلي للاجتماع على ذلك وأما معرفة مقدار اللدات المقدرة بالألفات فإن تقول مرة أو مرتين أو زيادة وتمد صوتك بقدر قولك ألف ألف أو كتابتها أو بقدر عقد أصابعك في امتداد صوتها وهذا كله تقريب لا تحديد للشأن إذ لا يضبطه إلا اللشافة والإدمان ثم وجه المد أن حرف المد ضعيف خفي والهمزة حرف قوى صعب فزيد في حرف المد تقوية للضعيف عند مجاورة القوى وقيل يتمكن من التلفظ بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها ثم لا يخفى أن المد ليس حرفاً ولا حركة بل زيادة على كية حرف المد إلا أنها عارضة لا تقوم إلا بها كالحركة عليها وسيجيء زيادة بيان لها (وجاز إذا أتى منفصلاً) أي والمد جاز إذا جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد منفصلاً عن الهمزة بأن اجتماعهما في كلمتين وهو أن يكون حرف المد في آخر الكلمة الماضية والهمزة في أول الكلمة الآتية وقد جمع الشاطبي أمثله في قوله: * ومفصولة في أمها أمره إلى * منها على أن العتبر في حرف المد أن يكون ملفوظاً لا أن يوجد مكتوباً ومن اللطافة ما أشار في العبارة من أن حصول الجمع بين المثاليين يولد مثلاً ثالثاً وهو وقوع حرف الألف قبل الهمزة فتأمل فانه عليه العول وإنما سمي هذا المد جائزاً لاختلاف القراء فيه فإن ابن كثير والسوسي يقصرانه بلا خلاف وقالون والدوري يقصرانه ويمدانه والباقون يمدونه بلا خلاف وتفاوت هذا المد المنفصل في الزيادة كتفاوتهم فيها كما مر في المد المتصل وقد يقال سمي جائزاً لأنه إنما يجوز مده إذا وصل بين الكلمتين في القراءة وأما إذا وقف على الكلمة الأولى فلا مد أصلاً كما لا يخفى، وقيل سمي جائزاً لجواز زوال سببه فيجوز قصره حينئذ كما بيناه، وأما قول المصري فالجائز ما كان مده جائزاً عند جميع القراء مع جواز القصر، وقيل ما جاز مده عند جميع القراء والعبارة الأولى أولى فلا يخفى أن كليهما لا يصح عند أرباب البنى وأصحاب المعنى كما سبق من أن المد المنفصل يجب قصره عند بعض فلا يجوز مده عندهم ويجب مده عند آخرين فلا يجوز قصره عندهم وإنما جاز الوجهان عند بعضهم نعم يجوز حمل الجائز في كلامه على أحد نوعيه وهو المد العارض لكن إطلاقه في مقام الفرق بين الواجب واللازم خطأ مع أن مؤدى العبارتين في كلامه متحد فلهذا در القائل: عباراتنا شتى وحسنك واحد وكل إلى ذاك الجمال يشير

(وجاز إذا أتى) حال كونه (منفصلاً) بأن يكون حرف المد آخر كلمة والهمز أول أخرى نحو: «يا أيها الناس»

فالرجل كحاطب ليل لا يفرق ما وقع في يده من حصول نيل فوجه المد اعتبار اتصالها لفظاً في الوصل واعتبار العارض كاللازم ولما روى «أنه مثل أنس رضي الله عنه عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان يمد صوته مداً» وهذا الخبر عام في المتصل والمنفصل وغيرها من أنواع المد كذا ذكره ابن المصنف لكن ينبغي أن يفصل ويحمل كل موضع من محال المد على مقداره اللائق به حتى يشمل المد الأصلي والفرعي والاتفاقي والاختلافي. وأما وجه القصر فهو إلغاء أثر الهمزة لعدم لزومه باعتبار حال الوقف فإن العارض بمنزلة للمدوم. وأما ما نقل أبو علي الأهوازي عن الحلواني والهاشمي كلاهما عن

(أو عرض السكون وقها) أو إدغاماً (مسجلاً) أي مطلقاً أي سواء كان سكونا أم مع إشمام بخلاف الوقف مع الروم فإنه كالوصل نحو نستعين ونحو الرحيم ملك في قراءة أبي عمرو ونحو ولا تيمحوا في قراءة البري وفي المد للسكون المذكور ثلاثة أوجه: الأول حملاه على اللزوم بجامع اللفظ . والتوسط في العروض للسكون المنحط عن لزومه . والقصر لجواز التقاء (٥٥) الساكنين في الوقف فاستغنى

بالسكون عن المد وفي المد المنفصل خلاف : نورش وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي يثبتونه بلا خلاف وابن كثير والسوسي ينفياه بلا خلاف وقالون والدوري يثبتانه وينفياه ، وتفاوت للمادين في الزيادة كتفاوتهم فيما مر في المد المتصل . والحاصل أن المد قسمان : أصلي وهو المد الطبيعي الذي لا تنقسم ذات الحرف إلا به ولا يتوقف على سبب نحو : « الذين آمنوا وعملوا » وفرعى وهو بخلاف ذلك وهو الذي تكلم عليه الناظم وسببه همز أو سكون فزيد في حرف المد لضعفه فتقوى بالزيادة وليس المد حرفاً ولا حركة والمد مع الهمز قسمان : لاحق له نحو « آمن ، وإيمان وأوتوا » فلو رش المد والقصر والتوسط . وسابق عليه متصل ومنفصل . والمد مع السكون قسمان لازم وجائز فاللزام قسمان لازم كلي ولازم حرفي وقد مر ذلك لكن اختلف في مد الميم في ألم الله ومن ألم أحسب الناس ، على قراءة ورش بالنقل قليل بمد اعتباراً بعدم

القواس عن ابن كثير في جميع ما كان من كلتين تجوز البترو هو وحذف الألف والواو والياء فقال أبو عمرو والداني هذا مكروه قبيح لا يعول عليه ولا يؤخذ به إذ هو خن لا يجوز بوجه ولا تحمل القراءة به قال ولعلمهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المد وإسقاطها وعبروا عن ذلك بحذف حرف المد وإسقاطه مجازاً (أو عرض السكون وقها مسجلاً) أو للتنويع لا للتريد عاطفة لما بعدها على قوله أي أي والمد جائز أيضاً إذا عرض السكون حال كون السكون ذا وقف أو موقوفاً عليه ، ومعنى مسجلاً مطلقاً بأن يكون الوقف بالإسكان سواء يكون معه الإشمام أم لا بخلاف ما إذا كان الوقف بالروم فإنه حينئذ حكمه حكم الوصل وسيأتي بيان الروم والإشمام في محلها مع اختلاف محالهما وأماعطف الشيخ زكريا وقفاً على قوله أو إدغاماً أي صاحب إدغام فلا دلالة عليه في كلام المصنف أصلاً إلا أنه كالمستدرك عليه . أورده فصلاً ويعتذر عن المصنف بأنه إنما حصل هذه المقدمة لما اتفق عليه الأمة وذهب إليه أكثر الأئمة ثم الأمثلة في الوقف العارض نحو : الرحيم ونستعين والصرط فيجوز في كل منها لكل القراءة ثلاثة أوجه الطول والتوسط والقصر فوجه الطول حمله على اللزوم بجامع اللفظ ووجه التوسط اعتبار كون الوقف العارض ملاحظاً عن سكون لازم أو التعادل بين الحالين رعاية للجانبين ووجه القصر مع ما ذكر فيما سبق أن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقاً فاستغنى عن المد . أقول وهذه الأوجه الثلاثة تجوز في السكون العارض عند الجميع أيضاً ولو كان بعد حرف اللين نحو لا خوف ولا خير إلا أن الطول أفضل ثم التوسط وهذا في حرف المد وأما في حرف اللين فالقصر أولى ثم التوسط وقال زكريا وفي نحو الرحيم مالك في قراءة أبي عمرو أي برواية السوسي ونحو ولا تيمحوا في قراءة البري يجوز ثلاثة أوجه . أقول فكأنهم قاسوا العارض في الوصل على العارض في الوقف فأعطى له حكمه فالشرط أن لا يقف على الكسحة الأولى سواء وقف على الأخرى أو وصلها بما بعدها . فإن قلت إن ما يفهم من قول الناظم وجائز أن المد جائز وكذا قصره بحكم مفهومه أو باعتبار أن أحد الجائزين مد والآخر منه ما قصر فالنوسط أمر زائد لا يؤخذ به ولا يشير إليه ما يدل عليه فالجواب أن المراد بالمد هو المد الزائد على القصر وهو أعم من أن يكون طويلاً أو متوسطاً ولهذا نص المصنف على الأول في اللزوم المتصل بقوله وبالطول يعد لثلاثتهم مطلقاً المد الشامل له ولغيره أو نأخذ من عموم القصر الذي هو تقيض المد ما يكون قصراً حقيقياً أو إضافياً كما يستفاد من صنيع الشاطبي رحمه الله في قوله * بطول وقصر وصل ورش ووقفه * فإن الإجماع على أن مراده بقصر هو التوسط لكن لو قال بدله ووسط لكان صريحاً على المقصود . ثم اعلم أن ههنا دقيقة وهي أن إدخال الألف بين الهمزتين على ما هو المقدر عند بعض القراء وإن كان حرف مد فليس بموجب زيادة الامتداد وإن وقع بعده سبب من همز محقق أو مسهل كرواية هشام عن الإمام الشافعي في نحو أأنتم بخلاف إبدال الهمزة الثانية ألفاً حيث يتولد منه المد اللازم والفرق أن أصل هذه الألف موجود في بنية الكسحة بخلاف الأولى فإنه ليس له ثبوت في الرسم أصلاً وبهذا يتبين أن صورة الألف إنما هي للهمزة الثانية وأن الأولى هي الساقطة خلافاً لمن خالف في هذه القاعدة . ثم اعلم أن الألف مركب من فتحتين والواو مركب من ضمتين والياء مركب من كسرتين فإذا أشبعت الفتحة يتولد منها ألف وإذا أشبعت الضمة يتولد منها الواو وإذا شُبعت الكسرة يتولد منها الياء

الاعتداد بالعارض وهو الأكثر وقيل لا يعد اعتباراً بالاعتداد بالعارض . والجائز ما كان سبباً لسكون الوقف أو إدغام وكذا المد المنفصل كما مر . هذا وقد ذكر ابن القاصح للمد عشرة ألقاب ذكرتها في مصنف مفرد مشتمل على أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر . ولما فرغ من التجويد وأحكامه عقبه بذكر متعلقاته من الوقف والابتداء فقال :

كذا ذكر الشارح البني وفيه إيماء إلى أن هذه الحركات هي أصول هذه الحروف ومختار الشاطبي أن القضية منعكسة حيث قال : وأما هما واو ياء . يؤيده ما ذكره من أن الحروف ذات والحركة عرض محلها . ثم اعلم أن الفرق المذكور بين اللازم والواجب اصطلاحى أما باعتبار المعنى اللغوى وكذا العرفى فلا فرق بينهما فانه لا يجوز قصر أحدهما عند جميع القراء فلو قرئ بالقصر يكون الحنا جليا وخطأ فاحشا مخالفا لما ثبت عن النبي ﷺ بالطرق المتواترة وكذا إذا زاد في المد الأصلي والطبيعى على مده العرفى من قدر ألف بأن جعله قدر ألفين أو أكثر كما يفعله أكثر الأئمة من الشافعية والحنفية في الحرمين الشريفين في الحرم المحترم فانه محرم قبيح لأسيا وقد يقتدى بهم بعض الجهلة ويستحسن ما صدر عنهم من القراء وأما إذا قصر المنفصل جاز لكن ينبغي أن لا يقع تركيب وتلفيق في قراءته بأن يمد في موضع ويقصر في موضع فانه مكروه وأما إذا كان في نفس واحد فهو أشد كراهة . ثم اعلم أن الزيادة على مقدار الوارد في حد المد أيضا ممنوع فمذهب الجمهور أن قدر المد الأولى خمس ألفات وقدر المد الطولى أربع ألفات وقدر مد المتوسط ثلاث ألفات وقدر المد فوق القصر ألفان ومذهب العراقيين أن قدر المد الطولى أربع ألفات ثم ينقص النصف في كل مرتبة حتى ينتهى إلى مرتبة القصر وهي ألف واحد ومذهب الصقل أن المد الطولى ألفان ثم ينقص في كل مرتبة ربع ألف لكن الجعبرى رد المذهب الأول في التصل والمنفصل حيث قال ولا تحصيل لمن قال غايتها خمسة للخروج عن الحد واختار المذهب الثانى حيث قال وهذا أعدل وبه قرأت . أقول والأولى أن يكون مراد الجمهور بالمخمس بناء على إدخال المد الأصلي ومراد غيرهم بالأربع ماعداه فالخلاف لفظى لاحقيقى . والحاصل أنه لا يجوز الزيادة على مقدار خمس ألفات اجماعا فما يفعله بعض الأئمة وأكثر المؤذنين فمن أقبح البدعة وأشد الكراهة وأما تقدير الهدلى الطولى بست ألفات وذلك في كامله لورش فيارواه الحداد وابن نقيس وابن سفيان وابن غلبون فنسبوه في ذلك إلى الوهم كما قال للصنف رحمه الله في نشره والله أعلم ثم لما عرفت أن الهمزة والسكون هو السبب لزيادة المد فلا وجه لمن مد معاش ودأود إذ ليس جد ألفهما إلا الياء والواو المتحركان وهما ليسا من أسباب المد وأما ما ذكره خالد من أن أقسام المد أربعة عشر وكذا عدد غيره تسعة وعشرين فكلها مندرجة فيما ذكر إجمالا وإنما اختلف باختلاف الأسماء فكل الصيد في جوف القراء كما ورد عن سيد الورى . هذا وقد أطلق الشاطبي في القرش المد وأراد به حرفه كقوله : وفي حاذرون المد . واستعمل القصر فيه أيضا وأراد به حذفه كقوله :

وفي لابن القصر . ثم اعلم أن الشارح المصرى ذكر أن الساكن العارض بقسميه للقراء فيه ثلاثة مذاهب الأول الاشباع كاللازم لاجتماع الساكنين اعتدادا بالعارض وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء فهذا قد يتوهم منه أن من طريق الشاطبية ليس لكل القراء إلا المد وليس كذلك لقوله في الشاطبية * وعن كلهم بالمد ما قيل ساكن * أى من السكون اللازم لمقابلته بقوله * وعند سكون الوقف وجهان أصلا * مع ما فيه من الإشارة إلى أن الوجهين أصلان وهما المد والقصر وهناك وجه فرع يتفرع عليهما مع عدم اعتبارهما هو التوسط فيما بينهما ليعدل الأمر بالخط عن درجة الأولى وبالرفع في درجة الأخرى . ثم اعلم أن أسباب المد منها اللفظى كما تقدم ومنها معنوى وهو قصد المبالغة في النفي وهو سبب قوى مقصود عند العرب وإن كان أضعف من السبب اللفظى عند القراء ومنه مد التعظيم في نحو لا إله إلا الله ولا إله إلا أنت وهو قد ورد عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى كما نص على ذلك أبو معشر الطبرى وأبو القاسم الهزلى وابن مهران وغيرهم ويقال له أيضا مد المبالغة قال ابن مهران وإنما سمى بمد المبالغة لأنه طلب للمبالغة في نفي

إلهية سوى الله سبحانه وتعالى قال وهذا مذهب معروف عند العرب لأنها عند عند الغناء وعند الاستغناء ، وقد استحب العلماء المحققون مد الصوت بلا إله إلا الله إشعاراً بما ذكرناه وما يدل على ذلك ما روى في الحديث عن ابن عمر مرفوعاً إلى النبي ﷺ من قال لا إله إلا الله ومديها صوته أسكنه الله تعالى دار الجلال سمي بها نفسه فقال ذو الجلال والاكرام ورزقه النظر إلى وجهه وفي الحديث عن أنس من قال لا إله إلا الله ومديها صوته له أربعة آلاف ذنب قال الناظم في النشر وكلا الحديثين ضعيفان إلا أنه يعمل بهما في فضائل الأعمال : أقول وعلى تقدير محتم وجواز العمل بروايته ليس فيه إلا تقوية لمذهب القائل بمد التفصيل ولا يلزم منه أن يكون مده وجهاً لمن يجوز قصر التفصيل ولهذا ما عرج عليه الشاطبي وجهور القراء وإتمامهم من طريق المصنف وكذا ما جاء من مد البالغة للنبي في نحو لاريث التي للثبوت عن حمزة فإنه لا يصح من طريق الشاطبية وعامة أهل القراءة بل هي رواية شاذة عند أهل الدراية (وبعد تجويدك للحروف) بالأشباع أي وبعد معرفة تحسينك للحروف مفردة ومرتبة وموصولة وموقوفة وتعميماً أولى من تخصيص المصري لما جوف الهجاء واعتراضه على ابن المصنف في تفسيره إياها بالكلمات فإنه عدول عن الظاهر (لا بد من معرفة الوقوف) أي لا بد لك من معرفة أماكن الوقوف (والابتداء وهي تقسم إلى) بحذف همزة أل وكسر لامه لا تنقله ويسكون هاء وهي الراجعة إلى الوقوف وتقسم بصيغة المجهول مخففاً وفي نسخة ضبط بكسر هاء وهي ويسكون هاء وهي بتشديد سينها والظاهر أنه غير موزون إلا بقصر الابتداء (تام وكاف حسن تفضلاً) ضم الضاد تميز كما اختاره الرومي وبفتحها جملة مستأنفة كما أشار إليه ابن المصنف بقوله أي تبين تقسيم الوقوف فألفه للإطلاق وخفف ميم تام ضرورة وفي نسخة : وهي تقسم إذن ثلاثة تام وكاف وحسن فمعنى إذن أي حينئذ فهو ظرف لتقسيم كما صرح به الرومي وقال الشيخ زكريا وتبعه المصري زائدة وفيه أن إذا الزائدة لا تكون منونة ونصب ثلاثة على الفعولية من تقسم وحذف إلى دلالة الجلال عليها وقوله تام مخفف خبر مبتدأ محذوف هو هي وكاف بكسر الفاء منون وهو مرفوع لكن علامة رفعه مقدرة كأعراب قاض مرفوعاً وحسن بالسكون وقفا وهذه النسخة هي أصل الشيخ زكريا وخالد الأزهرى قال ابن المصنف الوقوف جمع وقف وجمع باعتبار تنوعها يعني في محل واحد من الأسكان والروم والاشمام ووجد الابتداء لأنه غير متنوع أي كذلك والأظهر أن الوقوف مصدر كالأبتداء ففي القاموس وقف يقف وقفاً دام قائماً والموقف محل الوقوف ولا يبعد أن يقدر مضافاً فيقال معرفة مواضع الوقوف ومحل الابتداء فالمعنى معرفة المواضع والمبادئ أو يراد بهما المعنى الصدري أي معرفة كيفية الوقوف والابتداء ثم قال ابن المصنف والوقف عن الشيء ترك الاتيان به ولهذا سمي في الاصطلاح وقفاً لأنه وقف عن الحركة أي تركها وفيه أن هذا الحد غير جامع لأنه لم يشمل الكلمة التي يكون آخرها ساكناً من أصلها كلم يلد وإن وفي ونحوها فالأولى أن يقال لأن وقف على الكلمة ولم يتعدها (وهي لما تم فإن لم يوجد) بالأشباع (تعلق أو كان معنى فابتدى) أي وهذه المواقف المذكورة إما تكون لما تم معناه لا لما كمل معناه . والحاصل أن هذه الوقوف للفظ تم الكلام عليه من حصول ركني الجملة من السند والمسند إليه ثم يقسم ذلك التمام إلى مافصله في مقام المرام بقوله فإن لم يوجد لما تم من الكلام تعلق بما بعده لا ميني ولا معنى أو يوجد تعلقه معنى لا ميني فابتدى أنت بما بعده في القسمين المذكورين إذا وقت على ما قبله في الصنفين السطورين فقوله ابتدى عطف على مقدراً أي تق حينئذ على ماتم فابتدى بما بعده قال الرومي هو أمر حذف الهمزة من آخره وأشبع الدال للوزن وفيه أنه لا وجه لحذفها جانا فالصواب أنه إبدال الهمزة الساكنة على قاعدة حمزة وهشام وقفاً فينبغي أن يكتب بالياء بعد الدال ليكون دالاً

(وبعد) معرفة (تجويدك
للحروف) لا بد لك من
(معرفة الوقوف) والابتداء
والوقوف جمع وقف جمعه
باعتبار أنواعه المذكورة
بقوله (وهي تقسم إذن)
زائدة (ثلاثة) هي (تام)
بتخفيف الميم للوزن (وكاف
وحسن) والوقف لغة
الكف ؛ واصطلاحاً قطع
الكلمة عما بعدها سكتة طويلة
فإن لم يكن بعدها شيء سمي
بذلك قطعاً (وهي) أي
الوقوف المذكورة إما
تكون (لما تم) معناه (فإن
لم يوجد) فيما وقف عليه
(تعلق) بما بعده لالفاظاً ولا
معنى (أو كان) فيه تعلق به
(معنى) لا لفظاً (فابتدى)
أنت بما بعده من القسمين
وقل أما الوقف في الأولى
منهما

(قالتهم) مسمى به تمام الكلام واقطاع ما بعده عنه وأما الثاني (فالكافي) مسمى به لا كقضاء بالوقف عليه والابتداء بما بعده كالتمام (و) ان كان فيه تعلق بما بعده
(٥٨) (لفظاً) ومعنى (فامنعن) الابتداء بما بعده (الإرؤوس الآي جوز) أي يجوز

الابتداء بما بعده لورود السنة بالوقف على العالمين والابتداء بالرحمن الرحيم ولأن رؤوس الآي فواصل بمنزلة فواصل السجع والقوافي وأما الوقف على ما فيه التعلق المذكور (فالحسن) مسمى به الحسن الوقف عليه وللراد بالعلق المعنوي أن يتعلق بالتأخر بالمتقدم من حيث المعنى لا الاعراب كالأخبار عن حال الكافرين أو حال المؤمنين أو تمام قصة وباللفظي أن يتعلق به من حيث الاعراب ككونه منقطعاً أو معطوفاً عليه فمثال الوقف التام «وإياك نستعين وأولئك هم المفلحون» وأكثر ما يوجد في الفواصل ورؤوس الآي وقد يوجد قبل الفاصلة نحو «وجعلوا أعزة أهلها أذلة» إذ قوله أذلة هو آخر كلام بلقيس وكذلك يفعلون هو رأس الآية وقد يوجد بعد اقتضائها نحو وإنكم تمزقون عليهم مصبحين وبالليل، إذ رأس الآية مصبحين، وتعام الكلام قوله وبالليل لأنه معطوف على المعنى أي بالصبح وبالليل وكذا عليها يكونون وزخرفاً فإن رأس الآية يتكثرون وتعمام

على الاعلال . (قالتهم فالكافي ولفظاً فامنعن الإرؤوس الآي جوز فالحسن)

الفاء الأولى للتفصيل أول للتفريع وما بعدها للترتيب في التنويع وفيه لف ونشر مرتب في الصنيع وتقدير الكلام وقل أما الوقف على الأول منهما قالتهم مسمى به تمام المبنى واقطاع ما بعده عنه في المعنى وأما الوقف على الثاني فالكافي ومسمى به لا كقضاء في الوقف عليه والابتداء بما بعده كالتمام ولفظاً عطف على معنى في البيت السابق أي وإن كان فيه تعلق بما بعده لفظاً ومعنى لأنه يلزم من اللفظ تعلق المعنى بخلاف عكس المبنى كما سيأتي في تحقيق التعلق وقوله ، فامنعن بالنون الساكنة المحففة دخلت على الأمر للتأكيد والفاء لأنه جواب للشرط المقدر والمعنى فامنع الابتداء حينئذ بما بعده بل ابتدئ بما قبله الإرؤوس الآي التي فيها التعلق اللفظي يجوز الابتداء بما بعدها لورود الحديث بالوقوف على العالمين والابتداء بالرحمن ولأن رؤوس الآي بمنزلة فواصل السجع في الثروفي مرتبة القوافي بالشعر من حيث إنها محال التوقف وقوله فالحسن فالفاء بناء على أنه جواب إن المقدرة أي وإن كان التعلق لفظاً فوقه الحسن أو فاسم وقفه الحسن. فإذ عرفت ذلك فاعلم أن الوقف على ما فيه التعلق اللفظي مطلقاً مسمى بالحسن لحسن الوقف عليه وإن كان تفصيل في الابتداء بما بعده فقوله الحمد مثلاً لفظ غير تام فلا يدخل تحت أنواع الوقوف المستحسنة وأما الحمد لله فوقه حسن لكن لا يحسن الابتداء بما بعده فلا بد أن يعيد ما قبله لعله أوبعضه وأما رب العالمين فوقه حسن أيضاً لكن يحسن الابتداء بما بعده لكونه من رؤوس الآي على خلاف في أن الوقف على مثله أولى أو واصله بما بعده من أصله أعلى وسيجيء تحقيقه وكذلك الكلام على الرحيم وأما الوقف على مالك يوم الدين فكاف وكذلك على نستعين فلا خلاف أن الوقف عليهما هو الأولى قال ابن المصنف والوقف التام عند تمام القصص وأكثر ما يكون موجوداً في الفواصل ورؤوس الآي كقوله تعالى «وأولئك هم الفلاحون» زاد الشيخ زكريا وإياك نستعين وفيه بحث والله هو المعين وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة كقوله تعالى: «وجعلوا أعزة أهلها أذلة». قال ابن المصنف وهذا الوقف تام لأنه انقضاء كلام بلقيس وهو رأس آية أهي معني قوله تعالى، وكذلك يفعلون ابتداء كلام من أقدمه على ما ذكرته وفيه أن له تعلقاً معنوياً فلا يكون وقفه تاماً بل كافياً وقال بعض المفسرين إن قوله وكذلك يفعلون أيضاً من كلامها تأكيداً لما قبلها فالوقف على أذلة كاف وعلى يفعلون تام وقد يقال إنه كاف أيضاً لأن ما بعده من جملة مقولها فله تعلق معنوي بما قبله ثم قال وقد يوجد بعد انقضاء الفاصلة بكافة كقوله تعالى وإنكم تمزقون عليهم مصبحين وبالليل لأنه معطوف على المعنى أي في الصبح والليل يعني فهما وفيه البحث السابق إذ من جملة التعلق المعنوي قوله أفلا تعقلون فهو وقف تام وما قبله كاف ثم قال وأما التعلق من جهة المعنى دون اللفظ فيجوز قوله حرمت عليكم أمهاتكم والابتداء بتابع ذلك في الآية كلها وفيه أن الظاهر أن ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعلق لفظي فهو من قبيل الوقف الحسن ثم قال وكذلك القطع على الفواصل في سورة الجن والدثر والتكوير والانتظار والانشقاق وما أشبههن وفيه أن رؤوس آي هذه السور المختلفة الصور فبعضها تام وبعضها كاف وبعضها حسن عند من له إلمام بلبنات العربية والمعاني التفسيرية خصوصاً في فواصل سورة الجن فإن أرباب الوقوف جعلوا الخلاف في جواز وقفه بناء على كسر الهمزة بعد الواو فيها وتعيين الوصل على فتحها ثم قال وكذلك مثل الوقف على لا ريب فيه وفيه أن وقوع اختلاف أرباب الوقوف ينفيه فبعضهم وقف على لا ريب بناء على أن خبر لا محذوف لحذفه كثيراً بلا شك وأن قوله فيه خبر مقدم لقوله «هذه للفتين»

الكلام زخرفاً لأنه معطوف على مقف ومثال المسكافي «لا ريب فيه ، ومما رزقناهم

ينفقون» ومثال الحسن الحمد لله فالوقف عليه حسن لأن المعنى مفهوم ولا يحسن الابتداء بما بعده لكونه تابعا لما قبله وليس رأس آية

أى هداية وباعثة عناية للمؤمنين وبعضهم وقف على فيه بناء على أنه خبر لا وأن هدى خبر مبتدأ محذوف تقديره هو هدى أو ذو هداية وسمى بالمصدر للبالغة ومثل هذا التركيب يسمى عند أرباب الوقوف معاناة أو مراقبة بمعنى أنه إذا وقف على الأول يصل في الثاني أو بالعكس فلا يجوز وقفهما ولا وصلهما ومثال ذلك في القرآن مواضع جمعها بعضهم . ثم اعلم أن الوقف على رؤوس الآي سنة لما ذكره ابن المصنف بروايته عن أبيه بسنده المتصل إلى أم سلمة رضي الله تعالى عنها « كان إذا قرأ قطع آية آية يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف ثم يقول الحمد لله رب العالمين ثم يقف ثم يقول الرحمن الرحيم ثم يقف » قال ولهذا الحديث طرق كثيرة وهو أصل في هذا الباب . أقول فظاهر هذا الحديث أن رؤوس الآي يستحب الوقوف عليها سواء وجد تعلق لفظي أم لا وهو الذي اختاره البيهقي وقال أبو عمرو هو أحب إلى لكنه خلاف ما ذهب إليه أرباب الوقوف كالسجائدي وصاحب الخلاصة وغيرهما من رؤوس الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله وعدم تعلقه ولذا جعلوا رمزا ونحوه فوق الفواصل كما كتبوها فوق غيرها مع اتفاقهم على جواز الابتداء بعد رؤوس الآي بخلاف ما سواها مما لا يكون علامة الوقوف فوقها وحمّلوا الحديث الوارد على بيان الجواز وعلى تعليم الفواصل فانه من باب التوقيف لعدم اطلاع غيره ^{عليه السلام} بل فرقوا في رؤوس الآي بحسب اختلاف القراء المقتضى لاختلاف الإعراب الموجب للتعلق وعدمه فوقوا في سورة إبراهيم على قوله تعالى « العزيز الحميد » إذا قرء والنافع والشامى رفع ما بعده ووصلوا على قراءة غيرهما بجره وأمثال ذلك كثيرة في القرآن يعرفها أرباب الوقوف من الأعيان وقد اعتنى قراء أنعم بهذا الشأن وأهمل أمره قراء الغرب في هذا الزمان حتى ذكر مولانا نور الدين عبد الرحمن الجامى قدس سره السامى بطريق اللطافة أن قراء مصر والشام تركوا مراعاة وقوف الكلام فكان قضائهم لماضية وأوقاف كل مكان رفعوا أيضا وقوف القرآن وهذا والتعلق اللفظي هو أن يكون ما بعده متعلقا بما قبله من جهة الإعراب كأن يكون صفة أو معطوفا بشرط أن يكون ماقبله كلاما تاما وأما التعلق المعنوي فهو أن يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شيء من تعلقات الإعراب كالإخبار عن حال المؤمنين في أول سورة البقرة مثلا فإنه لا يتم إلا إلى قوله المفلحون ثم أحوال الكافرين يتم عند قوله تعالى ولهم عذاب عظيم ثم تمام أحوال المنافقين عند قوله وإن الله على كل شيء قدير حيث لم يبق ما بعده تعلق بما قبله لانه لا معنى وقد اعتنى أبو عمرو الداني برسالة مستقلة مستوعبة لأنواع الوقف من التام والكافي والحسن في جميع السور . وأما قول الأزهري والختار أن التام والكافي حسن والحسن جائز وكذا حكم الابتداء فخرج عن اصطلاح القراء وتحقيق العلماء ومبنى على عدم التمييز بين مراتب الوقوف والابتداء . (وغير ماتم قبيح وله يوقف مضطرا ويبدأ قبله)

يبدأ بصيغة المجهول وسكن همزته ضرورة ثم أبدل الفا وقال النبي الممزة في يبدأ ساكنة على نية الوقف كافي رواية قبل بسبأ وضبط الرومي بصيغة أفعال حيث قال ويبدأ القاري لكنه خلاف الظاهر للاحتياج إلى القول بحذف الفاعل ولو بقريته المقام مع ما يفوته من المناسبة بين يبدأ ويوقف على ما فيه من نظام المرام وفي أصل زكريا الوقف مضطرا بفتح همزة أل للابتداء وقال التقدير للقاري الوقف على ذلك وفي نسخة يوقف أى ولأجل قبح الوقف على ذلك يوقف عليه مضطرا الخ وأنت تعلم أن نسخة المضارع أحسن من المصدر وهو كذلك في النسخ باعتبار الأكثر ومعنى البيت مجملا أى غير ماتم من الكلام قبيح الوقف عليه عند القراء الفخام حال الاختيار دون وقت الاختيار والانتظار والاضطرار فالمراد بالاضطرار أعمن من التحقيق والحكمى في الاعتبار وقوله مضطرا حال من الوقف بناء على نسخة

(وغير ماتم) معتم الوقف عليه (قبيح) كالوقف على المضاف دون المضاف إليه وعلى الراجع دون مرفوعه وعلى الناصب دون منصوبه وعلى الشرط دون جوابه وعلى الموصول دون صلته إذا لم يتم معناه بدونها وكذا على المعطوف عليه دون المعطوف (وله) أى للقارى (الوقف) على ذلك وفى نسخة يوقف أى ولأجل قبح الوقف على ذلك يوقف عليه (مضطرا) لعنى أو غيره (و) لكن (يبدأ) بما (قبله) أى من الكلمة التي وقف عليها ليصل الكلام بضمه ببعض وأقبح من الوقف على ما ذكر من الأمثلة الوقف على قوله تعالى « لقد سمع الله قول الذين قالوا » وعلى قوله : وقالت اليهود والنصارى فإن وقف عليهما مضطرا فلا يبتدىء بقوله إن الله فقير وقوله نحن أبناء الله بل يبتدىء بما وقف عليه فإن لم يصل فقد أخطأ

الوقف ومن الوقف على نسخة يوقف ولا يبعد أن يجعل المضطر مصدرا لليلة والأظهر أنه صفة مصدر
محذوف أي يوقف وقفا مضطرا إلى وحصر وغيرها لكن حينئذ يبدأ بما قبل موضع الوقف من الكلمة
التي يوقف عليها ويبان تفصيله بحسب تمثيله أن الوقف على الحمد قبيح وكذا على بسم الله كما صرح به
ابن المصنف وأما ما سبق من المصري أن الوقف على بسم الله قبيح وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام
نقطاً قبيح منه فإن الوقف على كل من الجلالة والرحمن حسن لأنه مع متعلقه من الفعل أو الاسم المقدّر
كلام تام كما ورد في أحاديثه عليه السلام من الاكتفاء على بسم الله في ابتداء الطعام ونحوه من المواضع
الكرام وإنما يقبح الوقف على بسم الله لأنه لا يعلم لأي شيء أضفته وكذا الوقف على المضاف دون المضاف
إليه والصفة دون الموصوف والرافع دون المرفوع والناصب دون النصب والنصب دون الناصب وكذا
الوقف على المعطوف دون ما عطفته عليه وعلى إن وأخواتها دون اسمها واسمها دون خبرها وعلى كان
وأخواتها دون اسمها واسمها دون خبرها وعلى ظننت وأخواتها دون منصوباتها وعلى صاحب الحال
دونها وعلى المستثنى منه دون الاستثناء وعلى المفسر دون المفسر وعلى الذي وما ومن دون صلاتهن
وعلى صلاتهن دون معمولاتهن وعلى الفعل دون مصدره وعلى مصدره دون آتته وعلى حرف
الاستفهام دون ما استفهم بها عنه وعلى حروف الشرط دون الشروط وعلى الشروط دون الجزاء وعلى
الأمر دون جوابه إلا أن يكون القاري مضطرا فإنه يجوز الوقف حال اضطرابه كاقطاع نفس ونحوه
لكن إذا وقف بيتدي من الكلمة التي وقف عليها يعني إذا حسن الابتداء بها كذا ذكره المصنف ولعله
مبنى على أن التمام عنده ما يحسن السكوت عليه من الكلام وأما على الظاهر المتبادر من كلام الناظم
وتقسيمه إلى أنواع التعلق فمعنى التام استيفاء الكلام للسند والسند إليه ثم يراد على ابن المصنف في إطلاق
أمثله إذا وقع شيء منها في رؤوس الآي فإنه ليس الوقف عليها بقبيح إجماعاً وإنما اختلفوا في الوجه الأول
وكذا يرد على قوله والمعطوف دون ما عطفته عليه ما سبق منه أن الوقف على قوله « حرمت عليكم
أمهاتكم » هو الكافي ويمكن دفعه بأنه أراد عطف المفرد كقوله والله ورسوله وكذا يرد على قوله وعلى
الموصوف دون الصفة ما تقدم من حسن الوقف على بسم الله وكذا على الحمد ثم قال واعلم أن من الوقف
القبيح الوقف على غير من غير المفضوب عليهم وعلى إله من إله الناس كما يفعله جهلة القراء ويستدلون
برقم السجواندي على ما قبل هذه الكلمات لا أي لا وقف. قلت شعري هل نهاك عن الوقف على
رؤوس الآي الذي هو سنة وأمرك بالوقف على المضاف دون المضاف إليه من غير وإله يعني وتختلف السنة
وأئمة الوقوف في القراءة فتقف تارة بعد تمام الآي وتارة قبلها لتكون كتابة لا على رؤوس الآي وأما
ما نقل بعضهم من الرواية عن بعض من ليس له الدراية أن الوقف على نعمت عليهم غير جائز بل حرام
وكفر وأمثال ذلك فهذا نقل باطل ليس فيه وجه طائل وكذا ما ذكره بعضهم من أن الوقف على والسماء
ذات الرجع مبطل للصلاة وكفر في خازنها تعمداً فمن أقبح الروايات لأنه مخالف لإجماع أرباب القراءات
وقواعدهم المأخوذة من الأصول العربية لاسيما وقد وردت الأحاديث النبوية بخصوص رؤوس الآي
القرآنية ثم قل وأقبح من هذا الوقف على قوله لقد سمع الله قول الذين قالوا لقد كفر الذين قالوا وقالت
اليهود وقالت النصارى وفاعبدون وقالوا ومن إفكهم ليقولون وهم مهتدون وإلى من نقل منهم ومن
الخاسرين فبعث إلان قالوا أبعث والابتداء بقوله تعالى إن الله فقير وإن الله هو المسيح ابن مريم ويد
الله مغلوله والمسيح ابن الله واتخذ الله ولداً ولا أعبد الذي فطرني وإني إله من دونه والله غرابا والله بشرا
لأن المعنى يختل بل يستحيل بفصل ذلك عما قبله. قلت أما الابتداء في المثاليين الآخرين فإنه يشبهه على
العوام حيث لا يميزون بين النصب والمرفوع في حكم الكلام ونظام المراد وأما في سائر الأمثلة فالوقف

ليس بقبیح فضلا عن أن يكون أقبح وإنما القبيح هو الابتداء بما بعد لما يتفرع على
الابتداء من توهم الإنشاء وسيأتي تحقيق أساس ذلك البناء ومن هذا القيل الوقف على نحو قول يأبى
الكافرون لا والابتداء بقوله أعبد ما تعبدون ثم قال ومثله في القبيح الوقف على قوله فبنت الذي كفر والله
وللذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله وإن الله لا يستحي إن لا يهدي ولا يبعث الله وشبهه لأن
المعنى يفسد بفصل ذلك عما بعده . أقول وإنما قال ومثله وفصل عما قبله لأن الوقف على هذه المواضع قبيح
جدا لما يترتب عليه من قبح العطف أو ترك المفعول وأما الابتداء بما بعده فليس بقبیح بخلاف الأمثلة
التي قبله فقولوه ومن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله ويصل الكلام بعضه ببعض
فإن لم يفعل أثم إنما يستقيم في الأمثلة الأولى وأما في الأمثلة الثانية فينبغي أن يعود فالعود أحمد ثم قال
وكان ذلك أي الابتداء في القسم الأول والوقف في الثاني من الخطأ العظيم الذي لو تعمد متعمدا لخرج
بذلك عن دين الإسلام لكون اعتقاد ذلك افتراء على الله عز وجل وجهلا به سبحانه . وأقول وأما قول
قاضيخان من علمائنا الحنفية في فتاواه وإن غير المعنى تغيرا فاحشا بأن قرأ إنما يخشى الله من عباده
العلماء رفع الهاء ونصب العلماء وقرأ إن الله يرى من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وما أشبه ذلك
بما لو تعمد به يكفر وإذا قرأ خطأ فسدت صلاته في قول المتقدمين فهو صدر عنه من الغفلة عن معرفة
القرأة الشاذة ووجوه القواعد العربية إذ نصب العلماء روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إمام الفقهاء
ووجه بأن يخشى بمعنى يعظم على قاعدة التجريد فإن الخشية خوف مقرون بالتعظيم ووجه كسر رسوله
المقروء في الشواذ أيضا بأن واوه للقسم أو جره للجوار كاذ كره صاحب الكشف ثم قال وإن وصل في غير
موضعه وفصل في غير موضعه فإن لم يتغير المعنى تغيرا فاحشا بأن وقف على الشرط وابتدأ بالجزاء فقرأ
إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ بأولئك هم خير البرية أو فصل بين الصفة والموصوف
نحو إن قرأ أنه كان عبدا ووقف ثم ابتدأ بقوله شكورا فقل هذا لا يحسن ولا يفسد صلاته لأن مواضع
الفصل والوصل لا يعرفها إلا العلماء وإن تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو إن قرأ الله لا إله ثم ابتدأ بقوله لا إله
أو إله وقرأ قالت اليهود ويقف ثم ابتدأ بقوله عزير ابن الله ونحو ذلك قال عامة العلماء لا يفسد
صلاته وقال بعضهم تفسد اه وفي الخلاصة لو وقف على قوله وقالت اليهود ثم ابتدأ بقوله عزير ابن الله
لا يفسد صلاته بالإجماع . أقول ولعل وجه ما روى عن عبد الله بن المبارك وأبي حفص الكبير البخاري
ومحمد بن مقاتل وغيرهم من أن عدم فساده لما فيه من ضرورة سبق اللسان ثم قال في الخلاصة ولو لم يقف
عند قوله أنهم أصحاب النار بل وصل بقوله « الذين يحملون العرش » لا يفسد لكنه قبيح اه ولا يخفى
أن أرباب الوقوف جعلوا الميم الذي هو علامة الوقف اللازم على قوله أصحاب النار لأن في وصله إيهام
أن يكون ما بعده صفة لما قبله وهو يغير المعنى تغيرا فاحشا لأن قصد ذلك المعنى يكون كفرا وبهذا
التقرير وما سبق به من التحرير تبين معنى قول الناظم التحرير (وليس في القرآن من وقف وجب) وفي
نسخة يجب ومن زائدة مؤكدة للبالغة في النفي فيجوز وصل الكلمات من أولها إلى آخرها في القرآن
العظيم ولا يكون فاعله تاركا لو اجب عليه بمعنى أنه يترك الوقف لديه وإنما ينبغي له بالوجوب
الاصطلاحي ويستحب له بالزوم العرفي مراعاة الوقوف القرآنية لما ورد أن عليا كرم الله وجهه سئل عن
قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا فقال الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف ولما ورد عن ابن عمر رضي
الله عنهما أنه قال : لقد عطينا برهة من دهرنا وأن أحدنا ليؤتي الإيمان قبل القرآن وتزل السورة على
النبي ﷺ فتعلم حلالها وخرامها وأمرها وزجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها قال الناظم ففي
كلام على رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه ومعرفته وفي كلام ابن عمر رضي الله تعالى عنهما برهان

(وليس في القرآن من)

زائدة (وقف وجب)

وفي نسخة يجب حتى إذا

تركه القارى .

على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح قال ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحدا إلا بعد معرفة الوقف والابتداء وقال الإمام أبو بكر في الوقف في الصدر الأول من الصحابة والتابعين وسائر العلماء مرغوب فيه من مشايخ القراء والأئمة الفضلاء مطلوب فيما سلف من الأعصار واردة به الأخبار الثابتة والآثار الصحيحة ففي الصحيحين أن أم سلمة قالت كان رسول الله ﷺ يقطع قراءته يقول الحمد لله رب العالمين ثم يقف الحديث وروى أن رجلين أتيا النبي ﷺ فتشهد أحدهما وقال من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما ووقف فقال النبي ﷺ قم بئس الخطيب أنت قال بعضهم إنما قال ذلك لقباح لفظ وكان حقه أن يقف على رشد أو على غوى أو يصل الجميع فانظر كيف كره قبح لفظ وإن كان مرادة الخير لا الشر اه ولا يخفى أن قوله وما ينبغي أن يوقف عنده منها لا يبعد أن يراد بها الآيات المتشابهة في معناها فليس في الحديث الثاني نص على الوقف المصطاح عليه (ولاحرام غير ماله سبب) يجوز رفع حرام على أنه معطوف على محل من وقف لأنه اسم ليس وجره للعطف على لفظه كما قرئ بالوجهين في قوله تعالى هل من خالق غير الله وقوله سبحانه مالكم من إله غيره لكن الجمهور بالرفع وأما غير في البيت فتابع لحرام في إعرابه وجوز نصبه حالا ويمكن نصبه على الاستثناء أيضاً . وحاصل معنى البيت بكلامه أنه ليس في القرآن وقف واجب بإثم القاري بتركه ولا وقف حرام بإثم بوقفه لأنهما لا يدلان على معنى فيختل بينهما إلا أن يكون لذلك سبب يستدعي تحريره وموجب يقتضي تأثيمه كأن يقصد الوقف على مامن إله وإني كفرت ونحوهما كما سبق من غير ضرورة إذ لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه وإذا لم يقصد فلا يحرم عليه لا الوصل ولا الوقف في مبناه وأما غير الواقفين على معناه ففي الأمر سرعة عليهم إذ لا يتصور القصد لديهم لكن الأحسن مع عدم القصد أن يتجنب الوقف على مثل ذلك مطلقاً للابهام على خلاف الرام لاسيما إذا كان مستمعا في ذلك المقام . ثم اعلم أن التأخرين من علمائنا اتفقوا على أن الخطأ إن كان في الإعراب لا يفسد الصلاة مطلقاً وإن كان مما اعتقده كفر لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الإعراب قال قاضي خان ومأقاله التأخرون أوسع ومأقاله المتقدمون أحوط لأنه لو تعمدت يكون كفراً وما يكون من القرآن قال ابن القيم فيكون متكلماً بكلام الناس الكفار وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهياً بما ليس بكفر فكيف وهو كفر قال شارح النية ولا يقاس مسألة زلة القاري بعضها بما ليس مذكورا عن الأئمة المتقدمين والتأخرين على بعض مما هو مذکور لا يعلم كامل في اللغة وهو العربية والعاني ونحو ذلك مما يحتاج إليه التفسير ليعلم ما اعتقده كفر وما هو متغير فاحشاً أو غير فاحش ثم قال وأما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض بأن أراد أن يقول الحمد لله فقال أل فاقطع نفسه أو نسي الباقي ثم تذكر فقال حمد الله أو لم يتذكر فترك الباقي وانتقل إلى كلمة أخرى فقد كان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني يفتي بالفساد في مثل ذلك وعامة المشايخ قالوا لا تنسد لعموم البلوى في انقطاع النفس والنسيان . أقول وفيه بحث لأن المثال المذكور لا يصلح أن يكون لقطع بعض الكلمة عن بعض على وجه الحقيقة فإن لام التعريف كلمة مستقلة لكن لكمال امتزاجها بمدخولها تعد كلمة واحدة ولا يستحسن قطعها عما بعدها وكذا فصل ما بعدها عنها لاتصالها رسمياً فالتمثال اللائق فيما نحن فيه أن يقول الحمد لله بأن يقف على الميم وابتداء بالدال فتأمل في تحقيق تصور المثال قل وأما الوقف في غير موضعه والابتداء في غير موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلاة أيضاً لعموم البلوى بانقطاع النفس وحصول النسيان وعدم معرفة المعنى في حق العوام وانتفاء القصد للذموم بالنسبة إلى الخواص عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تفسد إن تغير المعنى تغيراً فاحشاً نحو أن يقرأ لا إله ووقف

(ولا حرام) حق إذا فعله
يأثم (غير ماله سبب) لأن
الوقف والوصل لا يدلان
على معنى حق يختل بتركهما
فإن كان له سبب يستدعي
تحريره كان قصد الوقف
على مامن إله وإني كفرت
ونحوهما من غير ضرورة
حرم ومع عدم القصد
فالأحسن أن يجنب الوقف
على ذلك للابهام ، ويجوز
رفع حرام عطفاً على محل
وقف لأنه اسم ليس وجره
عطفاً على لفظه ومثله لفظة
غير فإن رفع رفعت وإن جر
جرت ويجوز نصبها جالاً .
ولما كان القاري يحتاج
في الوقف إلى معرفة
المقطوع والموصول بينهما
بقوله

وابتدأ بقوله إلا الله وهذا مثال الوقف أو قرأ ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتدأ
 بقوله وإياكم أن اتقوا الله أو قرأ يخرجون الرسول وابتدأ بقوله وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم وأمثال ذلك
 مما تقدم فالصحيح عدم الفساد في ذلك والله أعلم. ثم قال ولو وصل حرفاً من آخر كلمة بكلمة أخرى بأن قرأ
 إياك نعبد وإياك نستعين بوصل كاف إياك بالنون أو قرأ إنا أعطيناك الكوثر وما أشبه ذلك فإن صلاته
 لا تفسد على قول العامة من العلماء قال قاضيان وإن تعد ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لأن
 من ضرورة وصل الكامة بالكامة اتصال آخر الأولى بالثانية قال في فتاوى الحجة المصلى إذا وصل في الفاتحة
 إياك نعبد وإياك نستعين لا ينبغي أن يقف على إياك ثم يقول نعبد بل الأولى والأصح أن يصل إياك نعبد
 وإياك نستعين قال صاحب النية وعلى قول بعض المشايخ تفسد صلاته والظاهر أن مراده هذا القائل إنما
 هو عند السكت على إيا ونحوها وإلا فلا ينبغي لعاقل أن يتوهم فيه الفساد فضلاً عن العالم هذا وبعض
 المشايخ فصلوا وقالوا إن علم القارئ أن القرآن كيف هو أي علم أن الكاف من الكامة الأولى لا من
 الثانية إلا أنه جرى على لسانه هذا الوصل لا تفسد صلاته وإن كان في اعتقاده أن القرآن كذلك أي إن
 الكاف مثلاً من الكامة الثانية تفسد صلاته لأن ما قرأ ليس بقرآن نظراً إلى ما أراده والصحيح قول
 العامة لأن هذه كلها تكلفات باردة وإذا اتسق اللفظ فلا عبرة بإرادة. أقول وما اشتهر على لسان بعض
 الجهلة من القرآن في سورة الفاتحة للشيطان كذا من الأسماء في مثل هذه التراكيب من البناء خطأ
 فاحش وإطلاق قبيح ثم سكتهم عن نحو دال الحمد وكاف إياك وأمثالها غلط صريح. ثم اعلم أن الوقف هو
 قطع الصوت عند آخر الكلمة مقدار زمن التنفس والسكت قطع الصوت زماناً أقصر من زمن التنفس ثم
 الوقف اختياري وهو أن يقصد لذاته من غير عروض سبب في جهاته واضطرابي وهو ما يعرض بسبب
 حصر وعجز ونسيان لما بعده من كلمات واختياري وهو ما يتحنه الأستاذ بقوله كيف تقف على هذا
 اللفظ بعينه ليعلم مهارته في وجوه قراءته وانتظاري وهو أن يقف لئلا يلفظ عليها غير ما حين جمعه
 لاختلاف رواياته. ثم اعلم أن الوقف قد يكون كافياً على إعراب وتفسير وغير كافٍ على آخر نحو قوله تعالى
 وما يعلم تأويله إلا الله فانه كافٍ على أن ما بعده مستأنف وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم
 رضي الله عنهم ومذهب أبي حنيفة وأكثر أهل العلم وذهب إليه القراء والأخفش وأبو حاتم وغيرهم قال
 عروة والراسخون في العلم لا يعلمون التأويل ولكن يقولون آمناً به وعند غيرهم الوقف كافٍ على
 والراسخون في العلم فانه عندهم معطوف عليه وهو رواية عن ابن عباس واختاره ابن الحاجب ومن تبعه
 والمعتمد هو الأول وعند أرباب الوقوف هو الموعول ولذا رمزوا فوق لفظ الجلالة حرف الميم بالجرمة للإيماء
 إلى أن الوصل موهم لمعنى فيه خلل من حيث الاعتقاد وأما جعل المصري الوقف على الجلالة تاماً فغير تام
 لأن ما بعده له تعلق معنوي بما قبله بل عند المحققين من أرباب التفسير إثبات تعلق المعنى في جميع الآيات
 ولو ما بين القصص وبين الصور من سائر الكلمات. والحاصل أن الناظم جعل الوقوف على ثلاث مراتب
 تبعاً لأنبي عمر والداني وأما السجاءندى وكذا من تبعه لم يفرق بين التام والكافي لكنه جعلها على
 مراتب من وقف مطاق ورمزه الطاء حيث لم يجوز فيه الوصل ومن وقف جائز وهو صلة الأولى وقف
 ورمزه الجيم ومن وقف مجوز وصله أولى ورمزه الزاي وجعل لطول الكلام وقفاً سماً مرصفاً ورمزه
 الصاد وجعل بعض أنواع المطاق وقفاً لازماً ورمزه الميم وذلك لما كان في وصله حصول خلل في المعنى نحو
 قوله تعالى : وما هم بمؤمنين يخادعون الله فإن حال الوصل قديتهم أن قوله يخادعون قيد للنفي لكونه
 وصفاً أو حالاً والصواب أنه استئناف ونحو قوله تعالى : ولا يحزنك قولهم إن العزة لله ، وإنا نعلم ما يسرون
 فإن وصله موهم أن القول هو ما بعده وليس كذلك بل القول مقدر أي فينا أوفيك أو في كتابنا ثم الجملة

استثافية معللة لنفي الحزن وتبليغ له صلى الله عليه وسلم وتهديد لهم وقد يكون الاختلاف باختلاف القراءة فتحوقوله تعالى: بحاسبكم به الله وقف كاف على قراءة من رفع فيعذب ويغفر ووقف حسن لمن يحزمهما لكن لا يستحسن الوقف عليه لعدم حسن الابتداء بما بعده وقس على هذا ما وقع في القرآن مثله وقد جاء في سؤال عن بعض فضلاء اليمن في الفرق بين قوله تعالى: وإلى عاد أخاهم هوداً وبين قوله سبحانه وإلى نود أخاهم صالحاً حيث جعل رمز الوقف على الأول مطلقاً وعلى الثاني لازماً مع أن ما بعدهما قال: يقوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره بـ لا تفاوت في الموضعين. فقلت لأن الأول علم جامد لا يصلح أن ما بعده وهو قوله: قال يقوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره وصف له بخلاف الثاني فإنه غلم مشتق وقع في صورة النكرة فقد يتوهم أن ما بعده نعت له ومن تحقيق أرباب هذا الفن. وتدقيق نظرهم في التعبير وكال هذا أنهم في علم التفسير أن السجاء ونبي جمل رمز الوقف على قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام قال رب السموات والأرض وما بينهما ورب المشرق والمغرب وما بينهما مطلقاً وعلى قوله سبحانه وتعالى في الدخان رب السموات والأرض وما بينهما لازماً مع اتحاد ما بعدهما بقوله تعالى إن كنتم موقنين وقد جاد صاحب الخلاصة وجعل رمزها مطلقاً من غير فرق بينها بل اعترض على من ميز باختلاف رمزها وأقول: الصواب هو الأول لأن الوصل في الآية الأولى ليس بموهم للحلل في المعنى بخلاف الآية الثانية لأن ما قبلها فيه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم حيث قال تعالى: إنا كنا مرسلين رحمة من ربك فلو وصل لربما يتوهم أن الخطاب في كنتم له صلى الله عليه وسلم على طريق التعظيم أولاً. ولأتمته على جهة التغليب وقد عرضت هذه الدقيقة على مشايخي في الحرمين الشريفين أعني شيخ القراء بالمدينة السكينة مولانا المنفوره أبي الحرم المدني وشيخ القراء بمكة الأمانة أستاذنا البرور سراج الدين عمر الشوافي اليمني فاستحسننا ما ذكرته غاية التحسين لما تبين الفرق لها على وجه التبيين وقد اعنى بعضهم رسالة مختصة في وقف اللازم والعوام يحسبون أنه واجب ووصله حرام ويغفلون أنه مفيد بما ذكره الناظم من سبب قصد المخالف للمرام. وقد صنفت كتباً في الوقوف القرآنية بعضها مبدأً ببيان إعراب الماني وإعراب المعاني والمصاحف الصحيحة المقررة على قراء العجم مرموزة في مشتبهات المثاني. فإن قلت ما وجه أرباب الوقوف أنهم كتبوا لا في بعض المواضع ولم يشتتوا أهدم كتابة رمز الدال على نفي الوقف في أكثرها. قلت لأن تلك المواضع كانت مظنة أنها محل وقف واقطاع لها عما بعدها فيها على خلاف ما يتوهم من ظواهرها هذا وقد وقع اختلاف بين الكوفي والبصري في بعض رؤوس الآي فجعل رمز آية الكوفي بـ وعلامة خمسماء الماء وعشرهم رأس العين أو حرف الياء ورمز آية البصري تب وخمسمهم خب وعشرهم عب فقوله بسم الله الرحمن الرحيم في الفاتحة آية للكوفي وأنعمت عليهم آية للبصري مع الإجماع على أن سورة الفاتحة سبع آيات وأما البسمة في سائر السور فليست بآية اتفاقاً وكذا الم البقرة آية عند الكوفي خلافاً للبصري وتفصيل ذلك يطول ويضر للتلو والعامل يكفيه الإشارة ثم أعلم أنه قد يقع الوقف كافياً على إعراب وحسن على آخر نحو قوله تعالى: هدى للمتقين فإنه إن جعلت الموصول بعده نعتاً له فالوقف حسن وإن جعلته مرفوعاً أو منصوباً على القطع أو مبتدأً فوقه كاف وبمراعاة هذه الملاحظات في إعراب الآيات وسائر الكلمات يحصل الفهم والدراية ويتضح منهاج الهداية ومراجع الرواية فتلذذ في التلاوة على وجه الغاية والنهاية. وأما إذا لم يلاحظ الإعراب والمعنى فقد يقع الوقف في خطأ المبني كما إذا وقف على نحو قوله تعالى: وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه وكذا الوقف على لا تقربوا الصلاة وكذا على فويل للمصلين وإن كان رأس آية ولا يقاس هذا على نحو رب العالمين لما بينهما من الفرق الجلي العنوي. وأما قول البصري الوقف على ختم الله قبيح والابتداء بالله أقبح فليس بصحيح لأن الوقف على ختم الله حسن إلا أنه يبدأ بما قبله والابتداء

بختم أحسن من الابتداء بالجلالة ثم قوله وقديكون الوقف قيحا والابتداء مجيداً نحو قوله تعالى من بشنا
 من مرقدنا هذا فان الوقف على هذا قبيح لفصله بين الابتداء والخبر ولأنه يوم أن الإشارة إلى مرقدنا
 وليس كذلك عند أئمة التفسير ففيه تنبيه حسن إلا أن الأقبح منه وصل مرقدنا فان وقفه عند أبواب
 الوقوف لازم لما سبق وإن وصل هذا بما بعده لحصول توهم ما تقدم واختار خصص عن عاصم السكت على
 مرقدنا وهو وقفة لطيفة من غير تنفس لحصول هذا المعنى ولدفع توهم ذلك للبني ولأن هذا وما بعده مع
 ما قبله داخلان في أجزاء مقولهم فلا يحسن القطع بالكتابة بين مقولهم فتأمل فانه موضع تحقيق وعمل
 تدقيق كما اختار السكت أيضاً على قوله في سورة الكهف ولم يجعل له عوجاً وغيره جعل وقفه مطلقاً مع أنه
 من رؤوس الآي ويتبين لك وجه سكتته وسبب العدول عن وقفه مما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يعرب
 لتلميذه قياً من قوله تعالى ولم يجعل له عوجاً قياً صفة لموجاً قال قفلت له يا هذا كيف يكون الموج قياً
 وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في عوجاً وقفة لطيفة رفماً لهذا الوهم وإنما قياً حال
 إمامن اسم محذوف هو وعامله أي أنزله قياً وإمامن الكتاب وجملة النفي معطوفة على الأول ومعتضة على
 الثاني على ما ذكره الفتى (واعرف لمقطوع وموصول وتا) أي كن عارفاً بها وعالماً بمواضع اختلافها
 وقدم المقطوع لأنه الأصل الموضوع (في مصحف الإمام فياقدآني) والمراد بالتاء تاء التأنيث التي كتبت
 بالتاء المجرورة وحققا على القياس أن تكتب بالتاء المربوطة فالجمهور يقفون عليها بالتاء متابعة للرسم
 العثماني وبعضهم يقفون بالهاء كما فصله الشاطبي بناء على قواعد كتابة العربية فخرج بما قررنا نحو قالت
 والمؤمنات فانه لا خلاف فيها رسماً ووقفاً عند جميع القراء والمراد بمصحف الإمام هو مصحف أمير
 المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي اتخذ لنفسه يقرأه كما قال الشيخ زكريا وليس هو بخطه
 كما توهمه بعضهم على ما ذكره الشيخ خالد ولعله أراد الشارح اليمنى حيث قال المراد بمصحف الإمام
 في البيت ما كتبه أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه لنفسه على الخصوص اه وهو وهم اه إذ هو أمر
 زيد بن ثابت كاتب الوحي وغيره بأن يكتبوا المصاحف المتعددة وأرسلها إلى مواضع مختلفة واختار
 واحداً منها لنفسه وأهل المدينة وما بقي منها شيء والأظهر أن المراد بمصحف الإمام جنسه الشامل لما اتخذ
 لنفسه في المدينة ولما أرسله إلى مكة والشام والكوفة والبصرة وغيرها ولا لمقطوع زيد ثانياً كيد التعدي
 والتقوية وقصرنا كوقف حمزة وهو مجرور للعطف على مثله فيما قبله وقد أبعده الشيخ زكريا حيث قطعه
 عما قبله وقال واعرف تاء التأنيث الخ وكذا قول المصري إنه يحتمل أن يكون بمعنى طي والتقدير اعرف
 الوقف على المقطوع والموصول ليس في محله لأن المراد بهن معرفة المقطوع والموصول رسماً وإنما يترتب
 عليه علم الوقف والوصل فرعاً وأما قول ابن المصنف ومن تابعه الرومي إنها بمعنى في كقوله تعالى ونضع
 المولزين القسط ليوم القيامة فليس في محله ولذا قال المصري ولا معنى لقول القائل واعرف في مقطوع
 لكني أقول يمكن أن يقال التقدير واعرف المرسوم في مقطوع وموصول وتاء كائنة في مصحف الإمام
 في ما قد وصل رسمه إلينا من طريق علمائنا الأعلام . والحاصل أنه لا عبرة بكتابة مصاحف العوام .
 ثم اعلم أن الناظم آتى بجملة من المرسوم وهو كثير صنف فيه كتاب المقنع لأبي عمرو الداني
 ونظمه الشاطبي في الرائية وهي مشروحة مبسطة وإنما اختار هذه المواضع المذكورة لما يترتب عليها
 من المنافع المستورة أما في المقطوع فانه يجوز الوقف على الكلمة الأولى وكذا الابتداء بالثانية بخلاف
 الموصول فانه لا يجوز فيه كلاهما وأما تاء التأنيث فلما تقدم والله أعلم . وبما يجب التنبيه عليه أنه سئل
 مالك رحمه الله هل تكتب المصاحف على ما أحدثه الناس من الهجاء فقال لا ألهي الكتابة الأولى
 وقال أبو عمرو والثنائي ولا يخالف في ذلك من علماء الأمة وهذا معنى قول الشاطبي في الرائية :

(واعرف لمقطوع
 وموصول) بزيادة اللام
 للتأنيث (و) اعرف (تا).
 التأنيث التي تكتب تاء.
 مجرورة لاهاء مربوطة
 كما أن ذلك موجود (في
 مصحف الإمام) عثمان بن
 عفان رضي الله تعالى عنه
 الذي اتخذ لنفسه (فياقد)
 آني) رسمه فيه ثم بين
 المواضع التي يختلج القاري
 في الوقف إلى معرفتها
 من ذلك

يعني فاقطع كلمة أن الناصبة
للاسم أول الفعل بأن ترسمها
مقطوعة عن اللانافية في
عشرة مواضع وهي (أن لا
مع ملجأ) في التوبة (و)
أن (لا إله إلا) هو يهود
(و) أن لا (تعبدوا)
الشيطان في (يس) وأن لا
تعبدوا إلا الله (ثاني هود)
بخلافه في أولها فانه موصول
وأن (لا يشركن) بالله
شيئاً في المتحنة وأن لا
(تشرك) بي شيئاً في الحج
وأن لا (يدخلن) بها اليوم في
ن وأن لا (تعلموا على) الله
في الدخان و (أن لا يقولوا)
على الله إلا الحق وأن
(لا أقول) على الله إلا الحق
كلامها في الأعراف وماعدا
العشرة نحو أن لا تعبدوا إلا
أنا إني لكم وأن لا يرجع إليهم
قولاً وأن لا تزوروا زور
أخرى موصول لا ترسم فيه
النون واقطع (إن ما) في
قوله تعالى وإن ماترنيك
بعض الذي نعدمهم (بالرعد)
وماعداه نحو وإما ترنيك
يونس وغافر وإما تخافن
بالأنفال وإما ترين من البشر
أحد بعريم موصول (و) أما
(الفتوح) الهمزة (صل)
ميم أم منها بما الاسمية نحو
أما اشتملت عليه أرحام
الأنبياء في الأنعام وأما
يشركون وأماذا كنتم
كلامها في النمل (وعن ما)

وقل مالك القرآن يكتب بالكتاب الأول لاستحدثاً سطراً

(فاقطع بشر كلمات أن لا) ضبط بتونين كلمات وإضافتها والثاني يحتاج إلى تقدير أي اقطع أن في عشر
كلمات أن لا والأول أسلس في البني وأحسن في المعنى فأن لامفعول اقطع أو خبر مبتدا محذوف تقديره
هي أن لا حال كونها مقارنة (مع ملجأ ولا إله إلا) فالأول قوله تعالى في التوبة أن لا ملجأ من الله والثاني
قوله في هود أن لا إله إلا هو وفتح ملجأ على الحكاية ويجوز جره منوناً على الإعراب أو للضرورة
وفي نسخة ماجاً أن لا إله إلا هو أولى كما لا يخفى قال ابن المصنف اتفقت المصاحف العثمانية على قطع نون أن
الناصب للفعل وأن الناصبة للاسم عن اللانافية في عشرة مواضع اه وتبعه الشيخ زكريا والرومي أيضاً
والظاهر أن يقال نون المفتوحة المحففة عن اللانافية الداخلة على الاسم كما تقدم والناصب الداخلة على
الفعل كما في قوله (وتعبدوا يس ثاني هود لا) أي وأن لا تعبدوا الشيطان الواقعة في سورة يس فصب
يس على الظرفية وكان حقه أن يقول وثاني هود بالنصب حذف العاطف وسكن الياء ضرورة والمراد به
قوله تعالى: أن لا تعبدوا إلا الله واحترز ثنائها عن أولها فانه موصول بخلاف ثم قوله لا متعلقة بقوله
(يشركن تشرك يدخلن تعلموا عل) أي على أن لا يشركن بالله شيئاً في المتحنة وأن لا تشرك بي شيئاً
في الحج وأن لا يدخلن اليوم فين وخفف نون يدخلن وقطعت عما بعدها من ضميرها اتصل بهارهما
لضرورة الوزن وأن لا تعلموا على الله في الدخان وبقيد على بالألف احترز مما في سورة النمل ألا تعلموا على
بتشديد الياء (أن لا يقولوا لا أقول) أي أن لا يقولوا على الله إلا الحق في الأعراف وأن لا أقول على الله
إلا الحق فيها أيضاً في أول السورة وأخر للضرورة ولا أقول عطف على لا يقولوا وحذف العاطف لأن أن
حذف ضرورة كما توهم المصري وقال الرومي قوله أن لا يقولوا عطف على ماسبق وكرر أن لاهنا الطول
العهد وقوله لا أقول عطف على أن لا يقولوا بحسب المعنى فتقديره أن لا أقول وإنما ذكر لا وحذف أن
الوزن لكن جعل لا أقول منصوباً ليدل على تقديره أن اه ولا يخفى أن لا معنى لطول العهد أصلاً في ذكر
أن لا فانه على أصله وصلا وفصلاً وال جواب ما قدمناه من أن لا أقول عطف على لا يقولوا كما هو صحيح البني
فلا يحتاج عطفه على أن لا يقولوا بحسب المعنى وبهذا تمت العشرة والمفهوم من إفادة الحصر أن كلامها أن لا
من غير هاتكون موصولة اتفاقاً نحو ألا يرجع إليهم قولاً ولا أن تزوروا زوراً أخرى إلا في سورة الأنبياء
من قوله أن لا إله إلا أنت فانهم اختلفوا في قطعها ووصلها ويمكن إدراجها تحت عموم قوله سابقاً ولا إله إلا
أو يقال لعل مختار الشيخ أنه موصول وقد ذهب الشيخ زكريا إلى ظاهر كلام المصنف رحمه الله حيث قال
وماعدا العشرة موصول نعم قال الليب والوصل أشهر فاقطع هو الأولى فانه الأصل من انفصال إحدى
الكلمتين عن الأخرى ووجه الوصل هو التقوية وقصد الامتراج وتنزيل منزلة المحذوف لأن النون لما
أدغمت بلاغته فكأنها ذهبت بالكلية لظا فسقطت رسماً فيجرب عليها حكم نون جنة المدغمة من أنهام
ترسم فانها لكال اتصالها عدت كلمة واحدة واعتبرت تلك الحالة ثم المراد بالوصل وصل اعتباري وهو أن
يوجد هناك حذف حرف لا وصل صوري لاستحالة اتصال الهمزة بالنون في الكتابة ثم قال (إن ما بالرعد
والفتوح صل وعن ما) أي وكذا اتفقوا أيضاً على قطع إن الشرطية عن المألوفة في قوله تعالى: وإن ما
ترنيك بعض الذي نعدمهم بالرعد واتفقوا على وصل ميم أم بما الاسمية حيث جاءت نحو أما اشتملت
عليه بالأنعام وأما يشركون وأماذا كنتم كلامها بالنمل لكن عبارة الناظم قاصرة عن ذلك لعدم تقدم
أم هنالك وأما قول ابن المصنف في هذه الأمثلة انهم اتفقوا على وصل أن الفتوحة بما الاسمية فهوهم
لذكرهم هذه الأمثلة في مقابلة إن الكسورة مع ما جاء في سائر السور من قوله تعالى: فلما يأتيكم مني هدى
في البقرة وإما تخافن بالأنفال وإما ترين بعريم وإما ترنيك يونس وغافر قوله والفتوح صل أراد به أما

و (اقتطعوا من ما) ملکت
ایمانکم (بروم) ای بسورة
الروم (والنساء) وأنفقوا من
مارزقنا کم بالنافقین لکن
(خلف) ما فی (النافقین)
ثبت ففی بعض المصاحف
مقطوع وفي بعضها موصول
ووجه القطع فیہ وقیا یأتی
مما اختلف فیہ کون
الأصل انفصال إحدى
الکلمتین من الأخری
ووجه الوصل التقویة وقصد
الامتزاج وفي نسخة بدل
مما بروم والنساء مما ملک
بروم النساء (أم من أسسا)
بألف الاطلاق ای واقطعوا
أم من قوله أم من أسس
بنيانه بالتوبة ومن قوله أم
من یأتی آمنا فی (فصلت)
ومن قوله أم من یکون
عليهم وکیلا فی (النساء)
ومن قوله أم من (خلقنا
فی الذبیح) ای الصافات
سمیت به لقوله تعالی
وفدیناه بذبح عظیم وماعدا
ذلك نحو آمن لایهدی
وآمن خلق السموات
والأرض وآمن یحیی
المضطر إذا دعاه موصول
واقطعوا (حیث) من
قوله تعالی وحيث ما کنتم
فولوا وجوهکم شطره فی
موضع البقرة (و) اقطعوا
(أن لم المفتوح) همزة
حیث وقع نحو ذلك أن

المفتوح الهمز ولو کان أصله أم لان ما وإنما ذکره بعد استطرادا ولما بینهما من نسبة اللفظ اشتباها ذکر
المصری أنه قال فی المنع وقوله أما اشتملت هی فی المصحف حرف واحد ومعناها أم الذی . قلت وأطلق
الناظم الحکم فیہ ولم یقیده بموضع وهو الصواب لاتفاق المصاحف علیہ وأفهم کلام المنع تقييده بما
اشتملت وليس كذلك . أقول التخطئة خطأ فاحش علی امام السکل فی هذا الفن وإنما نشأ هذا من قصور
فهم القائل لأن قوله أما اشتملت أول ما وقع فی القرآن وقد بینته بتعلیل الشامل له أول غیره حیث قال معناه
أم شیء فکل الصيد فی جوف الفرافره بل امترا واتفقت المصاحف أيضا علی قطع عن عن ما الموصولة
فی قوله تعالی «فلما عتوا عن ما نهوا عنه» فی الاعراف وإلیه أشار بقوله (نہوا اقتطعوا من ماملک روم
النساء) ففی غیر الاعراف تكون موصولة کما فی قوله تعالی عما تعملون ولئن لم یتنہوا عما یقولون
وسبحانه وتعالی عما یشرکون وعم یتساءلون وعما قلیل هذا وقد ضبط روم بالرفع وبالنصب وهو الأولى
لیکون نصبه علی زرع الحافض ویؤیدہ ما فی نسخة صحیحة وهی أصل الشیخ زکریا : نہوا اقتطعوا عما
بروم والنساء . والمعنی أن المصاحف اتفقت علی قطع من الجارة عن ما الموصولة نحو من ماملکت ایمانکم
من شرکاء بالروم فمن ماملکت ایمانکم من فیتاتکم بالنساء وقدم الروم لأجل الوزن والخطاب فی
اقتطعوا للقراء ولکتابه المصاحف ومفعوله عن ما نهوا وماعده معطوف علی ما قبله بحذف العاطف
(خلف النافقین أم من أسسا) بألف الاطلاق معروفا ومجہولا کما قرئ بهما فی السبعة والأكثر علی
الأول . أقول خلف ضبط بالرفع ای خلف ما فی النافقین ثبت کما ذکره الشیخ زکریا وبالنصب علی أنه
ظرف لاقتطعوا بتقدير مضاف ای مع خلف النافقین والمعنی اختلف المصاحف فی قطع وأنفقوا عما
رزقناکم فی النافقین بخلاف ماعدا هذه الثلاثة فانه موصول اتفاقا نحو مارزقناهم ینفقون وعما زلنا
علی عبدنا وأما قوله من مال الله ومن ماء مہین وشبهه مقطوع ولعله قیده بقوله ملک لهذا وكذا لاخلاف
فی نحو من منع ومن افتری ونحو ذلك فی أن من موصولة بمن الموصولة ثم قوله أم من أسسا معطوف علی
مفعول اقتطعوا بحذف العاطف والجملة بینهما معترضة والمعنی أنهم اتفقوا علی قطع أم من من
الاستفهامیة فی أم من أسس بنيانه فی التوبة وأم من یأتی آمنا فی فصات وأم من یکون علیهم وکیلا
بالنساء وأم من خلقنا فی الذبیح بکسر الذال وهو الصافات لقوله تعالی فیها «وفدیناه بذبح عظیم» کما قال
(فصلت النساء وذبح حیث ما) وقصر النساء ضرورة وكذا حذف العاطف فیہما وقد أغرب المصری
حیث قال أبعد المصنف فی الدلالة بقوله وذبح . ولو قال فصلت النساء خلقنا حیث ما * لکان أقرب کعادته
ولعدم نظیره اه وغرابة تعبیہ لا تخفی وأما قول الرومی ان النساء عطف علی فصلت بحسب المعنی فلا
معنی له إذ یصح من حیث المبني واتفقوا علی وصل ماعدا الأربعة نحو آمن لایهدی وآمن خلق السموات
وآمن یحیی المضطر إذا دعاه فوجه انفصال کونه الأصل ووجه الوصل التقویة ووجه الخاف الجمع ثم قوله
حیث ما معطوف المحل علی مفعول اقتطعوا والمعنی أنهم اتفقوا علی قطع حیث عن ما فی موضعی البقرة ولم
یات غنی هما وهما قوله تعالی وحيث ما کنتم فولوا وجوهکم شطره وقوله وحيث ما کنتم فولوا وجوهکم
شطره مثلا وقد دل إطلاقی النظم علی إرادة شمولها وفاقا لالشاطبی فی الرأیة وقد نص المنع علی موضع
البقرة و (أن لم المفتوح کسر ان ما) بنصب المفتوح علی أنه مفعول تقديره واقطعوا أن لم المفتوح
همزته وهو أن المصدريه عن لم الجازمة أینا وقعت لإطلاق حکمه نحو ذلك أن لم یکن ربک فی الانعام
أیحسب أن لم یره أحد فی البلد وقید بالمفتوح احترزا عن المكسور فان بعضه مقطوع وبعضه موصول
کما سیأتی وکسر ان مامنصوب أيضا علی المفعولیة ای اقطعوا إن المكسورة عن ما الموصولة بالانعام فقط

لم یکن ربک أیحسب أن لم یره أحد و (کسر ان ما) یعنی اقطعوا إن المكسورة من قوله تعالی ان ما توعدون لآت

في (الانعام) ينقل حركة الهمزة إلى اللام والاكتفاء بها عن همزة الوصل وماعداها نحو وإنما صنعوا كيد ساجر وإنما توعدون لواقع موصول (و) اقطعوا أنما (الفتوح) (٦٨) همزته من قوله تعالى وأن ما (يدعون) من دونه (معا) أي في الحج ولقمان

نحو أنما توعدون لآت ولهذا قال (الانعام والفتوح يدعون معا) اغلال الأعمام سبق في الأضراس وهو منصوب على نزع الخافض والفتوح منصوب أي اقطعوا أنما للفتوح همزته من قوله تعالى «وأن ما يدعون من دونه هو الباطل» في الحج وأن ما يدعون من دونه الباطل في لقمان على خلاف خطابهما وغنيتهما وهذا معنى قوله معا أي في الموضعين جميعا وحذف تنوينه وقفا (وخلف الافعال) بالنقل (ونحل وقفا) بألف الإطلاق نظرا إلى أفراد لفظ الخلف أو بألف التثنية نظرا إلى وقوع الخلف في السورتين والتقدير وخلف ما فيها وقع في رسوم المصاحف وهو بمنزلة الاستثناء من مفهوم كلامه السابق لقا ونشرا مشوشا من أن المكسور والفتوح مع ما. والحاصل أنهم اختلفوا في وصل إنما المكسورة وقطعه في قوله تعالى «إنما عند الله هو خير لكم» في النحل والوصل أثبت كما في الرائية والباقي موصول اتفاقا نحو وإنما صنعوا كيد ساجر وإنما توعدون لصديق وإنما توعدون لواقع وإنما الله واحد وإنما أنت منذر وإنما أنا بشر مثلكم وكذا اختلفوا في وصل أنما للفتوح وقطعه في قوله واعلموا أنما غنمتم من شيء بالأفعال والوصل أثبت كما في الرائية واتفقوا على وصل ماعداه نحو يوحى إلى أنما إلهكم إله واحد إن يوحى إلى إلا أنما أنا نذير مبين، وفاعلوا أنما على رسولنا البلاغ البين. ثم اعلم أن في كلامه ما لا يخفى من الإيهام والإيهام فإنه أوهم أن كلامهما مفتوحة وأبهم المكسورة مع أن في النحل ثمانية مواضع غير هذه مكسورة قال بحرق وإنما تعينت لكونها اسمية وما عداها فعلية وإنما يياؤكم وإنما سلطانه، وإنما قولنا لشيء اه وخطؤه مما لا يخفى لأن كلاما من المثاليين الآخرين اسمية ولا يفيد وقوع الجمل الفعلية بعدها من قوله إذا أردناه ومن قوله يتولونه إلا بتكلف لا يخلو من تعسف في الجملة نعم لوقال وماعداها عرفية لكان تفرقة منه خفية (وكل ما سألتوه واختلف) بكسر كل على الحكاية وإلا فهو منصوب على الفعولية أي اقطعوا لفظ كل عن ما في سألتوه في سورة إبراهيم واختلف أرباب الرسوم في غيره فوقع الاختلاف في كل ما (ردوا كذا قل بشما والوصل صف) فكل ما ردوا إلى الفتنة بالنساء مختلف في فصله وقطعه وكذا وقع الاختلاف في كل ما دخلت أمة في الأعراف وكل ما جاء أمة بالمؤمنين وكل ما ألقى بالملك كمنص أبو عمرو الداني في المقع على الخلاف في هذه الثلاثة ففي هذا قصور من الناظم للكلام عن مقام المرام حتى قال ابن المصنف وعبرة الناظم لانتهم الخلاف إلى هذه الثلاثة وأما قول الرومي ولعله سكت عنها اكتفاء بذكر واحد منها ولاشتمار ماعداه عندهم فعذر بارد وعن خطور الفهم شارد فنظمت فقلت :

وجاء أمة وألقى دخلت في وصلها وقطعها واختلفت

فماعد الحسة اتفقوا على وصله نحو أفكلم جاءكم رسول كلما فضجت كلما أوقدوا نارا للحرب هذا ومن العلوم أن خطين لا يقاسان خط العروض وخط الصحف وإنما يتبع الرسم تعبدا وتبركا واقتداء بالصحابة الكرام كتابة أو قراءة وقد نبه الزجاج على أن كلما إن كانت ظرفا ككتب موصولة أو شرطا فمقطوعة فهي إن لم تحتمل الظرفية كقوله تعالى «وآناكم من كل ما سألتوه» فمقطوعة أي قطعوا وإن احتملتها وعدمها كالمواضع المذكورة آتافها بخلاف وإن تعينت للظرفية فموصولة (كذا) اختلف في قطع بش من قوله تعالى (قل بشما)

(وخلف) بما في (الأفعال) بدرج الهمزة (ونحل) أي وفي الأفعال والنحل من قوله تعالى في الأولى واعلموا أن ما غنمتم من شيء. قوله في الثانية إن ما عند الله هو خير لكم (وقفا) بألف الإطلاق وماعداها نحو «فاعلوا أنما على رسولنا البلاغ البين» موصول (و) اقطعوا لام وآناكم من (كل ما سألتوه) بإبراهيم (واختلف) في قطع كلما (ردوا) إلى الفتنة بالنساء وكلما دخلت أمة بالأعراف وكلما جاء أمة رسولها كذبوه بالمؤمنين وكلما ألقى فيها فوج بالملك وماعدا ذلك نحو «أفكلم جاءكم رسول، وكلما فضجت جلودهم، وكلما أوقدوا نارا للحرب موصولة وقد نبه الزجاج على أن كلما إن كانت ظرفا ككتب موصولة أو شرطا فمقطوعة فهي إن لم تحتمل الظرفية كقوله تعالى «وآناكم من كل ما سألتوه» فمقطوعة وإن احتملتها وعدمها كالمواضع المذكورة آتافها بخلاف وإن تعينت للظرفية فموصولة (كذا) اختلف في قطع بش من قوله تعالى (قل بشما)

بالأعراف

يا مكرم به إيمانكم بالبقرة (وإوصل صف) في بشما (خلفتموني) بالأعراف

(و) بشما (اشترؤا) به أنفسهم بالبقرة وماعداها مقطوع وذلك في قوله تعالى ولبس ماشرؤا به أنفسهم بالبقرة وفي قوله ولبس ما كانوا يصنعون ولبس ما كانوا يفعلون ولبس ما قدمت لهم أنفسهم للامثلة (في ما قطعوا) أي واقطع في عن الموصولة في قوله تعالى قل لا أجد في ما

بالأعراف وبشبا اشتروا به أنفسهم بالبقرة اتفاقا ومفهوم كلامه أن ماعدا هذه الثلاثة مقطوع بلا خلاف وهو حينئذ وقع بشبا مقرروا باللام وهي خمسة ولبش مباشر وابه أنفسهم البقرة لبش ما كانوا يعملون لبش ما كانوا يصنعون لبش ما كانوا يفعلون لبش ما قدمت لهم أنفسهم بالمائدة أو مقرروا بالفاء وهو موضعان فبش ما يشتركون في موضعي آل عمران بالمجموع سبعة لاستة كما توهم المصري ثم قوله في ما قطعنا ابتداء كلام وأصله اقطعن قلبت النون الخفيفة ألفا حال الوقف بالضرورة الوزن كما ذكره البني وفيما مفعول مقدم والمعنى اقطع في عن ما الوصولة في في أحد عشر موضعا كما بينها بقوله:

(أوحى أنضم واشتت يلو معا * ثاني فعلن وقعت روم كلا * تنزيل شعرا وغيرها صلا)

أي صلن أمر بالوصل مؤكدا بالنون الخفيفة المبدلة ألفا حال الوقف أراد قوله تعالى «قل لا أجد فيا أوحى إلى محمدا» بالأنعام وفيما أنضم فيه بالنور وفي ما اشتت أنفسهم بالأنبياء ولكن ليلوكم فيما آتاكم بالمائدة ليلوكم فيما آتاكم آخر الأنعام واليهما أشار بقوله معا ثاني فعلن احترازا من أوله وهو قوله فيما فعلن في أنفسهم بالمعروف ونشئكم في ما لا تعلمون بالواقعة وهل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم بالروم يحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون كلاهما بالزمر وأشار بقوله كلا تنزيل إلى قوله تعالى «أن تتركوا في ما ههنا آمنين» بالشعراء ثم الضمير في قوله وغيره صلا راجع إلى سورة الشعراء لكونها أقرب مذكور ولأنه المطابق لكتب الرسم والموافق لما صرح الشاطبي في قوله * وفي سوى الشعراء بالوصل بعضهم * وفي نسخة : وغير ذي صلا ، وفي أخرى وغيره صلا بالتذكير فهو راجع إلى لفظ الشعراء فإنه لا خلاف في قطعه وبخلاف ما عدا المذكورات فإنه لا خلاف في وصله سواء كان ما خبرية أو استفهامية نحو فيما فعلن في أنفسهم بالمعروف في أول البقرة كأنهم من قيد ثاني البقرة ونحو فيم كنتم وفيم أنت وقوله تعالى ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون فحصل أن ما في سورة الشعراء هو الحرف المتفق على قطعه كما صرح به المصنف وسائر المذكورات قد اختلفت في وصلها وقطعها وإنما حكم عليها بالقطع أولا ثم جوز وصلها آخر إشعارا بأن القطع هو الأولى لأنه هو الأصل في رسم البني فقول خالد الأزهرى وأما آية كون فيهما آمنين في الشعراء فهو من المختلف فيه فذكره مع المتفق عليه سهو منه خطأ فاحتش صدر عنه حيث عكس القضية وأما قول ابن المصنف أي وغير هذه الأحد عشر موضعا صلا بخلاف في فهم منه أن المواضع الأحد عشر كلها ليس فيها خلاف وليس كذلك لما تقدم ولما صرح أيضا من أن قطع في عن ما الوصولة في عشرة مواضع بخلاف وفي موضع بخلاف ولا يفهم الخلاف من عبارة الناظم لأنه لم يذكره صريحا ولا إشارة اه فتبين لك أن ضمير غيرها إلى جميع المذكورات خطأ ظاهر ويترب عليه فساد باهر وقد غفل عنه المصنف أيضا وأما قول الروي وقد جزم الناظم في جميعها بالقطع والمشهور الاختلاف في العشرة الأولى منها والجزم الحادي عشر فقط اللهم إلا أن يرجح عنده جانب القطع فيها أيضا فلفظ منه وكأنه تبع خالدا في نقله وقد ابن المصنف في مرجع ضمير غيرها وأما الشيخزكرى فقد استراح في هذا المقام واكتفى بتحصيل الرام حيث قال وهذه الأحد عشر فيها خلاف إلا الأخير فمتفق على قطعه لكن غفل عن موضع حله إذ قال وغير ذي أي المواضع الأحد عشر فتدبر ثم قوله صلا أي صلها غير صحيح لأن مفعول صل غيرها وقد تبين لك اضطراب كلام الشيخزكرى في هذا الحل وقد وقع في الوهل من جهة الحل ولهذا اعترض المصري عليه بقوله إنه أجرى الخلاف في التي في الشعراء وجزم بالقطع في العشرة وهو مخالف لما في القنع اه ولا يخفى أنه ليس مخالفا للقنع لا باعتبار أول كلامه ولا بالنسبة إلى آخر مراده فتأمل فإنه موضع زلل ، والله سبحانه هو اللهم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

(أوحى) إلى محمدا في الأنعام
وفي قوله لمسك في ما (أنضم)
فيه النور وفي قوله في
ما (اشتت) أنفسهم في
الأنبياء وفي (يلو) من
قوله تعالى ليلوكم في ما آتاكم
(معا أي بالمائدة والأنعام)
وفي (ثاني فعلن) من قوله
تعالى في ما فعلن في أنفسهم
من معروف بالبقرة وفي قوله
نشئكم في ما لا تعلمون في
إذا (وقعت) وفي قوله تعالى
في ما رزقناكم في (روم) أي
في الروم وفي قوله في ما هم
فيه يختلفون وفي ما كانوا
فيه يختلفون بالزمر وإلى
ذلك أشار بقوله (كلا
تنزيل) وفي قوله أتركوا
في ما ههنا آمنين في
(الشعراء) وهذه إحدى
عشر متفق على قطعها وأما
الأخيرة فمختلف فيه فذكره
مع المتفق على قطعه سهو
(وغير ذي) أي المواضع
الأحد عشر نحو «فيما فعلن
في أنفسهم بالمعروف» في
البقرة «وفيما كنتم ، وفيما
أنتم» (صلا) أي صله

(فأينما كالنحل صل) أى صل أينما فى قوته تعالى أينما تولوا فم وجه الله فى البقرة كالنحل أى كاتصله به فى قوله تعالى أينما يوجهه لايات بخير فى النحل (ومختلف) أى والاختلاف (٧٠) فى أينما كنتم تعبدون (فى الشعراء) أو أينما تقفوا فى (الأحزاب و) أينما

تكونوا يدرككم الموت (فى النساء وصف) أى ذكره أهل الرسم وماعدا الثلاثة نحو فاستبقوا الخيرات ، أين ماتكونوا يأت بكم الله جميعا وأين ما كنتم تدعون وأين ما كنتم تشركون وأين ما كانوا مقطوع (وصل فإلم) يستجيبوا لكم فى (هود) وما عداه نحو فإن لم تفعلوا وإن لم يمتنوا فإن لم تستجيبوا لك مقطوع وصل نحو (ألن نجعل) أى ألن نجعل لكم موعدا بالكهف وألن (نجمع) عظامه فى القيامة وما عداهما نحو أن لن ينقلب الرسول وأن لن يقول الانس والجن وأن لن يقدر عليه أحد مقطوع وصل (كيلا) من قوله لكيلا (محزونوا) على ما فاتكم بآل عمران ولكيلا (تأسوا على) ما فاتكم بالحديد وفى لكيلا يعلم من بعد علم شيئا فى (حج) أى فى الحج ولكيلا يكون (عليك حرج) بالأحزاب وما عدا ذلك وهو لكي لا يكون على المؤمنين حرج الأحزاب ولكي لا يكون دولة مقطوع (و) ثبت (قطعهم)

(فأينما كالنحل صل ومختلف فى الشعر الأحزاب والنساء وصف)

بصفة المجهول أى صف الاختلاف فى السور الثلاثة قال البنى وفى بعض النسخ تصف والمعنى واحد. أقول وفيه أن البنى مختلف لأن الفعل اللازم لا يبنى مجزولا ثم قوله مختلف اسم فاعل والتقدير مختلف رسمه والرسم مختلف وقوله وصف الجملة استثنائية وأغرب بحرق حيث قال ومختلف. مال أى صف لنا مختلفا وقصر الشعراء والنساء ضرورة وفى نسخة بدل الشعراء انظلة وهى أصل الشيخ زكريا لما جاء فى السورة عذاب يوم الظلة أى اتفقت المصاحف على وصل قوله تعالى فأينما تولوا فم وجه الله بالبقرة وكذلك أينما يوجهه لايات بخير بالنحل فالقاء فى الآية الأولى من نفسها وقوله كالنحل بالعطف على المعنى أو على أصل البنى لللايزم التشبيه من جميع الوجوه كالا يخفى ثم تصرف الأولى للبقرة لأنها فى الاطلاق أول سورة وهى أول ما وقع فيها وقال البنى وعلم كونه فى سورة البقرة من القاء فى أينما بالقاء لأن أينما بالقاء لم يقع فى غيرها والمعنى صل بالبقرة كوصلك بالنحل وأما قوله أينما كنتم تعبدون فى الشعراء وقوله أينما تقفوا بالأحزاب وأينما تكونوا يدرككم الموت فى النساء فأكثر المصاحف على قطع أين عن ما كذا ذكره الشراح والفقهاء من الرائية أن وصل النساء قليل ويستوى الأمران فى الأحزاب والشعراء وأما ما بقى متفق على قطعه نحو قوله فاستبقوا الخيرات أينما تكونوا وقوله أينما كنتم تدعون وفى بعض نسخ ابن المصنف أينما كنتم تعبدون وهو وسهو قلم وأينما كنتم تشركون وأينما كانوا فوجه القطع الأصل ووجه الوصل شبه التركيب للجزم وهو معنى قول ابن قتيبة لأنها أحدثت باتصالها معنى لم يكن مع مناسبة النون للميم بخلاف حيث كما قال الجعبرى (وصل فإلم هود ألن نجعل) بألف الاطلاق وهو معطوف بالمعطف القدر على فإلم هود وهو منصوب على الاضافة لكونها علم السورة أو على نزع الخافض واعتبار الظرفية. والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل إن الشرطية بلم فى قوله تعالى فإلم يستجيبوا لكم هود وعلى قطع ما عداه نحوه فإن لم تفعلوا ألن لم يمتنوا فإن لم تستجيبوا لك فوجه انقطع هو الأصل ووجه الوصل اتحاد عمل إن ولم وكذلك اتفقوا على وصل أن الصدرية بلم الناصبة فى موضعين قوله تعالى ألن نجعل لكم موعدا بالكهف وألن نجمع عظامه بالقيامة وعلى قطع ما سواهما نحو أن لن ينقلب الرسول وألن يقول الانس والجن وأن لن يقدر عليه أحد وأما قوله ألن تحصوه فقال بعضهم موصول وقول آخرون مفصول وعلى ما فى القنع ولعل الشيخ اختار الفصل الذى هو الأصل ولهذا لم يتعرض لبيان الخلاف فيه فوجه انقطع الأصل مع التنبيه على أن العمل للثانى ووجه الوصل التقوية مع مجانسة الادغام وهذا معنى قوله (نجمع كيلا تحزنوا تأسوا على) نجمع عطف على نجمع وكيلا عطف على فإلم وتأسوا على تحزنوا على تعلق تأسوا. والمعنى أن المصاحف اتفقت على وصل كي بلا فى أربعة مواضع لكيلا تحزنوا على ما فاتكم بآل عمران لكيلا تأسوا على ما فاتكم بالحديد لكيلا يعلم من بعد علم شيئا بالحج لكيلا يكون عليك حرج وهو الثانى من الأحزاب ولهذا احتز بقوله عليك من أوله لأنه متعلق على المؤمنين واتفقت على قطع ما عداها وهو الأول من الأحزاب لكي لا يكون على المؤمنين حرج وكى لا يكون دولة بالحشر ولكى لا يعلم بعد علم شيئا بالنحل فوجه انقطع الأصل ووجه الوصل التقوية مع تحقيق عدم الحرج وهذا معنى قوله : (حج عليك حرج وقطعهم) عن من يشاء من تولى يومهم أى تألها موضع حج أى ما وقع فى سورة الحج ورابعها الذى بعده عليك حرج كما سبق ثم قوله وقطعهم

مبتدأ

عن فى قوله تعالى ويصرفه (عن من يشاء) بالنور وعن (من تولى) عن ذكرنا فى النجم وما عداها

موصول ويوم فى قوله (يومهم) بارزون بغير يومهم على النار يفتنون بالفتايات لأنهم مرفوع بالابتداء فهما فالمناسب انقطع وما عداها نحو يومهم الذى يوعدون وحتى يلاقوا يومهم الذى فيه يصعقون موصول لأنهم مجرور بالمناسب الوصل

مبتدأ أى مقطوع أبواب الرسوم واتفاقهم على قطع عن من الموصولة في موضعين وهما قوله ويصرفه
 عن من يشاء بالنور وعن من تولى عن ذكرنا بالنجم وليس ثم غيرهما كما نبه عليه ابن المصنف وتبعه
 الأزهرى وقد قل في المنع وليس في القرآن غيرهما قال الجعبري أى لا مفصولا ولا موصولا وأما قول
 الشيخ زكريا وتبعه الروى بأن ما عداهما موصول فوهم منهما وكذا اتفقت المصاحف على قطع يوم
 عن هم المرفوع الخاء وحده في موضعين ويوم هم بارزون بغافر ويوم هم على النار يقتنون في الناريات
 واتفقت على وصل يومهم المجرورة المحل نحو « من يومهم الذى يوعدون ، حتى يلاقوا يومهم الذى فيه
 يصعقون » فوجه القطع أن هم مرفوع بالابتداء منفصل فيناسبه الفصل مع كونه هو الأصل ووجه الوصل
 أن المجرور متصل حكما فيلزمه الوصل وقد أغرب البني حيث قال وقطع لظهم الساكن الهم وقفا ووصلا
 ثابت أيضا في السورتين قال وإنما قيدنا بالساكن الهم احترازا من يومهم الذى فانه موصول اه ووجه
 غرابته أن هذا فرق عام لفظي لاحكم خاص حقيق مع أن ميم الأولين ليس ساكنا في الوصل عند السكل
 بل فيه خلاف لبعضهم وأما الوقف فلا فرق أصلا (ومال هذا والذين هؤلاء) أى وجب قطعهم أو وكذا
 قطعهم لام الجر عن مجرورها في أربعة مواضع مال هذا الكتاب في الكهف ومال هذا الرسول في
 الفرقان فلما راد بهذا جنس هذا الواقع بعد مال فمال الذين كذروا بالامارج فمال هؤلاء القوم بالنساء
 وعلى وصل لام الجر مجرورها فيما عداها نحو فمالكم ومالك لا تأمنا ومالاً دعه فوجه قطع لام الجر
 هو التنبيه على أنها كلمة برأسها ووجه وصلها بما بعدها تقويتها لأنها على حرف واحد ولأنها غير مستقلة
 ولأنها تكتب موصولة بمدخل عليه غالبا كما هو قاعدة كتابة العربية ثم ما في هذه الأربعة للاستفهام
 فالجمهور يقفون اختيارا واضطرارا لا اختيارا على اللام اتباعا للرسم وأبو عمرو يقف في هذه الأربعة
 على ما والاكسائي يقف على ما في رواية وعلى اللام في الأخرى وفي نسخة بعدها ولأنها من تنمة المسئلة
 السابقة ولا متعلقة بالقضية اللاحقة وهى قوله (تحين في الامام صل ووهلا) بألف الاطلاق وبضم الواو
 وتشديد هاء مكسور أى ضعف وغلط قائله وانسب إلى الوهل والوهم ناقله وفي أكثر النسخ وقيل لا كما
 نص عليه الروى واختاره الأزهرى أى وقيل لا وصل أو المعنى لا اتصل بل اقطع التاء عن حين لكن
 تعبيره بقليل مشعر بتضعيفه وهو خلاف ما عليه الجمهور فالصواب الأول وهو مختار الشيخ زكريا وعليه
 النول فتكتب التاء مفصولة من الخاء على هذه الصورة لا تحين مناص لا على هذه الكيفية لا تحين
 واعلم أن أبا عبيد قل رسم في الامام يعنى مصحف عثمان رضى الله عنه الخاص به لا تحين نص على
 أن التاء متصلة بتحين وفي رسم المصاحف الحجازية والشامية والعراقية التاء منفصلة عن حين خطأ ومتصلة
 بلا حكا وذلك لأن لات في قول الأكرمين لا النافية دخلت عليها التاء علامة لتأنيث الكلمة كما دخلت
 على رب وثم لذلك فقل ربة ونمة فهى زائدة متعلقة بما قبلها لا بما بعدها والمعنى ليست تلك المدة حين
 الدرار واختلف القراء فالاكسائي يقف بالهاء لأصالتها والباقيون يقفون بالتاء تبعاً لزمها فأجمعوا على
 أنه لا يجوز الوقف على لا ولا الابتداء بتحين وبهذا يظهر صحة نسخة وهلا وإنما خالفهم أبو عبيد حيث
 قال الوقف عندى على لا والابتداء بقوله تحين فيكون قراءة شاذة لأنها مخالفة لقواعد العربية في المبنى
 والمعنى وأن وجه قراءته بقوله لأننى نظرتها في الامام فوجدتها تحين قال وهذه التاء تزداد في حين فيقال
 هذا تحين كان كذا وأنشد شعراً :

العاظفون تحين ما من عاظف والطعمون زمان أين المطعم

قال الناظم في النشر أنى رأيتها مكتوبة في المصحف الذى يقال له الامام مصحف عثمان بن عفان رضى
 الله عنه لا مقطوعة والتاء موصولة ورأيت به أثر الدم وتبعته فيه ما ذكره أبو عبيد فرأيته كذلك

(و) ثبت قطعهم لام الجر
 عن مجرورها في قوله تعالى
 (مال هذا) الكتاب
 بالكهف ومال هذا الرسول
 بالفرقان (و) فمال (الذين)
 كفروا بالمعراج وفمال
 (هؤلاء) القوم بالنساء وما
 عداها نحو فمالكم كيف
 تحكمون ومالك لا تأمنا وما
 لأحد عنده من نعم تجزى
 موصول وأبو عمرو يقف
 في الأربعة التى في النظم على
 ما والاكسائي عليها وعلى
 اللام ونافع وابن كثير وابن
 عامر وعاصم وحزمة على
 اللام اتباعا للرسم وما في
 الأربعة للاستفهام (تحين
 في الامام صل) أى وصل التاء
 من تحين من قوله تعالى
 ولات تحين مناص في ص كما
 هو في مصحف الامام (ووهلا)
 أى غلط قائله وفي نسخة
 وقيل لا أى لا تصلها بها ولات
 هى لا النافية دخلت عليها
 التاء علامة لتأنيث الكلمة
 كما دخلت على رب وثم
 كذلك . واختلف القراء في
 الوقف عليها فالاكسائي يقف
 بالهاء لأصالتها والباقيون
 بالتاء وقال أبو عبيد الوقف
 عندى على لا والابتداء
 بتحين لأننى نظرتها في
 مصحف الامام تحين وقول
 وهذه التاء تزداد في حين
 يقال هذا تحين

(ووزنهم وكالوهم) بالمطققين (صل) أى صلحاً محكماً لأنهم لم يكتبوا بعد الواو ألفاً (كذا من أل) ولومعرفة (وها) التثنية (ويا) النداء أى كذا (لأنه فصل) ما بعد الثلاثة منها بل صلحاً بقراءة وربما وإن كانت كلمات مستقلة لشدة الامتزاج نحو الكتاب والرجل والتفنين ونحو هالآتم وهؤلاء وهذا ونحو يا أيها آدم فلا تقف على آل وهوايوا وتبتدىء بكتاب ورجل ومتقين وأتم وأولاء وذا وأياها وآدم [تتمة] نعماً بالبقرة والنساء ومهما بالأعراف وربما في الحجر موصول وكذا كل كلمة على حرف واخذنحو بالله وربيه لإلأممر فيما تقدم وكذا حينئذ ويومئذ ونحو منكم (٧٢) وأنزلكموها وكذا يبنونم بطه وأما قال ابن أم بالأعراف فموصول ثم في المنفصلين

وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة اه وقال القسطلاني الأكثرون على خلاف ذلك وحملوا ما حكاه أبو عبيد على أنه مخرج في خط المصاحف عن القياس وأما قول الصرى حيث صح النقل عن أبي عبيد إنه وجد ذلك كذلك في مصحف الإمام فيكون كافياً في حكم المرسوم فيكون حكمه حكم غيره إلا لفرق فمدفوع لأن الفرق هو مخالفته للجمهور مع مخالفته لساير المصاحف فغايتة أن وصله شاذ حيث لم يثبت التواتر في نقله (ووزنهم) بالاشباع (وكالوهم صل) بالاشباع أى كتب أرباب الرسوم إذا كالوهم أو وزنهم موصولين أى حكماً لأنهم لم يكتبوا بعد الواو ألفاً فقدم الألف يدل على أن الواو غير منفصلة فتكون موصولة بخلاف قوله تعالى : وإذا ما غضبوا هم يغفرون في سورة الشورى فإن الألف تكتب بعد الواو فيجوز الوقف على غضبوا وكذا الابتداء بقوله هم قال ابن الأنباري قال أبو عمرو وعاصم وعلى معنى الكسائي والأعمش أى من الأربعة عشر كالوهم حرف واحد أى حكماً والأصل كالوالهم حذف اللام على حد كلكك طعاماً حذف اللام وأوقع الفعل على هم فصاروا حرفاً واحداً لأن الضمير المتصل مع ناصبه كلمة واحدة وكان عيسى بن عمرو يقول كالوهم أو وزنهم ككتان أى كل منهما وكان يقف على كالواو وزنوا ويبتدىء بهم والمعنى أنه كان يجوز الوقف على الواو والابتداء بقوله هم لأنه كان يفعل اختياراً بخلاف القراء أجمع فانهم لا يجوزون الوقف على الواو أصلاً ولذا قل أبو عبيد والاختيار الأول أى قال بمختار الجمهور هو الموعول . ثم اعلم أن في معنى وزنهم نحو وزن قناهم وأعطيناك وأنزلناه وأنزلكموها وأورثتموها وأمثال ذلك (كذا من أل وهوايوا لاتفصل) بالاشباع أى لاتفصل مدخول لام التعريف من أل ولو قرئ لا كتابة ولا قراءة وكذا مدخول هاء التثنية ويا النداء وإن كانت كلمات مستقلة لقلة الامتزاج بينهما في الصورة نحو الحمد والحق والأرض والآخرة ونحو يا أيها وآدم ويا بني ونحوها أتم وهؤلاء وهذا وأمثال ذلك فلا يوقف على آل وياؤه ولا يبتدىء أحمد وحق وأرض وآخرة وآدم وبني وأتم وأولاء وذا في الأمثلة المذكورة وأمثالها كما يفعله كثير من جهلة القراء وقفا عليها وبدأ بها بعد ما قد أخطأ الروى حيث قال في إعراب البيت وإضافة الياء إلى الضمير العائد إلى آل للنسابة بينهما في التعريف فإن الصواب أن هاء عطف على يا وليس تلك الواو علامة ضمة المحمزة وفي نسخة بالعكس وهو الأولى كما اخترنا لما فيها من دفع التوهم كما لا يخفى وأيضاً من في البيت ليست زائدة كما قررناه خلافاً للروى ثم قول الناظم كذا محمول على التشبيه المعنوي بين قوله صل ولا تفصل لأن مؤداهما واحد وإن كان بين الأمر والنهي خلاف صوري وما يجب التنبيه عليه أن نعماً ومهما وربهما موصولة في جميع المصاحف قال ابن الأنباري حدثنا خلف قال قال الكسائي نعماً حرفان أى ككتان لأن معناه نعم الشيء وكتب بالوصل أى كلمة واحدة ثم قال ابن الأنباري عن الكسائي ومن قطع لم يخطئ أى في اللفظ بناء على الأصل وإن أخطأ

وقفان على آخر كل منهما وقف وفي التصلين وقف واحداً آخر الثانية وويكأن الله وويكأن موضعان في القصص يوصل فيهما الياء بالكاف قاله الداني في مقنعه والشايعي في عقيلته ووقف أبو عمرو على الكاف والكسائي على الياء . وويك كلمة تنذم وتنبيه على الخطأ واعلم أن كل اسم منادى أضافه التكلم لنفسه فالياء منه ساقطة نحو يا قوم اعبدوا الله ويا قوم اذكروا الله ورب ارجعون ويا عباد الذين آمنوا اتقوا ربكم إلا يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة ويا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم فالياء فيهما ثابتة بالاتفاق واختلفت المصاحف في قوله تعالى يا عباد لا خوف عليكم وسقطت الياء أيضاً باتفاق في نحو فارهبون وفاتقون ولا تكفرون وأطيعون

وبالواد القدس وثبت باتفاق في نحو اختبوني ولآتم نعمتي ويأتى

بالشمس وفاتبوني يحبك الله وثبت قراءة لارصباً بخلاف وادى النمل فالكسائي يقف بالياء والباقون بحذفها والوادي اليمين بالقصص وبهأدى العمى بالروم حمزة والكسائي يقفان بالياء والباقون بحذفها وقد عد ابن الناظم وغيره الواضع المتفق على حذف الياء فيها والواضع المتفق على إثباتها فيها وكل واو في الواحد والجمع ثابتة نحو ويرجور حمته ويعفون كثير وبنو إسرائيل ويعجوا الله ما يشاء وصالوا النار وصالوا الجحيم إلا أربعة مواضع حذف فيها الواو الواحد وهي ويدع الإنسان بالنسر ويمح الله الباطل ويومئذ يدع الداعي وسندع الزبانية

من حيث إنه خالف الرسم ثم كل كلمة على حرف واحد متصلة أما أولاً وإما آخرها بخلاف الواو العاطفة نحو
 باؤه ورسوله وكلمة ربه وحينئذ ويومئذ وموصلات ومن كلمة موصول وأنزل مكموها كذلك وأن
 عمل هو موصول وكتبوا ابن أم في سورة الاعراف مفصلاً وصورة يثبت بطه حرف النداء موصول
 بالباء وكتبوا صورة الهجزة واو متصلة بالنون ومن للعلوم أن في التفصيل يجوز الوقف على آخر كل
 منهما بخلاف للتصليين فإنه لا وقف إلا في آخر الثانية ويكأن الله ويكأنه في موضع القصص يوصل
 فيهما الياء بالكاف كما قال الداني في مقننه والشاطبي في عقيلته لكن وقف أبو عمرو على الكاف
 والكسائي على الياء والجمهور على آخرهما على وفق رسميهما ومعناه تندم وتنبه على الخطأ فأما يعبادي
 الذين آمنوا إن أرضي واسعة ويعبادي الذين أسرفوا على أنفسهم فياء الاضافة ثابتة فيهما اتفاقاً
 كما اتفقوا على حذفها في يعباد الذين آمنوا اتقوا ربكم في الزمر واختلفوا في قوله سبحانه وتعالى
 يعبادي لا خوف عليكم في الزخرف وحذف ياء الاضافة أيضاً بعد نون الوقاية كثير نحو قوله تعالى
 فارهبون ولا تكفرون وإن يردن الرحمن وكذا من غير نون الوقاية كقوله متاب وما تبوعل بسطها
 كتب الرسم ومنها واخشون فهي محذوفة بالمائدة في الأولى وهي التي بعدها اليوم وثابتة في البقرة وهي
 قوله واخشوني ولأنهم اجماعاً فيها كتابة وقراءة وأما الثانية في المائدة وهي التي بعدها ولا تشترأ فمحذوفة
 رسماً وبثبها أبو عمرو وصلوا من المحذوفات ما يكون من أصل الكلمة نحو قوله وسوف يؤت الله المؤمنين
 ويقض الحق على قراءة الصاد المعجمة ونج المؤمنين يونس وبالواد المقدس وواد النمل إلا أن الكسائي
 يقف فيه بالياء وبهاد العمى بالروم إلا أن حمزة والكسائي يقفان بالياء وصل الحميم فثابت النذر الجوار
 المنشآت الجوار الكنس وأما قوله ومن آياته الجوار فمحذوفة بالياء أيضاً لكن أثبتها نافع وأبو عمرو وصل
 وابن كثير في الحالين ثم قوله لا الابد وكذا والسماء بينها بأيد فيصح الآخر لأن وزنه فعل فمعنى الأيد
 القوة بخلاف أولى الأيدي لأنه جمع بدأصلها يدي وأما هادو وال وواق فمحذوف الياء إلا أن ابن كثير
 يثبتها وقفاً والمهتدي بالأعراف ثابتة وفي غيره محذوفة لكن فيه انحلال كما سبق في ومن آياته الجوار
 وأمثال ذلك كثير عمله الشاطبية الصغرى وهي الرائية من جهة الرسم والكبرى من جهة اختلاف القراء
 وحذفت الواو من لام الفعل من غير جازم في أربعة مواضع يدع الانسان بالشرويح الله الباطل ويوم يدع
 الداع وسندع الزبانية وليس منه وقل لعبادي يقولوا التي كما في بعض مصاحف العوام فإنه خطأ عظيم في
 هذا المقام وصالح المؤمنين فالخذف اتفاقاً على خلاف في كونه جمعاً أو مفرداً أريد به الجنس : ثم اعلم أنه كان
 مكى يقول في نحو يقض الحق بأنه لا ينبغي للقارى أن يقف عليه لأنه ان وقف على الرسم خالف الأصل
 وان وقف على الأصل خالف الرسم قال الحافظ أبو عمرو الداني وكان أبو حاتم سهل بن محمد وغيره من
 النحويين لا يميزون الوقف على ذلك الإبرد ما حذف وهو القياس في العربية قال على أن الأئمة على
 خلاف ذلك والقراءة سنة متبعة اه وفيه بحث لا يخفى إذ لم يثبت القراء بالوقف عن الصحابة في مثل
 تلك الكلمة لا مقطوعة ولا موصولة وإنما ثبت على خلاف القياس رسم الكتابة فالتحقيق ما قاله المكي
 حيث لا ضرورة في العدول عن الدراية من غير ثبوت الرواية قال المصري فان قلت كيف يوقف على نحو
 يحى الأرض قلت يوقف على ذلك برد الياء لأنها محذوفة من الكتابة لكرهه الجمع بين صورتين متفتحتين
 واكتفاء بالكسرة التي قبلها وما حذف لذلك لم يحذف في الوقف بل يرد ما حذف والله أعلم قلت يرد عليه
 أن هذا خلاف ما أجمع عليه القراء وكان اختيار بعض النحاة في هذا الاكتفاء على أن عروض
 السكون في الوقف لا يرفع حكم كسر ما قبلها ولذا جاوز النحاة أيضاً اجتماع الساكنين حينئذ حيث

(ورحمته) ربك في موصي (الزخرف بالتاء) لا بالهاء (زبره) أي كتبه عثمان رضي الله عنه وزبر أيضا بالتاء ورحمته الله (في الإعراف)
 بالنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل وفي (روم) أي في الروم وانظروا إلى آثار رحمت الله (هود) من قوله رحمت الله وبركاته
 ورحمت ربك في (كاف) أي كهيض ذكر رحمت ربك ورحمت الله في (البقرة) من قوله تعالى أولئك يرجون رحمت الله وماعدا هذه
 السبعة ترسم بالهاء وأبو عمرو وابن (٧٤) كثير والكسائي يقفون بالهاء كسائر الهاءات الداخلة على الأسماء كفاطمة

وقائمة وهي ثلثة قرش
 والباقيون يقفون بالتاء
 تغليا لجانب الرسم وهي
 لفظية وحير. واختلفوا
 في التاء الموجودة في الوصل
 والهاء الموجودة في الوقف
 أي أنها الأصل للأخرى فذهب
 سيبويه وجماعة إلى أن
 التاء هي الأصل مستدلين
 بجرمان الإعراب عليها
 دون الهاء وبأن الوصل
 هو الأصل والوقف عارض
 قالوا وإنما أبدلت هاء في
 الوقف فراقبها وبين التاء
 في هفريت وملكوت وقال
 ابن كيسان بل الفرق بينها
 وبين تاء التأنيت اللاحقة
 للفعل نحو خرجت وضربت
 وذهب آخرون إلى أن الهاء
 هي الأصل فلذا سميت هاء
 التاء لأن تاء التأنيت إنما
 جملوها تاء في الوصل لأنها
 حينئذ تتعاقبها الحركات
 والهاء ضعيفة تشبه حروف
 العلة لحفاها فقلبوها إلى
 حرف يناسبها مع كونه
 أقوى منها وهو التاء وزبر
 بالتاء أيضا (نعمتها) أي

لم يعتبروا بالعارض (ورحمته الزخرف بالتأزيرة) برفع رحمت ونصبها أي رسم عثمان رضي الله
 عنه أو كتب أهل الرسم بالتاء المجرورة لفظ رحمت في سورة الزخرف وكذا (في الإعراف روم هود
 كاف البقرة) بحذف العاطف في الكل للوزن والنقل والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل
 في الإعراف وضبط هود وكاف بالفتح لأنهما اسماء سوريتين وأما قول الرومي وإضافة الإعراف إلى
 الروم والكاف إلى البقرة لفظا لأدنى ملاسة فمحمول على عدم الملاحظة لما قدمناه من حسن
 المقابلة. ثم اعلم أن هاء التأنيت في المصحف الكريم ينقسم إلى مارسم بالهاء وهو المسمى
 بالتاء المربوطة وإلى مارسم بالتاء وهو المسمى بالتاء المجرورة فأما مارسم بالهاء فان الوقف عليها بالهاء
 مما اتفق عليه القراء وهو الموافق لقاعدة الكتابة العربية وأما مارسم بالتاء فانه مما اختلف في الوقف
 عليه فابن كثير وأبو عمرو والكسائي يقفون بالهاء كسائر الهاءات الداخلة على الأسماء من نحو فاطمة
 وقائمة إجرأ هاء التأنيت على سنن واحد وهي لفة قرش ويترتب عليه أيضا إمالة الكسائي وكذا جواز
 الروم والاشمام وعدمها للكل والباقيون يقفون بالتاء تغليا لجانب الرسم وهي لفظية فلا بد للقارئ
 من معرفة مارسم بالتاء والهاء ليتحرى في جميعهما الصواب في الأداء وقد خص الناظم مارسم من ذلك
 بالتاء لقلته ويعرف ماعداها بكثرته ومجموع ما ذكره من رحمت سبعة لأنها في الزخرف موضعان أهم
 يقسمون رحمت ربك ورحمت ربك خير مما يجمعون والعموم يفهم من إطلاق الناظم ومن الإضافة
 الجنسية وفي الأعراف أن رحمت الله قريب من المحسنين وفي الروم فانظروا إلى آثار رحمت الله وفي هود
 رحمت الله وبركاته وفي مريم ذكر رحمت ربك عبده زكريا وفي البقرة يرجون رحمت الله وماعدا
 هذه السبعة بالهاء نحو قوله تعالى لا تفتنوا من رحمة الله (نعمتها ثلاث نحل إبراهيم) بفتح الراء والهاء
 بلا ألف لفة في إبراهيم كاصح به صاحب القاموس فلا يحتاج إلى قول برهان الدين الحلبي في شرحه
 للمقدمة حذف منه الألف والياء لأنه اسم أعجمي والعرب إذا عبرته تخالف بين ألفاظه للخصه وينضم
 إلى ذلك ضرورة الوزن اه وفي جعله معربا نظرا ليعني والمراد به سورته وثلاث بالرفع عطف على
 نعمتها بحذف العاطف والمفهوم من كلام الشيخ زكريا أنها منصوبان حيث قال وزبر بالتاء أيضا
 نعمتها ولا يصح قول الرومي انه نصب على الظرفية إذ ليس في الكلام ما يصلح أن يكون ظرفا له وجعله
 ظرفا لقوله نعمتها محل بالمعنى لأن ضمير نعمتها راجع إلى البقرة. والحاصل أن لفظ نعمت رسم
 بالتاء في أحد عشر موضعا في البقرة واذكروا نعمت الله عليكم وما أنزل عليكم وفي النحل ثلاث
 مواضع وبنعمت الله هم يكفرون ويعرفون نعمت الله واشكروا نعمت الله وفي إبراهيم موضعان
 بدلوا نعمت الله كفرا وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها واليهما أشار بقوله (معا أخيرات عقود الثان
 هم) ضبط أخيرات بالنصب على الحال من مجموع ثلاث نحل وموضع إبراهيم احتراز من أوائل النحل
 وأول إبراهيم وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهن أخيرات وقال ابن المصنف أخيرات

صفة

البقرة من قوله تعالى واذكروا نعمت الله عليكم ونعمت الله (ثلاث)

أخيرات في (نحل) في قوله تعالى وبنعمت الله هم يكفرون ويعرفون نعمت الله واشكروا نعمت الله وفي (إبراهيم) أي إبراهيم (معا)
 أي في موضعين منها آخرين وهما بدلوا نعمت الله كفرا وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها فقوله (أخيرات) صفة لثلاث النحل
 وموضع إبراهيم احتراز عما في أولهما وزبر بالتاء نعمت الله في (عقود الثان) أي في ثاني العقود الذي فيه (هم) من قوله اذكروا
 نعمت الله عليكم إذ هم قوم وفي نسخة بدل هم ثم أي هناك وزبر بالتاء نعمت في

صفة ثلاث النحل وموضع إبراهيم الآخرين اه ولا يخفى أن الآخرين في قوله ليس في محله واحترز به عما في أول النحل : وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها وعمافي أول إبراهيم : اذكروا نعمة الله عليكم ثم ضبط قوله عقود الثان بضم الدال وفتحها والضم هو الأتم على أنه عطف على ثلاث والمراد بالعقود سورة المائدة ووقع نعمت فيها في موضعين والمراد هنا الثاني القرون بهم بتشديد الميم الساكن وقفاً أي بقوله هم يعني في قوله اذكر وأنعمت الله عليكم إذ هم قوم وأما ما في نسخة بدل هم ثم بفتح المثلثة أي هناك كما نقله الشيخ زكريا فهو تصحيف للبنى وتحريف للمعنى وأغرب من هذا ما ذكره البني من أن في بعض النسخ ثم بضم التاء أي ثم لقمان (لقمان ثم فاطر كالطور) برفع لقمان وفاطر وفي نسخة بنصبهما على منوال ماسبق في عقود ولعل وجه النصب على نزع الحافض أو على أنه مفعول زبر كما تقدم وكذا قوله (عمران لعنت بها والنور) إلا أن قوله لعنت مبتدأ منقطع عما قبله والنور مجرور عطفاً على ضميره المجرور في بها الراجع إلى عمران المراد به سورته من غير تأكيد بالمنفصل على مذهب البعض من الكوفيين وجمع من البصريين وهو مختار التأخيرين من القراء والفسرين كما حققناه في الحاشية السماة بالجلالين عند قوله تعالى «تسألون به والأرحام» حيث قرأ حمزة بالجر . والحاصل أن في لقمان عند قوله تعالى «في البحر بنعمت الله» وفي فاطر نعمت الله عليكم هل من خالق غير الله وفي الطور فما أنت بنعمت ربك وفي آل عمران واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء مكتوب بالتاء المجرورة ولم يرتب بين السور للضرورة وماعدا هذه المواضع المذكورة فكل نعمة بالهاء مسطورة نحو قوله وأما بنعمة ربك فحدث . ثم أخبر أن لفظ لعنت مرسوم بالتاء في موضعين في آل عمران فنجعل لعنت الله على الكاذبين وفي النور والخامسة أن لعنت الله عليه هذا وعبرة الناظم قاصرة عن المراد بما في سورة آل عمران حيث أطلقها ولم يقيد بما يفهم المقصود منها إذ جاء فيها أيضاً أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله وهو بالتاء المربوطة فليس المراد عموم ما فيها كما سبق في رحمت الزخرف مع أن التبادر من إطلاقها العموم فرحم الله الشاطبي حيث تفتن لها وقيد في الرائية بقوله * فنجعل لعنت الله ابتداراً * مع الإشعار بأنه هو الواقع في أولها ثم ماعدا هذين بالهاء كقوله تعالى « أولئك عليهم لعنة الله » (وامرات يوسف عمران القصص) بتوئين امرأة على أنه مبتدأ وبنصب يوسف وعمران على الظرفية أي الكائنة فيهما وكذا القصص وسكن بالوقف والمفهوم من شرح الشيخ زكريا أن امرأت منصوبة مضافة حيث قدر وزبر فتدبر وقال البني مرفوع بالابتداء وخبره محذوف تقديره ومنها امرأت أي ومن الكلمات المرسومة بالتاء كلمة امرأت وقوله يوسف مبتدأ خبره محذوف أي محلها سورة يوسف وقوله عمران القصص معطوفان على يوسف وحرف العطف محذوف للوزن وأغرب الرومي حيث جعل امرأت مضافة إلى يوسف وهو مضاف إلى عمران وهو إلى القصص بناء على أن الإضافة لأدنى ملاسة ووجه الغرابة لا يخفى على ذوى النهى ويستفاد عموم موضعى يوسف عما قدمناه في فرحة الزخرف فتدبر (تحريم معصيت بقدم معن يخص) فتحريم منصوب أيضاً على الظرفية أو على المفعولية والمراد به سورة التحريم ومعصيت منون لكونها مبتدأ وجوز جره حكاية لأنها وردت في القرآن مجرورة ويخص بصيغة المجهول ويجوز تذكيره باعتبار لفظ قد سمع وتأنينه باعتبار سورته والمعنى أن امرأت مرسومة بالتاء في سبع مواضع امرأت العزيز تراود و امرأت العزيز الآن كلاهما يوسف وإذا قالت امرأت عمران في آل عمران وقالت امرأت فرعون في القصص و امرأت نوح و امرأت لوط و امرأت فرعون في التحريم وما سواها بالهاء والقاعدة الكلية أن المرأة المذكورة مع زوجها مرسومة بالتاء وغيرها بخلافها كما في قوله تعالى «وإن امرأة خافت» ثم أخبر أن لفظ معصيت

(لقمان ثم) في (فاطر كالطور)
عمران) أى كما في الطور
وآل عمران من قوله تعالى
في الأولى ألم تر أن الفلك
تجسرى في البحر بنعمت
الله وفي الثانية والرابعة
نعمت الله وفي الثالثة فما
أنت بنعمت ربك وماعدا
هذه الاحدى عشرة
مرسوم بالهاء وزبر بالتاء
(لعنت بها) أى بآل عمران
(والنور) من قوله تعالى
في الأولى فنجعل لعنت
الله على الكاذبين ومن
قوله تعالى في الثانية والخامسة
أن لعنت الله عليه وما
عداها مرسوم بالهاء
(و) زبر بالتاء (امرات)
إذا أضيفت لزوجها وذلك
في قوله تعالى امرأت العزيز
في موضعى (يوسف) وفي
قوله امرأت (عمران)
في آل عمران وفي قوله
امرات فرعون في (القصص)
وفي قوله امرأت نوح
وامرات لوط وامرات
فرعون في (تحريم) أى
التحريم وماعدا هذه
السبعة مرسوم بالهاء وزبر
بالتاء (معصيت) من قوله
تعالى معصيت الرسول في
موضعين (بقدم معن
يخص) ذلك وزبر بالتاء

(شجرت) من قوله تعالى إن شجرة الزقوم في (الدخان) و(سنت) بالسكان التاء من قوله تعالى سنت الأولين وسنت الله تبديلا وسنت الله محويلا في (فاطر كلا) أى في حالة كون كل منها في فاطر (و) من قوله سنت الأولين في (الانفال) من قوله تعالى سنت الله التي قد خلت من (حرف غافر) أى آخرها أى (٧٦) في آخر غافر ، وزبر بالتاء (قرت عين) لى ولك في القصص و(جنت) في قوله

مخصوص بموضي قد سمع ويتناجون بالآثم والعدوان ومعصيت الرسول ، فلا تتناجوا بالآثم والعدوان ومعصيت الرسول ولا تأتوا بهما ويستفاد العموم من إطلاقها (شجرت الدخان سنت فاطر) بجر الدخان على أن الإضافة بمعنى في ويجوز نصبه على الظرفية بنزع الخافض وأسكن تاء سنت ضرورة وهي مضافة إلى سورة فاطر (كلا والانفال وأخرى غافر) بقوله كلا حال من سنت الواقعة في فاطر والانفال بالنقل عطف على فاطر وأخرى أى وسنت أخرى هي في غافر فأخرى في محل جرو غافر بدله وفي بعض الأصول وحرف غافر بالجر مضافا والمعنى وكذلك قوله إن شجرت الزقوم في سورة الدخان مرسومة بالتاء بخلاف غيرها كقوله تعالى الزقوم إنها شجرة وكذلك سنت في خمسة مواضع مرسومة بالتاء ثلاثة في فاطر إلا سنت الأولين فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا وإلى هذه الثلاثة أشار بقوله كلا وفي الانفال مضت سنت الأولين وفي غافر سنت الله التي قد خلت في عباده وخسر هنالك الكافرون وهي آخر السورة لكن قول ابن المصنف أخرى غافر أى آخرها غير مستقيم للفرق بين الآخر والأخرى كما لا يخفى على ذوى النهى ومع هذا هو بيان للمحل لا احتراز عن أوله أو آخره لعدم تحقق تعدده ثم ما عدا هذه الخمسة بالهاء كقوله تعالى سنة من قد أرسلنا ثم كان حقه أن يذكر سنة أولا لكونها من الألفاظ المكررة ثم يذكر شجرة الدخان فإنها من الكلمات المفردة والاعتذار عنه ارتكاب الضرورة (قرت عين جنت في وقت) أى وكذلك رسم بالتاء قوله تعالى حكاية عن امرأة فرعون قرأت عين لى ولك في القصص وبالإضافة إلى لفظ عين احتراز عن المضاف إلى عين في قوله تعالى قرأت عين في الفرقان ومن قرأه أعين في السجدة وريحان وجنت نعيم في سورة الواقعة التي أولها إذا وقعت بخلاف غيرها نحو جنة الخلد (فطرت بقت) بسكون التاء فيهما (وابنت) بالتنوين (وكلت) ولو قال كلمة كان أكثر سلاسة أى وكذا رسم بالتاء فطرت الله بالروم «وبقت الله خير لكم» في هود ولعلها كتفى باللفظ عن القيد بعدم التنوين أو لوجودها كذلك في هود فخرج بقت البقية المنونة في قوله تعالى وبقيت مما ترك آل موسى وأولو بقية ومريم ابنت عمران في التحريم ولم يقع غيرها وتمت كلمت ربك الحسنى في الأعراف بقوله (أوسط الأعراف) بالنصب على الظرفية وغيرها بالهاء نحو قوله تعالى «وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا» لكن كلمت التي في الأنعام بالتاء أيضا لأنه مندرج في ضمن قوله (وكل ما اختلف * جمعا وفردا فيه بالتاء عرف) بصيغة المجهول فيهما فهذه قاعدة كلية تحتها أفراد جزئية وهي كل ما اختلف القراء في إفراده وجمعه قراءة فانه يكون في رسم القرآن بالتاء كتابة والمراد أن مفردة أيضا بالتاء إذ لا خلاف في أن الجمع المؤنث السالم يكون بالتاء سواء فيه الرسوم القرآنية وقواعد كتابة العربية ولذا أجمع القراء في الوقف عليها بالتاء واختلفوا في مفردها وجموعها اثنا عشر موضعا وذلك قوله تعالى وتمت كلمت ربك صدقا وعدلا في الأنعام قرأها بالتوحيد عاصم وحمزة والكسائي وكذلك حقت كلمت ربك على الذين فسقوا أول يونس قرأها بالافراد غير نافع وابن عامر واختلف المصاحف في ثاني يونس إن الذين حقت عليهم كلمت ربك لا يؤمنون وكذلك حقت كلمت ربك

وجنت نعيم (في) إذا (وقت) و(فطرت) من قوله فطرت الله في الروم و(بقت) من قوله بقت الله خير لكم يهود (وابنت) من قوله تعالى ومريم ابنت عمران في التحريم (وكلت) من قوله تعالى وتمت كلمت ربك الحسنى في (أوسط الأعراف) وكلما اختلف جمعا وفردا فيه بالتاء عرف (أى رسم بها وذلك في قوله تعالى آيات للساثلين يوسف قرأها ابن كثير بالتوحيد والباقون بالجمع وفي قوله فيها أيضا وألقوه في غياث الجب وأن يجعلوه في غياث الجب قرأها نافع بالجمع والباقون بالتوحيد وفي قوله تعالى لولا أنزل عليه آيات من ربه بالعنكبوت قرأها ابن كثير وشعبة وحمزة والكسائي بالتوحيد والباقون بالجمع وفي قوله وهم في الغرقات آمنون بسبا قرأها حمزة بالتوحيد والباقون بالجمع وفي قوله فهم على بينات منه فاطر قرأها نافع وابن عامر وشعبة والكسائي

بالجمع والباقون بالتوحيد وفي قوله سمالات صفر بالمرسلات قرأها حفص وحمزة والكسائي بالتوحيد ربك والباقون بالجمع وفي قوله وتمت كلمت ربك صدقا وعدلا بالأنعام قرأها عاصم وحمزة والكسائي بالتوحيد والباقون بالجمع وفي قوله وكذلك حقت كلمت ربك بأول يونس قرأها نافع وابن عامر بالجمع والباقون بالتوحيد واختلفت المصاحف في ثاني يونس إن الذين حقت عليهم كلمت ربك وفي قوله في الطول وكذلك حقت كلمت ربك والقياس فيهما التاء قرأها نافع وابن عامر بالجمع والباقون بالتوحيد

ربك على الذين كفروا في الطول والقياس فيها التاء إذ قرأها غير نافع وابن عامر بالتوحيد وآيات
للسائلين في سورة يوسف قرأها ابن كثير بالإفراد وألقوه في غياث الحب وأن يجعلوه في غياث كلامها
في يوسف أيضا قرأها غير نافع بالتوحيد ولولا أنزل عليه آية من ربه في العنكبوت قرأها بالإفراد ابن
كثير وأبو بكر وحمة والكسائي وهم في العرفات آمنون في سائر قرأها بالتوحيد حمزة فهم على بينة منه
في فاطر قرأها بالإفراد ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وحمة والكسائي وجمالت صفر قرأها بالإفراد أي صورة
والإفهي جمع حقيقة حفص وحمة والكسائي . ثم اعلم أنهم اختلفوا في التاء الموجودة في الوصل
والهاء الموجودة في الوقف أيهما الأصل للأخرى فذهب سيبويه وجماعة إلى أن التاء هي الأصل
مستدلين بحريان الإعراب عليها دون الهاء وبأن الوصل هو الأصل والوقف عارض قالوا وإنما أبدلت
هاء في الوقف فرقا بينها وبين التاء التي في عفريت وملكوت وقال ابن كيسان بل فرقا بينهما وبين تاء
التأنيث اللاحقة للفعل نحو خرجت وضربت وذهب آخرون إلى أن الهاء هي الأصل ولهذا سميت
هاء التأنيث لاتاء التأنيث وإنما جعلوها تاء في الوصل لأنها حينئذ يتعاقبها الحركات والهاء ضعيفة
لشبهها حروف العلة لحفائها فقلبوها إلى حرف يناسبها مع كونه أقوى منها وهو التاء . وبما يجب التنبيه
عليه أن قوله يا أبت مرسوم بالتاء والشامى يفتحها ويقف عليها بالهاء وواقفه ابن كثير وكذلك هيات
مرسوم بالتاء ووقف عليها البزى والكسائي بالهاء وكذا مرضات ولات واللات وذات وقف
عليها الكسائي بالهاء وقد نظمتها في بيت وقلت :

واللات مع لات كذا مرضات ويا أبت وذات مع هيات

(وابدأ بهمز الوصل من فعل بضم) مع ضم الهمزة لكن لا مطلقا في جميع الأحوال بل كما قال :
(إن كان ثالث من الفعل يضم) بصيغة المجهول خبر كان أي مضموما . اعلم أن الهمزة في أول الكلمة إما
همزة قطع وهي التي تثبت وصلها وابدأ وإما همزة وصل وهي التي تثبت في الابتداء وتسقط في الرفع قال ابن
المنصف ووقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل فلذلك حصر الناظم مواضع همزة
الوصل ليعلم بذلك أن ما عداها همزة قطع اه وفيه بحث لا يخفى والظاهر أن همزة الوصل أكثر وجودا
من همزة القطع في الكلام إلا أن الضابط في همزة الوصل أقرب وأظهر فلذا اختار بيانها ومن المعلوم أن
الابتداء لا يمكن إلا بمتحرك فأول الكلمة إن كان متحركا فظاهر وإن كان ساكنا فيحتاج إلى همزة
الوصل وسميت همزة وصل لأنها تتوصل بها إلى النطق بالسالك ولذا سماها الخليل سلم اللسان ثم همزة
الوصل توجد في الأسماء والأفعال والحروف ومن شأنها أنها لا تكون في مضارع مطلقا ولا في ماض ثلاثي
كما مر أوربا على كآ كرم بل في الخماسي كا نطلق والسداسي كا ستخرج وحكمها في الماضي العروف
المكسر لا غير وأما في المجهول فلا يكون إلا مضموما وأما الأمر الحاضر ففيه تفصيل كما ذكره الناظم
وقدم حكم الأفعال لأن همزة الوصل في الأفعال بالأصالة وأمر بالابتداء بهمزة الوصل مضمومة من فعل
الأمر إذا كان ثالثه مضموما ضما لازما لا عارضا كما سيأتي نحو انظر واعبد وإنما عدل عن الكسرة إلى
الضمة مع أن الأولى هي الأولى لكونها الأكثر في همزة الوصل لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة
والحال أن لا عبرة بالسالك بينهما حيث إنه ليس محاجز ومناسبة عين الفعل وأما إن كان ثالثه مكسورا
كسر لا زما أصليا أو مفتوحا فابتدى بها مكسورة على أصلها نحو اضرب واذهب وأشار إلى ذلك بقوله
(واكسره حال الكسر والفتح وفي) أي واكسر الهمزة حال كسر ثالث الفعل أو فتحه أما وجه
كسره في مكسوره فهو لمناسبة بينهما كما في ضمه مع مضمومه وأما وجه كسره في مفتوحه فالجمل له على

(وابدأ) وجوباً (بهمز
الوصل من فعل بضم) أي
مع ضم الهمزة (إن كان
ثالث من الفعل يضم) ضما
لازما ولو تقدرا نحو انظر
واخرج وادع ونحو اغزى
يا هند إذا صله اغزوى قلت
كسرة الواو إلى الزاي قبلها
بعد سلب حركتها فالتقى
ساكنان فحذفت الواو
بخلاف نحو امشوا فإنه يجب
كسر همزته كما يعلم مما يأتي
لأن ضم ثالثه عارض إذا صله
امشوا بكسر الشين قلت
ضمة الياء إلى الشين بعد
سلب حركتها فالتقى
ساكنان فحذفت الياء
ويحوز في ضم همزة نحو
اغزوا إشباعه بالكسر بأن
ينحو بالضمة نحو الكسرة
(واكسره) أي الهمز (حال
الكسر والفتح) ثالث
الفعل نحو اضرب وارجع
وامش واذهب واعلم
وانطلق واستخرج
وابتدى . فهمزة الوصل
فيما ذكر مكسورة ليتوصل
بها إلى النطق بالسالك ومن
هنا سميت همزة وصل ولذلك
سماها الخليل سلم اللسان
ووجه الضم في مضموم ثالث
الفعل وكسره في مكسوره
المناسبة فيها وطلب الحقة
ووجه كسره في مفتوحه
الجمل له على مكسوره كظيره
في إعراب الثني والجمع وذكر
ابن الناظم هنا فوائد
لا يفترق إليها الشروح (وفي

مكسورة كتنظيره في إعراب الثني والجمع كذا ذكره الشيخ زكريا والأظهر لدفع الاشتباه في بعض الصور باعتبار بعض الصيغ ولأن همزة القطع غالبا تكون مفتوحة فلا بد من ظهور المغايرة وأما إذا كان ثالث الفعل مضموما ماضيا غير لازم بأن يكون عارضا لإعلال كسره أيضا نحو امشوا فان أصله امشيوا نقلت ضمة الياء إلى الشين بعد سلب حركتها فالتقى سا كانا فحذفت الياء فصار امشوا وكذا قوله اتنوّى وقد ذهب ابن المصنف وتبعه الشراح إلى أن حصر تصوير الأمثلة مختص بالأوامر من الثاني المجرد ولعلمهم غفلوا عن أنه كذلك حكم الأمر مطلقا والماضي من الثلاثي المزيد ماعدا باب الأفعال فان همزته مطلقا قطعية سواء كان ذلك الفعل الماضي معلوما أو مجهولا نحو اجتمعتم واجتثت واستكبر وأوتعن واشترى واتخذناهم سخريا لمن قرأ بالإخبار ونحو انطلقوا واستغفروا بعد ذلك التعميم أشار الناظم حيث قال ثالث من الفعل ولم يقل عين الفعل فافهم وقال الشيخ زكريا وأبدأ وجوبا ولعله أشار إلى الخلاف الواقع في نحو قل ادعوا حال الوصل كما بينه الشاطبي رحمه الله بقوله :

وضمك أولى الساكنين لثالث يضم لزوما كسره في ندخلا

ثم قول الناظم وفي حرف جر مدخولها قوله (الاسماء غير اللام كسرهما وفي) بتشديد الياء سكن وقفا أوخفف فهو فعيل بمعنى واف أي تام والمعنى كسر الهمزة فيها تام بخلافها في لام التعريف فانها تفتح طلبا للخفة فيما يكثر دوره وغير إما مجرور على أنه نعت الأسماء أو منصوب على الاستثناء والمراد باللام لام التعريف وكسرهما مرفوع على أنه مبتدأ وضميرها راجع إلى الهمزة في أول الأسماء وخبره وفي وفي الأسماء متعلق بكسرهما واللام في الأسماء متحركة منقولة إليها من الهمزة بهدا حيث أدرجت الهمزة واكتفى بحركة اللام عن همزة الوصل فالمعنى أن همزة الأسماء كلها مكسورة غير همزة لام التعريف فانها تكون مفتوحة دائما طلبا للخفة فيما يكثر دوره واستثناء لام التعريف من الأسماء استثناء منقطع لأنها حروف لاسم ومن ثمة قال ابن المصنف ليس مستثنى منها بل من قوله واكسره يعني من ضميره أي واكسر الهمزة فيها فيما ذكر غير الهمزة فيما ذكر غير همز لام التعريف وفيه بعد من حيث اللفظ وقد بين الناظم الأسماء بقوله (ابن) بالجر بدل من الأسماء (مع ابنة امرئ واثنين وامرأة واسم مع اثنتين) وأصله سمو وتيل وسم (مع اثنتين) وبقي من الأسماء المشهورة التي تكسر همزة الوصل فيها قياسا اثنان واست وأصله منه لجمعه على أستاذ وابن بمعنى ابن زيدت فيه الميم تأكيداً ومبالغة ويقال في امرأة مهارة ومرة

ابن مع ابنة امرئ واثنين وامرأة واسم مع اثنتين

فقوله ابن بالجر بدل من الأسماء كما ذكره الشيخ زكريا أو عطف بيان وهو الأظهر فالمراد بالأسماء الآتية وأما قول الرومي وفي الأسماء خبر مقدم لقوله كسرهما وفي ابن عطف على قوله وفي الأسماء فليس في محله بل خطأ من جهة البني وكذا من طريقة المعنى أما البني فلا لأنه يلزم منه عيب في كلام الناظم وهو الإبطاء بخلاف ما قدمناه في تحقيق البني وأما المعنى فلأن الأسماء المكسورة الهمزة محصورة عند المصنف في الأسماء المذكورة فلا يصح التعاطف بينهما على الطريقة المسطورة وأيضا لا يصح حمل الأسماء على العموم ويكون العطف من قبيل التخصيص لأن جميع همزات الأسماء ليست موصولة ولا كلها مكسورة وكأن الشيخ أراد بالأسماء ما فيه الهمزة المكسورة السماعي فلا يرد عليه القياسي وهو كل مصدر بعد ألف فعله أربعة أحرف فصاعدا كالاتفعال والافتعال والاستفعال مما ورد في القرآن أو لم يرد أولاً لأنه اكتفى بما يفهم من كسر همزه في الفعل وكسر همزه في مصدره بالقياس وأما تفسير البني الأسماء بالمصادر من نحو ابتغاء الفتنة واختلاف الليل والنهار وانتقام فليس في محله لما سبق من تحقيق المرام وأما سائر الأسماء فمختلفة الأوائل فمنها مفتوحة كآدم أو مكسورة كإبراهيم أو مضمومة كأجاج وقد يقال إن هذا كله يندفع بأن الضمير في كسره إلى همزة الوصل لا إلى الهمزة مطلقاً ثم ما اختاره الناظم من أن التعريف باللام وحده والهمزة زائدة إذ لو كانت مقصودة لم تحذف كما لا تحذف همزة أم وأن هو مذهب سيويه وأكثر النحاة خلافا لما ذهب إليه الخليل من أن أل حرف ثنائي تفيد التعريف لأنها من

خصائص الأسماء وتفيد معنى فيها وهي بمنزلة قد وهل في الأفعال وذلك ثنائي فكذلك هذه . أقول ولعل وجه حذف همزة كثره الاستعمال . والحاصل أن الناظم يريد همزة الوصل في السماعي وهو عشرة أسماء وقد ذكر سبعة منها لورودها في القرآن إلا أنه ترك باقيها لضرورة النظم كما قاله المصري وسبقه الروي منها ابن وأصله بنو بختين لقولهم في تكسيره أبناء وأفعال في الأصل جمع فعل نحو بنياً وأبناء وخبر وأخبار فاعل بأن استقل الضمة على الواو وحذف اللام لالتقاء الساكنين وأسكن الأول وأدخلت عليه همزة الوصل ومنها ابنة وأصله بنوة كشجرة وهي مؤنثة ابن فحذفنا حكمه ومنها امرؤ للذكر وامرأة للمؤنث وفيه مبالغة أخرى مرة ومرأة وإنما أدخلوا الهمزة عليهما وإن كانا تامين من حيث إن لهما همزة ويلحقهما التخفيف فيقال امرأة ومرة فخرياً مجرى ابن وابنة ومنها اثنان للذكر واثنان للمؤنث وأصلهما ثنيان وثنيان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي فحذفت اللام وأسكنت التاء وجيء بهمزة الوصل ومنها اسم وأصله سموبوزن فنووصنو فحذفت الواو لاستقلالهم تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم إلى السين لتعاقب تلك الحركات عليها وآتى بهمزة الوصل وهذا مذهب البصريين وفيه أن العلة المذكورة منقوضة في دلو اللهم إلا أن يقال بأن استعمال الاسم أكثر من الدلو واطراد العلة غير لازم وأما مذهب الكوفيين أن أصله وسم أى علامة لأن الاسم علامة للمسمى ويعرف هوبه والمختار مذهب البصريين لقولهم في تكسيره أسماء لا أو سام وفي تصغيره سمى لا وسيم وعند إسناد الضمير الرفع المتحرك سميت لا وسمت ككوعدت قال ابن الناظم ومنها است وأصله سته كجمل لتكسيره على أستاؤه وأهمله الناظم لأن البيت لم يسهه قلت الصواب في الاعتذار أن يقال لعدم وروده في الكتاب لاسيما وذكره مستهجن عند أولى الألباب وأما قول خالد وينبغي أن يريد الالموصولة وإيم لغة في أيمن فإن قالوا هي أيمن فحذفت اللام قلنا وابن هو ابن فزيدت الميم وحكمها مع ما ذكرنا الكسر ومع لام التعريف الفتح فالجواب أن لام التعريف يشمل نوعيه وإيم لم يجيء في القرآن العظيم وكذا ابنه مع أنه علم حكمه من ابن فإن الميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرق بمعنى الأزرق ومراد المصنف بيان ما في الكتاب والله أعلم بالصواب وأما قول ابن المصنف وقد تنع الروي لوقال الناظم مكان كسرهما أيمن وفي لوفى فمدفوع كلاً يخفى على أرباب الوفا لعدم وجود الاستيفاء وقال الشيخ زكريا ابن الناظم ههنا فوائد لا يفترق اليها المشروح ، قلت وهو كذلك ولذلك أعرضت عما فيه من الغلوq والمفتوح (وحاذر الوقف بكل الحركة) الجار متعلق بالوقف وهو مفعول وحاذر أمر بمعنى احذر على المبالغة فإن المفاعلة إذا لم يصح منها الغلبة ففي المبالغة والمعنى احذر الوقف بتمام الحركة كما يفعله جهال القراء في نحو تب . ثم اعلم أن الوقف لغة مصدر ووقت الدابة وقف لحبسها فوقت هي وقفافهوا لازم ومتعد والفرق بينهما بالمصدر كرجع رجعا ورجوعا وصد صدوا وصدودا . واصطلاحاً قطع الكلمة عما بعدها إن كان بعدها شيء وإلا فيسمى قطعاً كذا ذكره ولا يدعى أو يسمى وقفاً أيضاً لأن بعض القرآن يتعلق ببعض ويستحب الحال والمرتحل فيصدق الوقف على أول السور وعلى آخر القرآن غاية أن بسمة الفاتحة حكماً كما عرف في محله . ثم أنواع الوقف ثلاث أولها الاسكان المحض وهو الأصل لأن الغرض من الوقف هو الاستراحة وسلب الحركة أبلغ في تحصيل الراحة . وثانيها الروم وهو اتيان بعض الحركة بصوت خفي وكأنه يضعف صوتها لتصر زمانها فيسمعها القريب المصغى دون البعيد لأنها غير تامة والمراد بالبعد أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً فيشمل الأصم والقريب إذا لم يكن مصغياً . وثالثها بالاشتماء وهو أن تضم شفتيك بعد الاسكان إشارة إلى الضم وتترك بينهما بعض انقراج ليخرج النفس فيراها المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت

(وحاذر) أى احذر
(الوقف بكل الحركة) بل
قف بالاسكان المحض أو
مع الاشتمال الآتى بيانه لأن
الغرض من الوقف
الاستراحة وسلب الحركة
أبلغ في تحصيلها

(الإِذارمة بفعض الحركة) أى أثبت به فالروم هو الاتيان ببعض الحركة ومن ثم ضعف صوتها لتعصر زمنها ويسمى القريب الضعيف دون البعيد (الافتح) وهو حركة البناء (أو ينصب) وهو حركة الاعراب فلا ترم فيها لحقتها وسرعتها في النطق ولا تكاد تخرج إلا على حالها في الوصل، والروم يشاؤك الاختلاس ٨٠ في تبعض الحركة وبخلافه في أنه لا يكون في فتح ولا نصب كما عرف ويكون

في الوقف دون الوصل والثابت من الحركة فيه أقل من الذاهب والاختلاس يكون في الحركات كلها كما في أمن لا يهدى ونعما هي وبأمركم عند بعض القراء ولا يختص بالوقف والثابت من الحركة فيه أكثر من الذاهب كأن يأتي بمثلها فيكون الذاهب أقل (وأشم) إشارة بالضم في رفع وضم) خاصة نحو من قبل ونستعين لأنك لو ضمنت الشفتين في غيرهما لأوهمت خلافه وحقيقة الاشتم أن تضم الشفتين بطلد الاسكان إشارة إلى الضم وتدع بينهما بعض انفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة فهو

بضمهما الإشارة إلى حركة آخر الكلمة الموقوف عليها فهو شئ يختص بإدراك العين دون الأذن فلا يدركه الأعمى بخلاف الروم واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها والمراد بالاشتم هو الفرق بين ما هو متحرك في الأصل فأسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال فإذا عرفت ذلك عرفت أن قول الناظم (إلا إذا رمت بفض الحركة) استثناء مفرغ من أعم الأحوال والبعض مضاف إلى الحركة وهو مفعول لفعل مقدر رأى واحذر الوقف بتمام الحركة في جميع أحوال الوقف وأنواع حركات الكلمات الموقوف عليها من الرفع والنصب والجروا الضم والفتح والكسر نحو نستعين وقيل والعالمين والصراط والرحيم وسير الإِذارمة وقف الروم فأت بعض الحركة ولكن محله إذا كانت الكلمة الموقوف عليها مرفوعة أو مضمومة أو محذوفة أو مكسورة بخلاف ما إذا كانت مفتوحة أو منصوبة ولهذا قال (الافتح أو ينصب) وبسبغ ونصب (وأشم) أى قف به بالاشتم (إشارة بالضم في رفع وضم) أى للإشارة إلى ضمة الحركة من الكلمة الموقوف عليها في رفع وضم أى إذا كانت تلك الكلمة مرفوعة أو مضمومة بخلاف ما إذا كانت منصوبة أو مفتوحة أو محذوفة أو مكسورة والغاية بين أنواع الاعراب لإفادة عموم الحكم بين الحركات الإعرابية وبين الحركات البنائية فإن الرفع والنصب والجروا من ألقاب الاعراب والضم والفتح والكسر من ألقاب البناء فيستوى في الأحكام المذكورة النون وغير النون والمربى والبنى من الاسم ونحوه ثم اعلم أن الروم والاختلاس يشتركان في التبعض إلا أن الروم أخص من حيث أنه لا يكون في الفتح والنصب ويكون في الوقف دون الوصل والثابت من الحركة أقل من الذاهب والاختلاس أعم لكونه يتناول الحركات الثلاث كما في لا يهدى ونعما وبأمركم عند بعض القراء في الأمثلة الثلاثة ولا يختص بالآخر وهو محل الوقف والثابت من الحركة أكثر من الذاهب وذلك أن يأتي بسببها وهذا لا يضبط إلا بالمشاقبة بالسنع من أفواه أرباب أداء القراءة. ثم اعلم أن الروم والاشتم لا يدخلان في هاء التأنيث لا في ميم الجمع ولا في الحركة العارضة كما بينه الشاطبي رحمه الله في قوله :

وفي هاء تأنيث وميم الجمع قل وعارض شكل لم يكونا ليدخلا

أما هاء التأنيث فأنها تنقسم إلى ما رسم بالهاء نحو وهدي ورحمة وتلك نعمة وإلى ما رسم بالتاء نحو يرحون رحمت الله واذكروا نعمت الله فما رسم بالهاء لا يوقف عليه إلا بالهاء الساكنة إذ المراد بالروم والاشتم بيان حركة الحرف الموقوف عليه حالة الوصل ولم يكن على الهاء حركة في الأصل إذ هي مبدلة من التاء والتاء معدومة في الوقف وأما ما رسم بالتاء فإن الروم والاشتم يدخلان فيه على مذهب من وقف بالتاء لأنها تاء محضة وهي التي كانت في الوصل ولذا قال الشاطبي وفي هاء تأنيث ولم يقل في تاء تأنيث وأما ميم الجمع نحو عليهم وإليكم فهي تنقسم إلى ما تحرك في الوصل للجمع نحو وأتم الأعلون ونحوه مما يقع قبل السكون وإلى ما تحرك بالضم أو الكسر موصولا لبعض القراء ويسكن بعضهم فأما النوع الأول

في الوصل فسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال . واعلم أن الروم والاشتم لا يدخلان في هاء التأنيث التي فلا

لم ترسم تاء تشبهها بالفاء التأنيث أى أما التي ترسم بالتاء فدخلها ولا في ميم الجمع نحو قال لهم الناس وأتم الأعلون قطعاً لأن الغرض من الروم والاشتم بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل وحركة الميم في أداء عارضة تحركه وأنذر الناس ونحو لكم وإليكم ولو على قراءة ابن كثير وفاقا للماني والشاطبي وخلاف المسكي لعروض حركتها أيضاً لأنها إنما حركت لأجل واول الصلة بخلاف هاء الكفاية فيما يأتي لأنها غير حركة قبل الصلة

فلا يدخله روم ولا إثمهم لأن حركته عارضة بحركة «وأندر الدين، وأندر الناس، ولم يكن الدين كفروا»
والفرض من الروم والاثم إثمهم بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل باعتبار الأصل . وأما النوع
الثاني فعند من يقرأ بالاسكان فلا يدخلان فيه على قراءة لانهما إثمهم دخلان في التحرك ومن قرأ بالضم
والصلة لم يدخل أيضا على قراءته روم ولا إثمهم عند الحافظ أبي عمرو والداني وأبي القاسم الشاطبي رحمهما
الله لأن ميم الجمع لا حركة لها في الأصل وإنما حركتها عارضة لأجل واو الصلة والتقاء الساكنين وقال مكي
يدخلان عليه لأن حركتهما بنائية كهاء الكناية وفتح الداني بين ميم الجمع وهاء الكناية بأن الهاء
محركة قبل الصلة بخلاف الميم بمعنى بدليل قراءة الجماعة فعولت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر
الحركات ولم يكن للميم حركة فعولت بالسكون فهو كالذي تحرك لالتقاء الساكنين وهنا قول ثالث فيه
تفصيل ذكره الشاطبي في قوله * وفي الهاء للاضمار قوم أبوهما * البيتين . وحاصله أنه ان وقع
قبلها ضمة أو كسرة أو واو أو ياء نحو لا تخلفه وبمزحزحه وعقلوه ولا ريب فيه فبعض مجوز الروم والاثم
وبعض يمنع جانبا لوجه الجواز إجراؤه على القاعدة ووجه المنع استتقال الخروج من ثقل إلى مثله والإشارة
إليه في موضع الاستراحة وأما إن انضمت الهاء بعد فتحة أو ألف نحو له أو ناداه دخله الروم والاثم
بلا خلاف لعدم العلة المانعة منهما وأما الحركة العارضة وهو ما حرك لساكن بعده متصل أو منفصل نحو
ولا تنسوا الفضل وأندر الناس ويومئذ وحينئذ وقل أو حي وقد أفلح ومن استبرق فلا يجوز في هذا روم
ولا إثمهم لأن الحركة إنما عارضت لساكن لقيه حال الوصل وزالت عند الوقف لذهاب التقضى فلا يعتد بها
فلا وجه للروم والاثم بخلاف نحو مل، ودفء إذا هلت حركة الهمزة على ما قبلها في قراءة حمزة وهشام
حيث قرأ بالروم والاثم فهما لأن الحركة الهمزة وهي تدل عليها فكأن الهمزة ملفوظ بها كما صرح به
مكي فنظمت هذه الأحكام التي في حكم المستثنى من المرام فقلت :

وهاء تأنيث وعارض الكلام تمتع الروم مع الاثم

ولا يخفى أن العارض من الحركة يشمل حركة ميم الجمع فلا يحتاج إلى الفرق هذا وفي النظم أيضا
تكرر الحركة وهو عيب فلو قال بعض بركة برفع بعض على أن تنوينه بدل من المضاف إليه أي
وبعض من الحركة بركة وكفاية .

وقد ختم المصنف مباحث علم التجويد بمباحث الوقف ايماء إلى حسن القطع ولقد أحسن في ذلك
وأجاد فيما أفاد والله الهادي إلى الرشاد والملم إلى السداد (وقد تقضى نظمي المقدمة) بفتح ياء
الإضافة على لغة لا كما قال المصري إنه للضرورة والنظم مصدر ويحتمل أن يراد به المنى
المفعول واللام في المقدمة للعهد الذي تقدم وبينها وبين ما يحىء من لفظة صنعة الجناس نحو قوله
تعالى فأقم وجهك للدين القيم على ما هو مقرر ومحرر في صنع البديع (منى لقارى القرآن تقدمه)
تقضى أصله تقضى فأبدلوا من الضاد الأخيرة لاستتقالهم ثلاث ضادات متواليات مشتق من انقضى
الخطاط سقط والراد اقضى نظمي المقدمة وفي بعض النسخ وقد انقضى الأول أصح كذا ذكره الرومي
لكن كون تقضى مضاعفا غير صحيح بل هو ناقص ففي الصحاح تقضى وانقضى بمعنى واحد وإن كان
بابهما مختلفا نعم باب التفعّل أصله لا تكلف فعناه لا تقضاء شيئا فشيئا والظاهر أن المراد هنا مجرد الانتهاء
أي وقد انتهى نظمي لهذه المقدمة في علم تجويد القراءة وهي منى لقارى القرآن تحفة مقدمة وهدية
متصلة بجزء الله عنا خير الجزاء والثبوت بتقديمه مبتدأ مؤخر وقال البيهقي حال كونها مقدمة . قلت فمضى بها
متعلقة ويجوز أن يكون قارى القرآن مفردا مراد به الجنس أو جمعا حذف نونه للإضافة (والحمد لله
لها ختام) بكسر الحاء وجملة الحمد لله مما يختم به المقدمة ليكون الشكر أولا وآخرآ على جزيل النعمة
وجليل المنّة ويكون ختامه مسكا كما قال الله تعالى في حق رحيق الجنة يستقون من رحيق مخنوم ختامه

بخلاف الميم بدليل قراءة
الجماعة فعولت حركة
الهاء في الوقف معاملة سائر
الحركات ووعولت الميم
بالسكون كالحرك لالتقاء
الساكنين وأما هاء الكناية
فان وقع قبلها ضمة أو
كسرة أو واو أو ياء نحو
لا تخلفه وبمزحزحه وعقلوه
ولا يأتية فبعضهم أجاز فيها
الروم والاثم لإجراءهما على
القاعدة وبعضهم منعها
لاستتقال الخروج من
ثقل إلى مثله فان انضمت
الهاء بعد فتحة أو ألف
نحو له وناداه دخلا فيها
بلا خلاف لالتقاء العلة
السابقة (وقد تقضى) أي
انتهى (نظمي) لهذه
(المقدمة) وهي (منى
لقارى القرآن تقدمه)
أي تحفة وهدية
(والحمد لله لها ختام .

مسك أى آخر ما يجدون رائحة المسك بعد تمام الشربة في مقام اللذة . وأصل الختام الطين الذى يختم به الإيلاء للصمة أو الحرمة فيه تلويح إلى تأكيد ختم للخدمة وتلميح إلى ذكر صاحب ختم النبوة ولذلك قال (ثم الصلاة بعد والسلام) أى ثم الصلاة على خاتم الأنبياء بعد حمد الله تعالى ختام وكذا السلام ويحتمل أن يكون السلام معطوفاً على الصلاة وخبرهما محذوف لأنه معلوم بقرينة المقام ولتعيينه عليه السلام بهذا اللمام ولما جاء في نسخة بعد قوله (على النبي أحمد وآله) بتوين أحمد للضرورة وفي نسخة بدل لفظ أحمد المصطفى وهو أولى كالأصح (وصحبه وتاجى منواله) بكسر الميم أى طريقه وحاله في أفعاله وأقواله ، وفي بعض النسخ :

على النبي المصطفى المختار وآله وصحبه الأطهار

وحاصله أن الصلاة والسلام لها ختام كما أن الحمد لله سبحانه لها ختام ولا يبعد أن يقال الصلاة والسلام والحمد ختام ففيه إيماء إلى معنى كلتي التوحيد المطلوب وجودهما عند الخاتمة لأرباب التأيد ويحتمل أن يكون قوله والسلام كلاماً مبتدأ ما له تمام اكتفاء بالمرام كما هو عادة بعض النكرام من ختم كتابهم بلفظ والسلام كما قيل :

وكنتم ذخراً أفكارى لوقت فكان الوقت وقتك والسلام

وصنعت كطالباً الدنيا لحر فأنت الحر واقطع الكلام

وسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين وعلى أهل طاعتك أجمعين والحمد لله رب العالمين .

قال شارحه الملا على بن سلطان القارى رحمه الله ذاكرًا من أخذ هو

عنه القراءات من مشايخه الأجلة الثقات :

وأما سندى في تحقيق القراءات وتدقيق الروايات فعلى للشيخ العظام والقراء الكرام من أجلهم في هذا الفن الشريف وأكملهم شيخ القراء بمكة القراء وحيد عصره وفريد دهره العالم العامل والصالح الكامل الشيخ سراج الدين عمر البني الشوافي بلغه الله سبحانه المقام العالى الوافى وجزاه عنى وعن سائر المسلمين الجزاء الكافى وقد قرأ على جماعة قرءوا على الامام العلامة محمد بن القطن خطيب المدينة المنورة وإمامها وهو قرأ على الشيخ زين الدين عبد الغنى الميتمى المصرى وهو على خاتمة القراء والمحدثين الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزرى قدس سره السرى وهو أخذ عن شمس الدين بن الصكيانى عن اللبان عن التقي الصالح كمال الدين العباسى عن الامام على الله أبى القاسم الشاطبى عن ابن نجاح عن ابن هذيل عن أبى عمرو الدانى وسنده مذکور فى كتابه التيسير منتها إلى البشير النذير رحمه الله وعلى آله وأصحابه وأحبابه وعلى الأئمة المجتهدين فى أنواع علوم الدين وعلى إخوانه من النبيين ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

(هذه مقامات الامام أبى القاسم الشاطبى رحمه الله تعالى) (١)

وحيث وفق الله اللطيف لتمام شرح هذا المتن الشريف فلنختمه بترجمة المصنف الشريف فنقول : هو الامام المولى بالخلق أحد الأئمة فى الآفاق أبو القاسم بن فيره بن أبى القاسم خلف بن أحمد الرعصى الشاطبى كان إماماً فى القراءة والتفسير وحافظاً للحديث صحيح نسخ البخارى ومسلم من حفظه وعلى التكت على الملواضع المحتاج إليهم لفظه أستاذ فى العربية عارفاً بعلم الرؤيا له كرامات كثيرة شهيرة . وله ستة ثمان وثلاثين وخمسمائة وأخذ القراءة عن أبى هذيل عن أبى داود عن أبى عمرو الدانى عن

ثم الصلاة بعد والسلام) أى ثم بعد حمد الله الصلاة والسلام

(على النبي المصطفى المختار) سيدنا محمد (وآله وصحبه الأطهار)

ختم لها كما أن ذلك ابتداء لها كما مر وفي نسخة بعد والسلام :

على النبي المصطفى وآله وصحبه وتاجى منواله

(أي آياتها قاف وزاى فى العدد من يحسن التجويد يظفر بالرشد)

(١) هذه الترجمة محلها شرح الشاطبية وقد نقلت فى شرح الملا عليها ولكن وجدناها بالأصول فأثبتناها كما هى والترغى التنبيه عليها

شيوخه المذكورة في أسانيد قراءتهم في التيسير وغيره وجمع الحديث من السلفى ونحوه وكان ضريراً ومع ذلك لا يظهر منه لكائه وقطائنه ما يظهر من الأعمى في حركاته وكان لا يتكلم إلا بما تدعو الضرورة إليه ويسمع الأذان من غير المؤذن كرامة لديه ويعذل أصحابه عن أشياء أخفوها عليه ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة في هيئة حسنة وخضوع واستكانة ويمنع جلساءه من الخوض إلا في العلم والقرآن وكان يعتل العلة الشديدة ولا يشكى ولا يتأوه وإذا سئل عن حاله قال العافية لا يزيد على ذلك وله غير هذه القصيدة اللامية كالقصيدة الرائية في مرسوم الخط العنانى وقصيدة دالية خمسمائة بيت لحص فيها التمهيد لابن عبد البر وهو اثنا عشر مجلداً وقد تطلعت بهذا الشرح على جنابه رجاء الدخول في زمرة أصحابه . وتوفي الشيخ رحمه الله تعالى يوم الأحد بعد صلاة العصر وهو اليوم الثامن من بعد العشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسمائة . ودفن يوم الاثنين في مقبرة النيسابى وتعرف تلك الناحية بسارية وقبره بمصر يزار ويتبرك به . وأما طريق إلى المصنف في رواية القصيدة إجازة فيما ذكره شيخ مشايخي خاتمة المجتهدين والحافظ العلامة في علوم الدين جلال الدين السيوطى رحمه الله تعالى أخبرنى شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقينى إجازة أخبرنا أبو إسحق إبراهيم بن أحمد المقرئ إجازة أخبرنا العلامة بدر الدين ابن جماعة قال أخبرنا أبو الفضل هبة الله بن محمد الأزرقى قال أخبرنا الإمام أبو القاسم الشاطبى رحمه الله تعالى ؛ وقد نقل القرطبى أن الشاطبى رحمه الله لما فرغ من تصنيفها طاف بها حول الكعبة الشريفة اثني عشر ألف أسبوع كلما جاء في أماكن الدعاء قال اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة رب هذا البيت العظيم اتق بها كل من قرأها وروى عنه أيضاً أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقام بين يديه وسلم عليه وقدم القصيدة إليه وقال ياسيدى يارسول الله انظر هذه القصيدة فتناولها النبي صلى الله عليه وسلم بيده المباركة وقال هى مباركة من حفظها دخل الجنة زاد القرطبى بل من مات وهى في بيته دخل الجنة اه والله أعلم .

بمحمّد الله تعالى قد تمّ طبع كتاب « النحّ الفكرية على المقدمة الجزرية »
مصححاً بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة أحمد سعد على

[القاهرة في يوم الخميس ١٦ ربيع الثانى ١٣٦٧ هـ / ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ م]

مدير الطبعة

رستم الحلبي

ملاحظ الطبعة

محمد أمين عمرانه

فهرس

المنح الفكرية على المقدمة الجزرية

صفحة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٧ مطلب بيان وجوب التجويد
- ٨ مطلب بيان مخارج الحروف
- ٩ مطلب بيان أن الألف على نوعين لينة وغيرها
- ١٠ مطلب مخرج حروف اللد
- ١١ مطلب حروف الخلق وأقسامها
- ١٢ مطلب بيان أن الأسنان على أربعة أقسام
- ١٦ مطلب بيان أن الحروف للمهموسة مجتمعة في كلمات مركبة منها : « فقه غنص سكت »
- ١٩ مطلب بيان تحتم الأخذ بالتجويد
- ٢٠ مطلب بيان أن كتاب الله يقرأ بالترتيل مع نبذة لطيفة من الأجاديث
- ٢٤ مطلب بيان أن الألف لا توصف بترقيق ولا تخفيم
- ٢٨ مطلب حروف القلقلة
- ٣١ باب الالامات
- ٣٥ مطلب إدغام للتجانسين
- ٤٣ باب التحذيرات
- ٤٤ مطلب بيان أن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام
- ٤٥ باب حكم النون الساكنة والتنوين
- ٤٧ مطلب بيان أن القراء السبعة أجمعوا على إظهار النونين عند حروف الخلق جميعها سوى أبي جعفر
- ٥٠ باب اللدود ، مطلب بيان أن حروف اللد ثلاثة
- ٥١ مطلب بيان أن أهل الأداء اتفقوا على إشباع اللد للساكن
- ٥٥ مطلب في بيان دقيقة لطيفة
- ٥٦ مطلب بيان أن أسباب اللد منها لفظي ومنها معنوي
- ٥٧ مطلب بيان الوقوف وتقسيمها إلى تام وكاف وحسن
- ٥٨ مطلب بيان أن الوقف على رؤوس الآي سنة
- ٦٣ مطلب بيان أن الوقوف على ثلاث مراتب
- ٦٥ مطلب بيان القطوع والموصول
- ٧٥ مطلب في رسم هاء التاء على ما في المصحف الكريم
- ٨٢ ذكر سند الشارح في القراءات
- ٨٢ مقامات لأبي القاسم الخطابي